



الجمعية الجغرافية المصرية

# بعض ملامح التنمية العمرانية فى محافظة المجمععة (السعودفة)

الدكتور/ علاء الدين عبد الخالق علوان

مدرس بقسم الجغراففا  
كلفة الآداب - جامعة المنوففة

سلسلة بـحوث جغرافية

العدد الواحد والثلاثون - 2010

لا يسمح اطلاقا بترجمة هذا الكتاب الى أية لغة أخرى، أو بإعادة انتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أى جزء منه، على أية أنظمة استرجاع بأى شكل أو بأى وسيلة، سواء اليكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية أو غيرها من الوسائل، قبل الحصول على موافقة خطية مسبقة من الجمعية الجغرافية المصرية.

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : 2010/19241

الترقيم الدولى (I.S.B.N) : 977-5821-19-3

**Copyright © 2010 by Tiba Press, Tel.: 012 65 78 757**

All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

## فهرس المحتويات

صفحة	
1	مقدمة.
3	أولاً : تحليل مقومات التنمية العمرانية.
3	(1) المقومات الطبيعية.
11	(2) المقومات البشرية.
32	(3) التحليل الرباعي لمقومات التنمية العمرانية.
40	ثانياً : نماذج للتنمية العمرانية بمدن محافظة الجمعة.
42	(1) التنمية العمرانية بمدينة الجمعة.
52	(2) التنمية العمرانية بمدينة حزمَة.
55	(3) التنمية العمرانية بمدينة الأراطوية.
60	(4) التنمية العمرانية بمدينة روضة سدير.
63	ثالثاً : نماذج للتنمية العمرانية لقرى محافظة الجمعة.
64	(1) التنمية العمرانية بقرية التويم.
67	(2) التنمية العمرانية بقرية عشيرة.
71	(3) التنمية العمرانية بقرية عودة سدير.
72	(4) التنمية العمرانية بقرية العطار.
75	(5) التنمية العمرانية بقرية الخطامة.
78	(6) التنمية العمرانية بقرية وشي.
83	الخاتمة.
86	الملاحق.
96	المراجع والمصادر.

## فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
1	تطور عدد السكان بمحافظة المجمعرة مقارنة بالمملكة في الفترة (1974-2004م).	12
2	معدل النمو السنوي للسكان والمباني والمساحة العمرانية بمحافظة المجمعرة في الفترة (1974-2004م).	13
3	التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) طبقاً للحالة التعليمية في عام 2004م.	18
4	التوزيع النسبي للسكان (15 سنوات فأكثر) طبقاً لأقسام النشاط الاقتصادي الرئيسة في عام 2004م، مقارنة بجملة المحافظة في عام 1974م.	20
5	التوزيع النسبي لأنماط المساكن بحضر محافظة المجمعرة وريفها في 2004م.	25
6	التوزيع النسبي لأنواع مواد البناء بحضر محافظة المجمعرة وريفها في 2004م.	25
7	نسبة المساكن الملحقة بالمياه بحضر محافظة المجمعرة وريفها في 2004م.	27
8	نسبة المساكن الملحقة بالكهرباء بحضر المجمعرة وريفها في 2004م.	28
9	نسبة المساكن الملحقة بالصرف الصحي في 2004م.	29
10	نتائج التحليل الرياعي لنقاط القوة والضعف ومكامن الفرص والمخاطر.	32

## فهرس الخرائط والأشكال

صفحة	عنوان الشكل	م
4	موقع منطقة الدراسة.	1
6	جبلولوجية منطقة الدراسة والمملكة العربية السعودية.	2
8	صلاحية التربة للزراعة بمنطقة الدراسة والمملكة العربية السعودية.	3
9	مصادر المياه بمنطقة الدراسة والمملكة العربية السعودية.	4
14	معدلات النمو السنوية للسكان والمباني والمساحة العمرانية (1974-2004م).	5
16	حجم الأسرة بحضر محافظة المجمعة وريفها مقارنة بجملة المحافظة عام 2010م.	6
19	التوزيع النسبي للسكان طبقاً للحالة التعليمية في عام 2004م.	7
21	التوزيع النسبي للسكان طبقاً لأقسام النشاط الاقتصادي الرئيسة في عام 2004م.	8
26	التوزيع النسبي لأنماط المساكن بحضر محافظة المجمعة وريفها في 2004م.	9
26	التوزيع النسبي لأنواع مواد البناء بحضر محافظة المجمعة وريفها في 2004م.	10
27	نسبة المساكن الملحقة بالمياه النقية في محافظة المجمعة في عام 2004م.	11
28	نسبة المساكن الملحقة بالكهرباء في محافظة المجمعة في عام 2004م.	12
29	نسبة المساكن الملحقة بالصرف الصحي في محافظة المجمعة في عام 2004م.	13
41	مدن محافظة المجمعة وقراها المفحوصة.	14
45	النمو العمراني لمدينة المجمعة في الفترة (1974 - 2010م).	15

46	استخدامات الأراضي بمدينة المجمعة في عام 2010م.	16
52	النمو العمراني لمدينة حَزْمَة في الفترة (1974 - 2010م).	17
53	استخدامات الأراضي بمدينة حَزْمَة في عام 2010م.	18
57	النمو العمراني لمدينة الأَرطَاوِيَة في الفترة (1974 - 2010م).	19
58	استخدامات الأراضي بمدينة الأَرطَاوِيَة في عام 2010م.	20
61	النمو العمراني لمدينة روضة سدير في الفترة (1974 - 2010م).	21
62	استخدامات الأراضي بمدينة روضة سدير في عام 2010م.	22
65	النمو العمراني لقرية التويم في الفترة (1974 - 2010م).	23
66	استخدامات الأراضي بقرية التويم في عام 2010م.	24
69	النمو العمراني لقرية عشيرة في الفترة (1974 - 2010م).	25
70	استخدامات الأراضي بقرية عشيرة في عام 2010م.	26
73	النمو العمراني لقرية عودة سدير في الفترة (1974 - 2010م).	27
74	استخدامات الأراضي بقرية عودة سدير في عام 2010م.	28
76	النمو العمراني لقرية العطار في الفترة (1974 - 2010م).	29
77	استخدامات الأراضي بقرية العطار في عام 2010م.	30
79	النمو العمراني لقرية الخطامة في الفترة (1974 - 2010م).	31
80	استخدامات الأراضي بقرية الخطامة في عام 2010م.	32
82	استخدامات الأراضي بقرية وشي في عام 2010م.	33

## فهرس الملاحق

صفحة	عنوان الملحق	م
87	استمارة العمل الميداني.	1
90	نماذج من تطبيقات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.	2
91	الصور الفوتوغرافية.	3

## فهرس ملحق الصور الفوتوغرافية

صفحة	عنوان الصورة	م
91	مبنى إدارة سوق الماشية والأعلاف بمدينة حُرْمَة.	1
91	نموذج للاستخدام التجاري بمدينة الأوطاوية.	2
92	مستشفى الأوطاوية العام بحي سلطنة.	3
92	نموذج للمبانى التاريخية (متحف المجمع) بمدينة المجمع.	4
93	نموذج لحجرة الضيافة العربية ببيت ربيعة بمدينة المجمع.	5
93	مركز اجتماعى وثقافى بقرية العطار.	6
94	سوق الخضار والفاكهة واللحوم بقرية "عودة سدير".	7
94	المنطقة التجارية بشارع الملك فيصل بمدينة المجمع.	8
95	مدرسة ابتدائية ومتوسطة (إعدادية) بقرية التويم.	9
95	أطلال قرية عشيرة القديمة، وقد انتقلت القرية الحالية شمال هذا الموقع بحوالى (6 كم).	10

## مقدمة

يتناول هذا البحث دراسة التنمية العمرانية بمحافظة المجمعة التي تقع في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية، باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد وتحليلات نظم المعلومات الجغرافية من خلال دراسة ميدانية مسحية لنماذج من مدن المحافظة وقراها. ويركز هذا البحث على الفحص الميداني لعينة عشوائية بالمناطق المفحوصة قوامها 489 مالك من ملاك المباني، والرفع الميداني لاستخدامات الأراضي، وعدد من المقابلات الشخصية بهدف تحليل عملية التنمية العمرانية وتقييمها بالمنطقة وذلك اعتماداً على مجموعة من المرئيات الفضائية.

### إشكالية البحث :

شهدت المناطق العمرانية الحضرية والريفية للمملكة العربية السعودية بعد ظهور النفط في السبعينيات من القرن العشرين تنمية عمرانية متسارعة، نتيجة برامج التنمية والإنفاق الحكومي، هذا بالإضافة إلى تيار هجرة متدفق من الريف والبادية إلى المراكز الحضرية، مما فاق القدرة الاستيعابية المكانية للحيز المعمور، وأدى ذلك إلى ظهور بعض مظاهر العجز البيئي واختلال عملية التنمية المستدامة في المعمور السعودي والذي تبلور في عدد من المشاكل التنموية، مثل التحضر السريع والنزوح المستمر للسكان من المناطق الريفية والمدن المتوسطة والصغيرة إلى المدن الكبرى والذي أدى بدوره إلى اختلال التوزيع السكاني بالمملكة. كما أدى تركيز الخدمات في المدن الكبرى الرئيسية إلى تباين مستويات التنمية بين المدن المتوسطة والصغيرة والقرى والمدن الكبرى الرئيسية لصالح الأخيرة، ونتج عن ذلك عدم كفاءة البنية الأساسية والخدمات بعدد كبير من المدن المتوسطة والصغيرة والقرى، ويمثل الوضع الحالي للمعمور السعودي فجوة تنموية بين المدن الرئيسية والمدن المتوسطة والصغيرة وتتفاقم هذه الفجوة بوضوح بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وخصوصاً القرى القزمية<sup>(1)</sup>.

(1) محمود بن سليمان العقيلي، 2009م، ص 372-421؛ مساعد بن عبد الرحمن الجعيد، 2008م، ص ص 1-172؛ وزارة الشؤون القروية والبلدية، 2001م، ص ص 1-20؛ محمد بن صالح عبد الله الردي، 2001، 2005م؛ علي بن محمد شيبان العريشي، 2003؛ أحمد السيد الزامل، 2001، ص ص 1-37؛ Arishi, 1991, pp. 1-133؛ Al Sahhaf, 2000, pp. 1-24 .

ومما سبق فإن التساؤل الرئيس لهذه الدراسة هو: ما مستوى التنمية العمرانية بالمنطقة؟ وهل تتباين مستويات التنمية بين الحضر والريف؟ وما العوامل المسؤولة عن هذا التباين؟ وتدرج تحت التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية: ما مقومات التنمية العمرانية ومعوقاتها؟ وما دور مركز النمو الوطني (مدينة المجمع) ومركز النمو المحلي (مدينة حوطة سدير) في عملية التنمية العمرانية، ودرجة تأثيرهما مكانياً واجتماعياً واقتصادياً؟ وما دور تطبيقات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في رصد العملية المكانية للتنمية العمرانية ومسبباتها وتحليلها في المنطقة؟ وهل هناك استدامة في عملية التنمية العمرانية؟.

وتكمن أهمية البحث في كونه أول دراسة جغرافية عن التنمية العمرانية في محافظة المجمع، فنقتصر الأدبيات الجغرافية على دراسة العمران الريفي في إقليم نجد في السبعينيات من القرن العشرين<sup>(1)</sup> وبعض الملامح العمرانية لمدينة المجمع في الثمانينيات من القرن العشرين<sup>(2)</sup>. ولموقع المحافظة الاستراتيجي في منطقة سدير وهضبة نجد بمنطقة الرياض بين مناطق الكثافة السكانية والعمرانية والاقتصادية الرئيسة كمنطقة القصيم، والمنطقة الشرقية، صنفت عاصمتها الإدارية كمركز نمو وطني وإحدى مدنها كمركز نمو محلي، ويمر بوسطها محور التنمية الرئيس بالمملكة.

**والهدف الرئيس** لهذه البحث هو دراسة بعض ملامح التنمية العمرانية بمحافظة المجمع، بتحليل مقوماتها، وتقييمها بوصفها عملية مكانية، وعملية اقتصادية - اجتماعية، من خلال دراسة ميدانية مسحية لنماذج من مدن محافظة المجمع وقراها باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

واتبعت الدراسة منهجاً جغرافياً يجمع بين المنهج الوصفي والمدخل التحليلي والمدخل السلوكي لتحليل عملية التنمية العمرانية وتقييمها في المناطق المفحوصة من خلال نظرية الانتشار المكاني<sup>(3)</sup> وتتوافق هذه النظرية مع استراتيجية التنمية الموجهة بمنطقة الدراسة من خلال مراكز النمو ومحاورها، وبذلك يمكن تقييم عملية نشر التنمية عبر المكان بشكل تراتبي من مركز النمو الوطني (مدينة المجمع) إلى مركز النمو المحلي (حوطة سدير) إلى مراكز الخدمات الحضرية إلى مراكز الخدمات الريفية إلى القرى وتوابعها من هجر وموارد مياه.

(1) السعيد البدوي، 1983م، ص ص 17-37، 1984م، ص ص 17-45.

(2) محمد بن حمد الهدلق، 1987م.

(3) لمزيد من التفاصيل عن المنهج الوصفي والمدخلين التحليلي والوصفي ونظرية الانتشار المكاني ونظريتي

الاحتمالات والحركة انظر: محمود توفيق، 2007م، ص ص 41-43 ؛ Werlen, 1988;

Giddens, 1992; Baldauf, 2007; Knox & Mayer, 2009; Pacione, 2009.

وتعد الدراسة الميدانية العمود الفقري لهذا البحث، والمصدر الرئيس للبيانات الوصفية والمكانية (ملحق 1) مع بيانات الاستشعار عن بعد الأصلية، كما وجهت دراسة صلاح عبد الجابر عيسى عن: "مصادر دراسة العمران في المملكة العربية السعودية"<sup>(1)</sup> الباحث إلى مصادر البيانات الرئيسية، وأفادت هذه الدراسة. وتم تحليل البيانات كميّاً من خلال الإحصاء الوصفي والتحليلي والتحليل الرباعي SWOT وتقنيات الاستشعار عن بعد<sup>(2)</sup> ونظم المعلومات الجغرافية<sup>(3)</sup>. وتركز هذه الدراسة على فحص بعض ملامح التنمية العمرانية ومقوماتها وتحليلها وتقييمها من خلال دراسة العناصر التالية:

أولاً: تحليل مقومات التنمية العمرانية.

ثانياً: نماذج للتنمية العمرانية بمدن محافظة المجمعة.

ثالثاً: نماذج للتنمية العمرانية بقرى محافظة المجمعة.

### أولاً: تحليل مقومات التنمية العمرانية :

يعرض هذا المبحث للمقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في عملية التنمية العمرانية وينتهي بتحليل هذه المقومات من خلال أسلوب التحليل الرباعي SWOT على النحو التالي:

#### 1) المقومات الطبيعية :

##### أ. الموقع الجغرافي :

تقع محافظة المجمعة في المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية، بين دائرتي عرض 25° 24' 52" N و 27° 42' 17" N وخطى طول 44° 32' 17" E و 46° 34' 26" E (شكل 1)، وتتبع إدارياً منطقة الرياض، وجغرافياً هضبة نجد السفلى. وعلى الرغم من

(1) صلاح عبد الجابر عيسى، 1999، ص ص 73-124.

(2) لمزيد من التفاصيل عن تطبيق تقنية الاستشعار عن بعد في التنمية العمرانية وجغرافية العمران انظر:

Campbell, 2007; Lillesand et al, 2008; Mather 2004; Schowengerdt, 2006; Clark & Rilee, 2010.

(3) لمزيد من التفاصيل عن استخدام تحليلات نظم المعلومات الجغرافية في التنمية العمرانية انظر:

Burrough & Mcdonnel, 1998; Kilchenmann & Rumer, 1999; Longley et al., 2005; Heywood et al., 2006; Peterson, 2009; Demers, 2009; Scally, 2009; Kennedy, 2009; Aubrecht, 2009; Loyd, 2009.

موقعها الداخلي الطارد في منطقة صحراوية جافة، إلا أنها تتميز بمقومات تنموية مثل توفر المياه وخصوبة التربة وشبكة طرق دولية وإقليمية تربطها بأهم مناطق المملكة ومدنها، كما تتوسط منطقة ذات ثقل سكاني وعمراني واقتصادي، ويمر بوسطها أهم محاور التنمية العمرانية بالمملكة العربية السعودية: "محور الخرج - الرياض - القصيم".

وأكسبها هذا الموقع المتوسط لمناطق الثقل الاقتصادي والسكاني والعمراني في المملكة مكانة استراتيجية مهمة، مع إمكانية التوسع العمراني والزراعي لتوفر المياه والأرض المنبسطة وخصوبة التربة.



المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج ARC GIS 9.3.

شكل (1) : موقع منطقة الدراسة.

## ب. جيولوجية منطقة الدراسة :

تتألف منطقة الدراسة من الصخور الرسوبية التي ترجع إلى الزمن الجيولوجي الثاني وبعض التكوينات الرسوبية الغطائية التي ترجع إلي الزمن الجيولوجي الثالث والزمن الجيولوجي الرابع كما يتضح من الخريطة الجيولوجية لمنطقة الدراسة (شكل 2)، وتنتشر أيضاً بمنطقة الدراسة رسوبيات طميية وطفالية ترجع إلى الزمن الرابع في مناطق الأودية، وتتميز بتربة خصبة صالحة للزراعة ولذلك تسود بها الزراعات والمراكز العمرانية الحضرية والريفية.

كما توجد تكوينات "العرمة" و"الوسيع" وجبل "طويق" الحجرية وهي عبارة عن أحجار جيرية وحجر الطفال الجيري، وترسيبات رملية ترجع للزمن الرابع بشمال شرق المنطقة، وتلائم هذه التكوينات الامتدادات العمرانية كما يمكن الاستفادة منها في صناعة مواد البناء.

## ج. مظاهر السطح وأثرها على عملية التنمية العمرانية بالمنطقة :

يتضح من تحليلات المرئيات الفضائية وتفسير الخرائط الطبوغرافية لمنطقة الدراسة أن المنطقة حوضية سهلية تقع بين مرتفعين أحدهما مرتفعات مجزل في الشرق، والآخر مرتفعات طويق في الغرب، "وتعد هذه المرتفعات حافات قوسية رسوبية ترسبت نتيجة تراجع بحر " تيثس " Tethys الجيولوجي القديم، ثم تعرضت لعوامل التعرية المختلفة، ولاختلاف مقاومتها لعوامل التعرية تحولت إلى سلسلة من الحافات المواجهة للغرب تسمى "كويستات" (1) cuestas.

وبين مرتفعات مجزل شرقاً ومرتفعات طويق غرباً تقع منطقة الدراسة، وتتميز بالأراضي السهلية المنبسطة في منطقة حوضية تنتشر بها الأودية التي تصب من هذه المرتفعات، وتكونت في نطاق الأودية تربات طميية وطفالية خصبة، ومن ثم فإن انبساط الأرض وخصوبة التربة أدى إلى إمكانية التوسع العمراني والزراعي مما مثل مقوماً جذاباً للتنمية العمرانية بالمنطقة.

(1) عبد الله بن ناصر الوليعي، 1417هـ - 1997م، ص 59.



المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة المعدنية والمساحة الجيولوجية الأمريكية (1963) : سلسلة أبحاث جيولوجية مختلفة، خريطة جيولوجية، ج م - 207، واشنطن.

شكل (2) : جيولوجية منطقة الدراسة.

ويساعد على ذلك خلو المنطقة من عوائق التنمية العمرانية في معظم أرجائها باستثناء القسم الشمالي منها حيث تقف الكثبان الرملية "بنفود الدهناء" بوصفها عائقاً للتنمية العمرانية حتى تاريخ إجراء العمل الميداني بالمنطقة. في حين لا تمثل مرتفعات مجزل أو مرتفعات طويق أي عائق عمراني أو تنموي، ذلك لأنها خارج الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة. كما تمثل هذه الحافات المرتفعة حاجز حماية لمنطقة الدراسة من التأثيرات المناخية الخارجية المتطرفة في بعض الأحوال.

وخلاصة القول فإن المنطقة جزء من هضبة نجد السفلى ذات الحافات البارزة المعروفة بمنطقة الكويستات: "وهي مناطق سهلية تكثر بها الواحات والأودية والطبقات الأرضية الحاملة للمياه الجوفية، وكان السكان في الماضي يستخدمون أدوات بسيطة لحفر الآبار، كما زاد من خصوبة التربة بالمنطقة المواد البركانية التي كانت تجلبها الأودية من منطقة الدرع العربي".<sup>(1)</sup> وهذا ما يفسر التوسعات العمرانية والزراعية بالمنطقة.

#### د. التربة وأثرها في عملية التنمية العمرانية :

تتأثر عملية التنمية العمرانية بالتربة كمقوم مهم من مقوماتها، فالتربة الخصبة تصلح للزراعة، وينشأ العمران وينمو بجوارها، والتربة الجيرية لا تصلح للزراعة ولكنها تصلح لصناعة مواد البناء وعمليات التوسع العمراني. وتصنف التربة بالمنطقة إلى خمسة أنواع على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

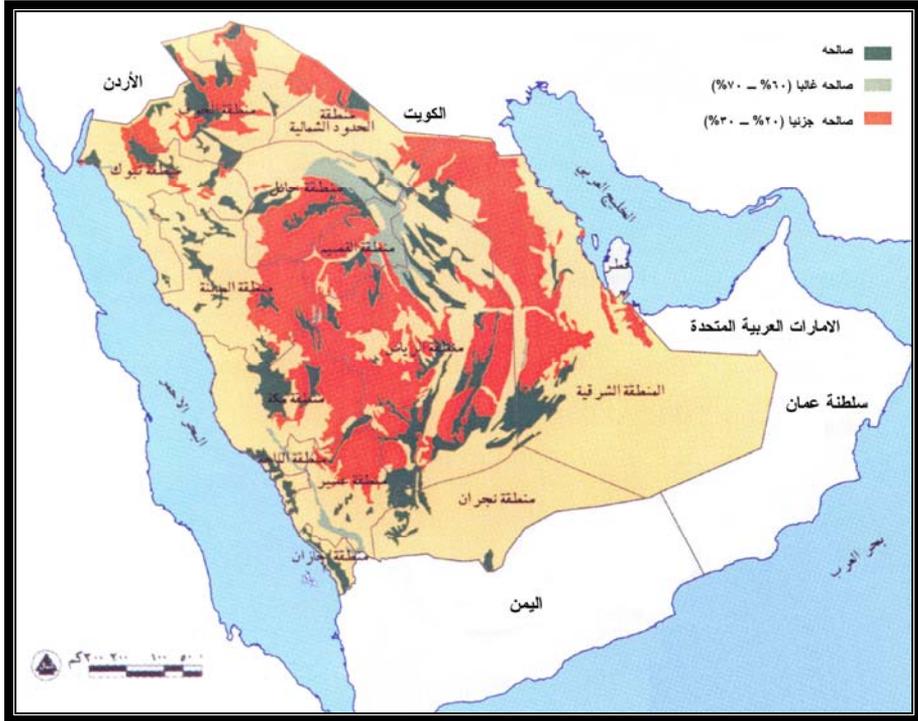
- تربة طميية ناتجة عن ترسيبات طميية بمناطق الأودية ترجع إلى الزمن الجيولوجي الرابع، وتتميز بالخصوبة العالية، وتمثل بعض الأراضي الزراعية الرئيسة بالمنطقة، كما تنتشر عليها بعض المزارع.
- تربة طفالية وهي تربة خصبة مؤلفة من الطين والرمل وبعض المواد العضوية، وتمثل معظم الأراضي الزراعية الرئيسة بالمنطقة، كما تنتشر عليها معظم المزارع.
- تربة رملية ناتجة عن ترسيبات رملية ترجع إلى الزمن الجيولوجي الرابع، وهي تربة صالحة جزئياً للزراعة ولم تستغل بعد وتوجد بمنطقة نفود الدهناء وتمثل عائقاً للنمو العمراني والزراعي بشمال شرق منطقة الدراسة لوجود الكثبان الرملية.

(1) عبد الله بن ناصر الوليحي، 1417هـ-1997م، ص 366، 367.

(2) المصدر الرئيس لأنواع التربات الواردة بهذا البحث هو:

"Ministry of Agriculture and Water Land Management Department, 1984, P. 83, 100"

- تربة حجرية جيرية غير صالحة للزراعة، ولكنها صالحة للتوسع العمراني، وصناعة مواد البناء.
- تربة حصوية حجرية جيرية غير صالحة للزراعة أيضاً كالنوع السابق، إذ يستفاد منها في صناعة مواد البناء، والتوسعات العمرانية بالمنطقة وخصوصاً مع استواء سطحها. ويوضح الشكل (3) أنواع التربة طبقاً لصلاحيتها للزراعة بمنطقة الدراسة والمملكة العربية السعودية.



المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1422هـ - 2001م، ص 5.

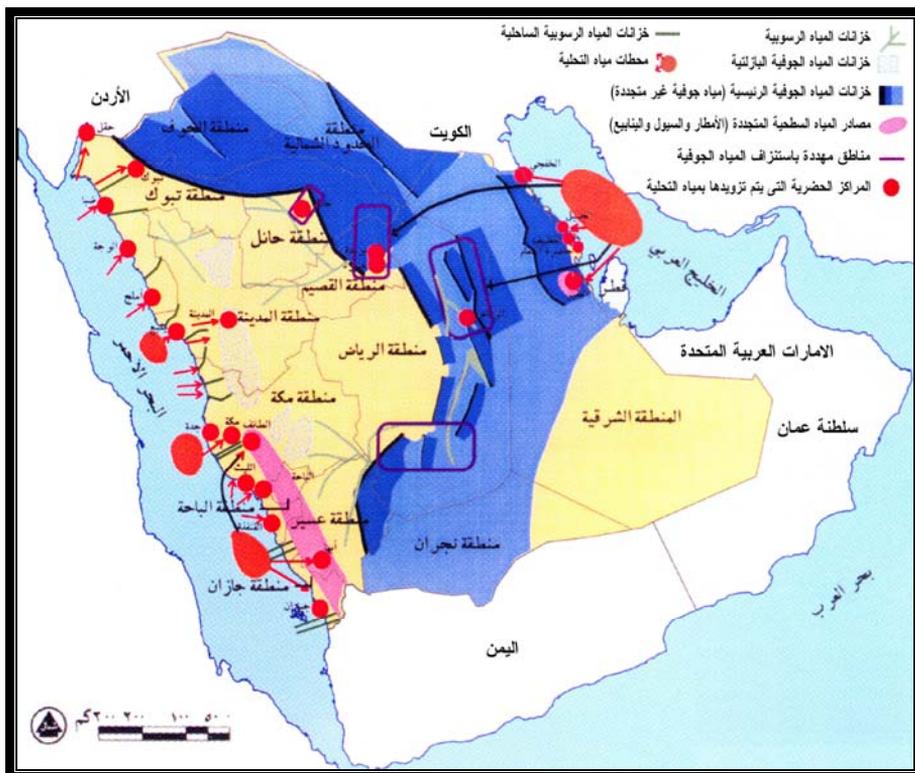
شكل (3) : صلاحية التربة للزراعة بمنطقة الدراسة والمملكة العربية السعودية.

#### هـ. مصادر المياه :

تعد المياه أحد أهم مقومات التنمية العمرانية فمعظم مراكز الاستقرار بالمنطقة نشأت اعتماداً على وجود مورد ماء، أو هجرة بجواره ونمت عمرانياً. وتوجد المياه في منطقة الدراسة في شكل مياه سطحية ناجمة عن تجمع مياه السيول في بطون الأودية، أو في شكل مياه جوفية أو

آبار سطحية. وبطبيعة الحال فإن منطقة الدراسة تقع ضمن منطقة سدير بوسط المملكة وهي منطقة هضبية تتبع المناخ الصحراوي الجاف، ويبلغ متوسط كميات الأمطار الساقطة على المنطقة حوالي 115 ملم.

ويتضح من الشكل (4) الذي يوضح مصادر المياه بمنطقة الدراسة والمملكة العربية السعودية أن المصدر الرئيس للمياه بالمنطقة هي المياه الجوفية التي تتمثل في طبقة المنجور، وطبقة الواسع – البياض وهما من أكبر الطبقات الحاملة للمياه بالمملكة.



المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1422هـ - 2001م، ص 4.

#### شكل (4) : مصادر المياه بمنطقة الدراسة والمملكة العربية السعودية.

وتقتصر المياه السطحية بالمنطقة على المياه الجارية المؤقتة الناتجة عن مياه السيول والفيضانات ونظراً لأن جزءاً منها يفقد بسبب التبخر، فقد أقيمت ثلاثة سدود بهدف التحكم فيها وتخزينها لاستغلالها فيما بعد في الزراعة، وبيانها كالتالي: "سد المجمععة الذي أقيم على وادي

المشقر وهو من أقدم هذه السدود، وهو سد ركامي يبلغ طوله حوالي 360 متراً وارتفاعه 10 أمتار وعرضه 3 متر وسعته التخزينية حوالي مليون وثلاثمائة متر مكعب، وسد روضة سدير وهو سد ترابي يبلغ طوله حوالي 554 متراً وارتفاعه 14 أمتار وعرضه 3 متر وسعته التخزينية حوالي ثلاثة مليون متر مكعب. وسد جلال وهو سد ترابي يبلغ طوله حوالي 630 متر وارتفاعه 12 أمتار وعرضه 3 متر وسعته التخزينية حوالي اثنين مليون متر مكعب<sup>(1)</sup>.

## و. المناخ وأثره في التنمية العمرانية بالمنطقة<sup>(2)</sup>:

تصنف المنطقة طبقاً لتقسيم "كوين" ضمن الإقليم الصحراوي الجاف، الذي يتسم بقلة الأمطار وتذبذبها، فيبلغ معدلها السنوي 115 ملم ويقتصر سقوطها خلال فصلي الشتاء والربيع. ومن الخصائص المناخية الأخرى ارتفاع درجات الحرارة، فيصل المعدل السنوي إلى 32 درجة مئوية، ويبلغ متوسط درجة الحرارة العظمى السنوي 42 درجة مئوية. ويصل المدى الحراري السنوي إلى 16 درجة مئوية.

وتصاحب درجات الحرارة المرتفعة رطوبة منخفضة، يبلغ متوسط معدلها السنوي 36%، مما يقلل من تأثير الحرارة المرتفعة. وتتميز المنطقة بطقس صحو يخلو من السحب والغيوم، وطول مدة سطوع الشمس التي يبلغ متوسطها السنوي (3170.1 ساعة/سنوياً).

وتسود المنطقة الرياح الشمالية والشمالية الغربية، وتشتد الرياح صيفاً، وخصوصاً خلال شهري مايو ويوليو وتكون مثيرة للزوابع والغبار والعواصف الرملية التي تسبب خسائر في الطرق والمزروعات.

وكان لمناخ المنطقة قديماً تأثيراً على التركيب الداخلي للمباني، وخصوصاً مادة البناء ونمطه من حيث المباني الطينية المتلاصقة والصغيرة المساحة والشوارع الضيقة المتعرجة<sup>(3)</sup>، وكذلك في نظام ري الأراضي الزراعية، وقد تلاشى هذا التأثير في الوقت الحالي نتيجة التقدم التكنولوجي المصاحب للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المملكة ومنطقة الدراسة.

(1) وزارة الزراعة والمياه، 1399هـ - 1988م، ص ص 11-18.

(2) مصدر البيانات المناخية: الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، 2010م.

(3) لمزيد من التفاصيل التركيب الداخلي للعمران القديم في منطقة الدراسة وفي مناطق مماثلة بالمملكة انظر:

السعيد إبراهيم البدوي، 1984م، ص ص 29-31؛ أحمد السيد الزامل، 2001م، ص 8.

## 2) المقومات البشرية :

### أ. النمو السكاني والتنمية العمرانية :

شهدت محافظة المجمعة نمواً سكانياً مطرداً، فقد زاد سكانها حوالى مرتين ونصف (250%) في الفترة (1974-2004م) من 44520 نسمة في عام 1974 إلى 111503 نسمة في عام 2004م، ولكن هذا النمو لم يكن مساهماً للنمو العمراني على مستوى المملكة، التي زاد سكانها حوالى ثلاث مرات وربع (324%) في نفس الفترة من 7009466 نسمة في عام 1974م إلى 22678262 نسمة في عام 2004م، كما يتضح من الجدول (1). ويرجع ذلك إلى طبيعة المنطقة الريفية من ناحية، وتأخر عمليات التنمية بها من ناحية أخرى، إضافة إلى تأثير العملاق السكاني المتمثل في مدينة الرياض كقضب جاذب للسكان الريفيين من محافظة المجمعة وسائر المناطق الريفية بالمملكة وخصوصاً منطقتي الرياض والقصيم، لتوفر الخدمات وفرص العمل، إضافة إلى تأثير الهجرة الخارجية المتمثلة في حجم العمالة الوافدة إلى مناطق المملكة المختلفة، والتي تستأثر بالنصيب الأكبر منها المدن الرئيسية بالمملكة دون غيرها، وخصوصاً الرياض وجدة والدمام.

ولكن يتغير الوضع السكاني بين ريف وحضر المحافظة ، فقد زاد سكان الحضر بما يزيد عن أربع مرات ونصف (461%) في نفس الفترة من 19758 نسمة عام 1974م إلى 91035 نسمة عام 2004م، وفي المقابل تناقص سكان الريف من 24762 نسمة في عام 1974م إلى 20468 نسمة في عام 2004م، ويرجع ذلك إلى عمليات التحول الحضري للمحلات العمرانية الريفية، بالإضافة إلى الهجرة من ريف المنطقة إلى مدنها، حيث اقتصر أو تحدد حجم سكان الحضر بمحافظة المجمعة في بداية الفترة عام 1974م على مدينتي المجمعة وحوطة سدير فقط، في حين تتضمن خمس قرى من ريف المحافظة وهي قرى: الأرتاوية، وتمير، وروضة سدير، وحرمة، وجلال إلى حضر المحافظة في نهاية الفترة عام 2004م، لتحولهم إلى مدن. وإذا أضيف إلى ذلك توطين بعض المنشآت الإدارية والخدمية والتجارية والصناعية إلى هذه المدن، وتوفر فرص العمل بها، مما أدى إلى جذب مزيد من سكان القرى إليها، ويفسر ذلك تناقص سكان الريف بالمجمعة مقابل تزايد سكان الحضر بمعدلات تفوق المعدل القومي بالمملكة.

**جدول (1) :** تطور عدد السكان بمحافظة المجمعة مقارنة بالمملكة

في الفترة (1974-2004م).

المدينة/القرية	السكان 1974	السكان 2004	حجم التغير السكاني (2004-1974)	نسبة الزيادة السكانية (%)
المجمعة	6827	41197	34370	603
روضة سدير	698	3482	2784	499
الارطاوية	3075	15378	12303	500
حرمة	2467	7403	4936	300
عودة سدير	730	1106	376	152
القطار	436	439	3	101
عشيرة	648	1285	637	198
التويم	583	1758	1175	302
الخطامة	650	808	158	142
وشي	90	50	-40	56
إجمالي الحضر	19758	91035	80466	861
إجمالي الريف	24762	20468	-4294	83
إجمالي المحافظة	44550	111503	66983	250
إجمالي المملكة	7009466	22678262	15668796	324

المصدر: اعتمادا على:

1. مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت): البيانات التفصيلية للتعداد العام للسكان لعام 1394 هـ (1974م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد الوطني، مطابع التريكي، الدمام.
2. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (د. ت): النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425 هـ (2004م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.

ويتضح من تحليل الجدول (2) والشكل (5) أن النمو السكاني لم يكن مساوياً للنمو العمراني في الفترة الزمنية المفحوصة (1974-2004م)، سواءً كان على مستوى مساحة الكتلة العمرانية، أو على مستوى عدد المباني، وأيضاً على مستوى حضر المنطقة وريفها، فنجد معدل نمو سكاني سنوي متناقص لريف المنطقة مقداره (-0.6) يقابله معدل نمو سنوي لعدد المباني متزايد مقداره (6.3)، ويسايره معدل النمو السنوي لمساحة الكتلة العمرانية بمقدار (6.7)، وهذا النمو السكاني المتناقص لسكان الريف مرجعه عمليات التحول

الحضري لبعض القرى كما سبق الذكر هذا بالإضافة إلى تيار هجرة متدفق من الريف والبادية إلى المراكز الحضرية.

جدول (2) : معدل النمو السنوي للسكان والمباني والمساحة العمرانية بمحافظة المجمع في الفترة (1974-2004م).

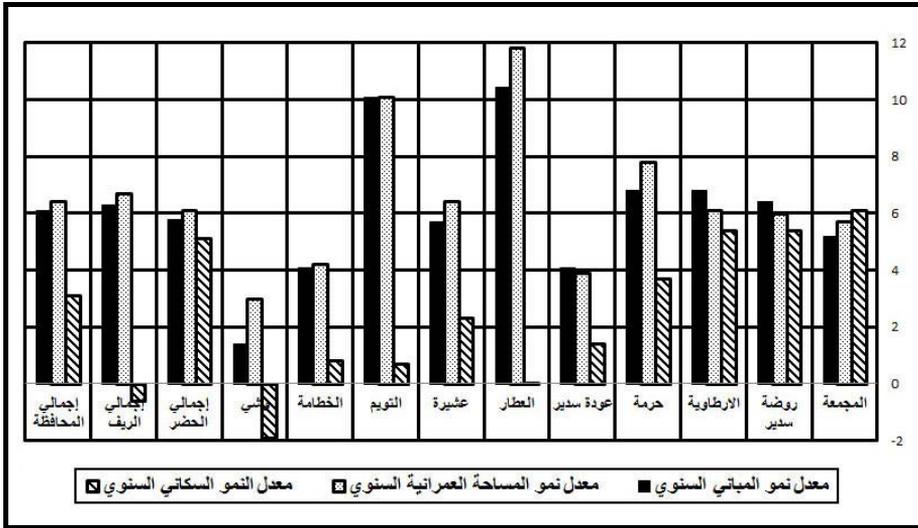
المدينة/القرية	معدل النمو السكاني السنوي <sup>(2،1)</sup>	معدل نمو المساحة العمرانية السنوي <sup>(3)</sup>	معدل نمو المباني السنوي <sup>(3)</sup>
المجمعة	6.1	5.7	5.2
روضة سدير	5.4	6	6.4
الارطاوية	5.4	6.1	6.8
حزمة	3.7	7.8	6.8
عودة سدير	4.1	3.9	4.1
القطار	0.02	11.8	10.4
عشيرة	2.3	6.4	5.7
التويم	3.7	10.1	10.1
الخطامة	0.8	4.2	4.1
وشي	-1.9	3	1.4
إجمالي الحضر	5.1	6.1	5.8
إجمالي الريف	-0.6	6.7	6.3
إجمالي المحافظة	3.1	6.4	6.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

1. مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت): البيانات التفصيلية للتعداد العام للسكان لعام 1394هـ (1974م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد الوطني، مطابع التريكي، الدمام.
  2. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (د. ت): النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425هـ (2004م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.
  3. نتائج تحليلات نظم المعلومات الجغرافية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- ويلاحظ أيضاً أن هناك تذبذباً في النمو السكاني لبعض القرى، بين قرى سجلت معدل نمو سكاني سنوي سالب مثل قرية وشي (-1.9) أو معدل نمو سكاني يكاد يكون ثابتاً مثل قرية

القطار (0.02) أو معدل نمو عمراني متزايد مثل قرية عشيرة (2.3) وهو ما يقترب من المتوسط العام للمملكة على مستوى الريف والحضر (2.5). ويرجع هذا التذبذب في معدلات النمو السكاني لقرى المنطقة إلى تباين مستوي التنمية بين القرى من ناحية وهو ما أدى إلى تحركات سكانية من تلك القرى المهمشة تنموياً إلى المدن المجاورة، أو إلى هيمنة المدن المجاورة وعمليات الأسر العمراني للكتلة الرئيسية للقرية، وانضمامها كأحد الأحياء الجديدة للمدينة بكامل سكانها من ناحية أخرى، وتنمو القرية بعيدة عن موقعها الأصلي حول بعض المنازل النائية التي كانت تتبع الكتلة الرئيسية للقرية القديمة كما هو الحال في قرية القطار.

أما النمو المتزايد عن المتوسط العام فمرجعه الهجرة العكسية من مدن المنطقة إلى قرىها القريبة لخص أسعار المساكن وإيجارها، وهذه العوامل سيتم تحليلها بشكل تفصيلي في المبحث الثالث.



شكل (5) : معدلات النمو السنوية للسكان والمباني والمساحة العمرانية (1974-2004م).

ويختلف الوضع على مستوى الحضر فتسجل المدن معدل نمو سكاني مرتفع يتراوح بين (3.7) في مدينة حرمة، و (6.1) في مدينة المجمعة العاصمة الإدارية للمنطقة ومركز النمو الوطني على مستوى المملكة، ومعدلات النمو السكاني المرتفع التي سجلتها مدن المنطقة وهي أعلى من المعدل الوطني ترجع إلى عمليات التحول الحضري والتحركات

السكانية واستراتيجية تنمية المدن المتوسطة التي أتبعها السياسة الحكومية لتخفيف الضغط على المدن الرئيسية وخصوصاً مدينة الرياض.

ولكن باستثناء مدينة المجمعة التي تقارب نموها السكاني من نموها العمراني، يظل معدل النمو العمراني لتلك المدن أكبر من نموها السكاني .

ويبدو من الشكل (5) أن معدل النمو السنوي لمساحة الكتلة العمرانية ومعدل النمو السنوي لعدد المباني كان دائماً أكبر من معدل النمو السكاني السنوي على مستوى المنطقة أو على مستوى الحضر والريف، مما يشير إلى أن عامل النمو السكاني لم يكن مقوماً رئيساً في عملية التنمية العمرانية بالمنطقة، وأن هناك عوامل ومقومات أخرى رئيسة ومسئولة عن عملية التنمية العمرانية وخصوصاً في الفترة الأخيرة، ويؤكد ذلك العلاقة الارتباطية بين النمو السكاني والنمو العمراني، فمعامل الارتباط بينهما ضعيفاً، فقد سجل معامل ارتباط بيرسون قيمة (0.3) ولم يختلف عن ذلك معامل ارتباط سبيرمان (0.33) أو معامل ارتباط كيندال تاو بي (0.27). ويشير تحليل الانحدار Regression باستخدام برنامج SPSS V.19 الذي بلغت قيمته (0.301) للمتغيرين السكان والعمران أن حوالي 30% فقط من النمو العمراني في المنطقة يرجع لعامل النمو السكاني، وإذا انتقلنا لمستوى أعلى في التحليل باستخدام نفس البرنامج لانخفضت هذه النسبة إلى 9% فقط من نمو المنطقة العمراني يرجع إلى نموها السكاني، من خلال معامل التحديد R Square الذي بلغت قيمته (0.09)، وهو معامل أكثر دقة من معامل الانحدار.

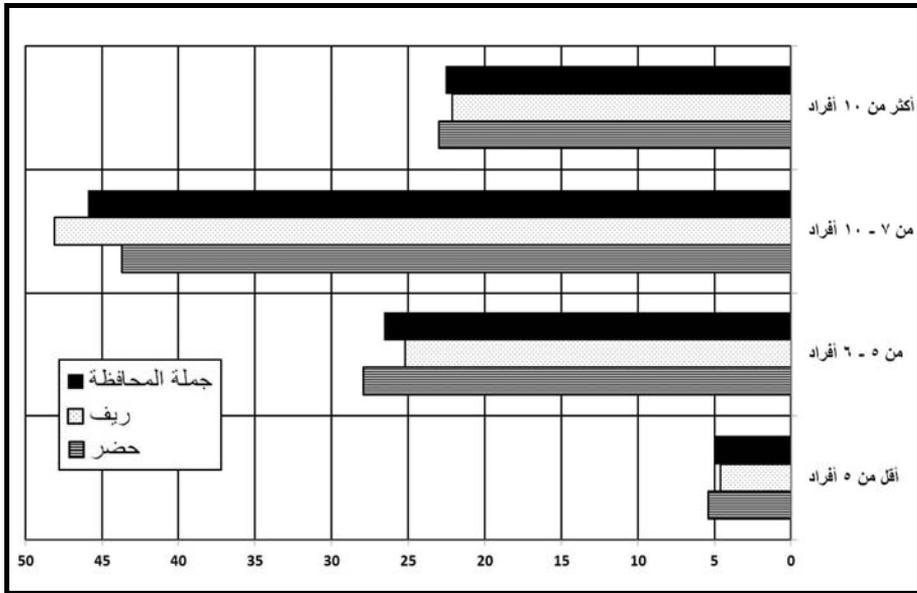
#### ب. حجم الأسرة ونمط المعيشة :

أثرت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في عملية التنمية في المنطقة، فكان انخفاض حجم الأسرة، والتحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، والتحول إلى السكن المستقل في حالة تعدد الزوجات بدلاً من اجتماع الزوجات في مسكن واحد، وما صاحب ذلك من ارتفاع مستوى المعيشة وتغير نمطها من المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي أثرت في عملية التنمية العمرانية بمنطقة الدراسة والتي تعكسها المؤشرات الديموغرافية التالية:

1- يرتفع حجم الأسرة (7 أفراد فأكثر) في (69%) من إجمالي عدد الأسر بمحافظة المجمعة - طبقاً لتحليلات نتائج الاستبيان التي أجريت لعدد 489 أسرة بنظام العينة العشوائية - عن المعدل العام لحجم الأسرة على مستوى المملكة العربية السعودية

(5.5) طبقاً للمؤشرات العامة لتعداد 2010م، كما يوضحها الشكل (6)، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة المنطقة الريفية مرتبطاً بالإمكانيات الاقتصادية والمشروعات المالية والاستثمارية، وخصوصاً في قطاع الزراعة، وما نتج عنه من ارتفاع معدلات الدخل القادرة على الإعالة مع الاحتفاظ ببعض العادات والتقاليد وخصوصاً المرتبطة بالعزوة، وتكرار الإنجاب في حالة عدم إنجاب الذكور، والبيئة الريفية.

2- تمثل الفئة (7 - 10 أفراد) ما يقرب من نصف عدد الأسر، فتمثل حوالي (46%) من جملة المحافظة، وحوالي (48%) في ريف المحافظة، وتبلغ حوالي (44%) في حضر المنطقة، ويلاحظ من الشكل (6) أن الفروقات في حجم الأسرة بين الريف والحضر قليلة مما يؤكد الطبيعة الريفية لمنطقة الدراسة ويفسر ارتفاع متوسط حجم الأسرة عن المعدل الوطني.



شكل (6) : حجم الأسرة بحضر محافظة المجمعة وريفها

مقارنة بجملة المحافظة عام 2010م.

3- يرتبط حجم الأسرة بارتفاع مستوى المعيشة الذي يعكسه مؤشر امتلاك الأسرة للسيارات الخاصة<sup>(1)</sup>، إذ إن (85.6%) من جملة الأسر السعودية المفحوصة تمتلك سيارة واحدة فأكثر، منهم (60.1%) تمتلك سيارة واحدة فقط، وحوالي ربع هذه الأسر (24.7%)،

وأكثر من ثمن هذه الأسر (15.2%) تمتلك ثلاث سيارات فأكثر، وتعكس هذه النسب ارتفاع مستوى المعيشة بالمنطقة.

4- يقترن أيضاً بارتفاع متوسط حجم الأسرة، ومستوى المعيشة، تعدد الزوجات مع تعدد المساكن المنفصلة والمستقلة لكل زوجة على حدة، إذ رصدت الدراسة الميدانية من خلال تحليل نتائج الاستبانة أن (34.7%) من أرباب الأسر الريفيين تكون في عصمة رب الأسرة أكثر من زوجة، منهم (65.4%) من زوجاتهم تقيم في مسكن مستقل، وفي المقابل تتخفف النسبة قليلاً في الحضر لتصل إلى (28.6%) من أرباب الأسر، منهم (87.3%) من الزوجات تقيم في مسكن مستقل.

5- يضاف إلى كل ما سبق عادات وتقاليد أهالي المجموعة الريفيين والحضرين التي لوحظت في أثناء الدراسة الميدانية ومن خلال المقابلات الشخصية، والتي تتمثل في تملك المسكن<sup>(2)</sup>، وهذا ما تعكسه نتائج تحليل الاستبانة فتصل نسبة الأسرة التي تمتلك مساكن بمنطقة الدراسة (92.4%) من جملة الأسر المفحوصة.

كما يخطط رب الأسرة وخصوصاً كبيرة الحجم في حيازة أكثر من قطعة أرض لبناء مساكن لأبنائه لزيادة الروابط العائلية، وتبلغ نسبة أرباب الأسر التي في حوزتهم أكثر من قطعة أرض (40%)، كما يلاحظ من خلال الدراسة الميدانية تجمع بعض القبائل في أحياء معينة مثل قبيلة الدويس في مدينة تمير وقرية عشيرة.

ومن العادات الأخرى المهمة اتساع المساحة الخاصة بالضيافة في معظم المساكن بريف المجموعة وحضرها. وكل ما سبق يشير إلى تفسير اتساع مساحة المساكن بالمنطقة وزيادة الرقعة العمرانية.

(1) لم يحصل الباحث على إجابة على مقدار الدخل بالريال للأسر السعودية في الاستبانة الرئيسة التي أجريت في فبراير - إبريل 2010م، فاعتمدت الدراسة على مؤشر امتلاك الأسر السعودية للسيارات الخاصة من خلال تحليل نتائج هذه الاستبانة، كدلالة على مستوى المعيشة.

(2) توجد بعض الأمثال الشعبية التي تختص بملكية المسكن عندهم مثل: "الإيجار عار".

ج. تطور الحالة التعليمية وأثرها على التنمية العمرانية :

أوضح عدد من الدراسات الجغرافية بالمملكة العربية السعودية، تأثير تغير الحالة التعليمية من خلال تزايد نسبة السكان المتعلمين في الوقت الحالي مقارنة بالتعدادات السكانية السابقة على نشاط عملية التعمير، والتنمية العمرانية<sup>(1)</sup>.

وإن كان هذا التأثير غير مباشر، حيث أثبتت هذه الدراسات أن تغير الحالة التعليمية بزيادة نسبة السكان المتعلمين وانخفاض نسبة الأمية أدى إلى تغير ثقافي، أدى بدوره إلى تغير وظيفي مرتبط بتغير بعض العادات والتقاليد، وأدى ذلك إلى تغير في حجم الأسرة، وتغير في استخدامات الأراضي والتنمية العمرانية الأفقية والرأسية مرتبطة بتطور السوق العقاري بزيادة الطلب على قطاع الإسكان، مع تغير مستوى المعيشة ونمطها.

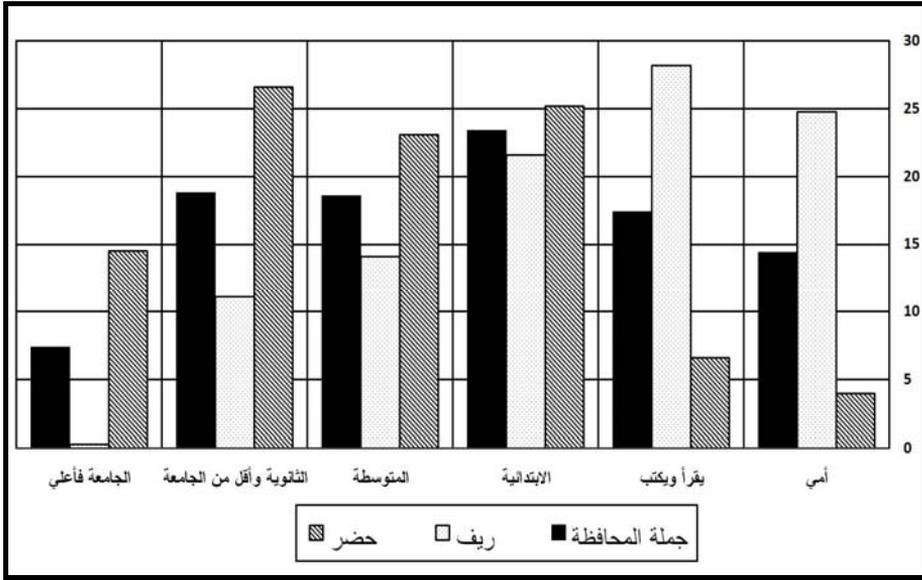
### جدول (3) : التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر)

طبقاً للحالة التعليمية في عام 2004م.

جملة عدد السكان	الجامعة فأعلى %	الثانوية وأقل من الجامعة %	المتوسطة %	الإبتدائية %	يقرأ ويكتب %	أمي %	الحالة التعليمية
55603	14.5	26.6	23.1	25.2	6.6	4	حضر
12501	0.3	11.1	14.1	21.6	28.2	24.8	ريف
68104	7.4	18.8	18.6	23.4	17.4	14.4	جملة المحافظة

المصدر: اعتماداً على: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (د. ت): النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425هـ (2004م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.

(1) محمد بن صالح الردي، 2001م، 2005م؛ مساعد بن عبد الرحمن الجعيد، 2008م، ص 1-172.



شكل (7) : التوزيع النسبي للسكان طبقاً للحالة التعليمية في عام 2004م.

وقد تزايدت نسبة السكان المتعلمين بمنطقة الدراسة من (24.2%) من جملة السكان في تعداد عام 1974م إلى (85.6%) في تعداد 2004م ، على مستوى المحافظة. وتتباين نسبة السكان المتعلمين بين الريف والحضر في عام 2004م، إذ ترتفع في ريف المنطقة إلى (96%) من جملة السكان، في حين تقل النسبة في الريف لتصل إلى (75.2%) كما ينضح من الجدول (3) والشكل (7).

ويرجع ذلك إلى توفر الخدمات التعليمية لجميع المراحل التعليمية بصفة أساس في المدن، وخصوصاً في العاصمة الإدارية للمحافظة وهي مدينة المجمع التي يوجد بها إحدى الجامعات الإقليمية الجديدة وهي جامعة المجمع، في حين تقتصر الخدمة التعليمية في بعض القرى الصغيرة مثل قرية وشي على المدرسة الابتدائية، أو قد توجد المدرسة المتوسطة (الإعدادية) في بعض القرى مثل قرية العطار، ولكن كما اتضح من الواقع الميداني اقتصر الخدمة التعليمية في معظم القرى على المرحلة الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية) فقط، مما أدى بدوره في انخفاض نسبة التعليم في ريف المنطقة مقارنة بحضرها.

### ح. النشاط الاقتصادي :

أدت التغيرات الاقتصادية الناتجة عن عوائد النفط بالمملكة إلى زيادة المشروعات المالية والاستثمارية، بالإضافة إلى انتشار الخدمات وخصوصاً المركزية، وأدى ذلك إلى تنوع القاعدة الاقتصادية للمحلات العمرانية الحضرية ومراكز الخدمة الريفية، وتتبع نتائج هذه التغيرات الاقتصادية في تغير النشاط الاقتصادي لسكان محافظة المجمعة.

فيلاحظ من تحليل الجدول (4) والشكل (8) تناقص السكان العاملين بالزراعة والرعي والصيد، والتعدين لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً قطاع الخدمات الذي يعمل بها حوالى ثلاثة أرباع (72.8%) سكان منطقة الدراسة في عام 2004م، والمثير للدهشة هو تزايد هذه النسبة في ريف المنطقة (81.8%) مقارنة بحضرها (63.8%).

**جدول (4) : التوزيع النسبي للسكان (15 سنوات فأكثر) طبقاً لأقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية في عام 2004م، مقارنة بجملة المحافظة في عام 1974م.**

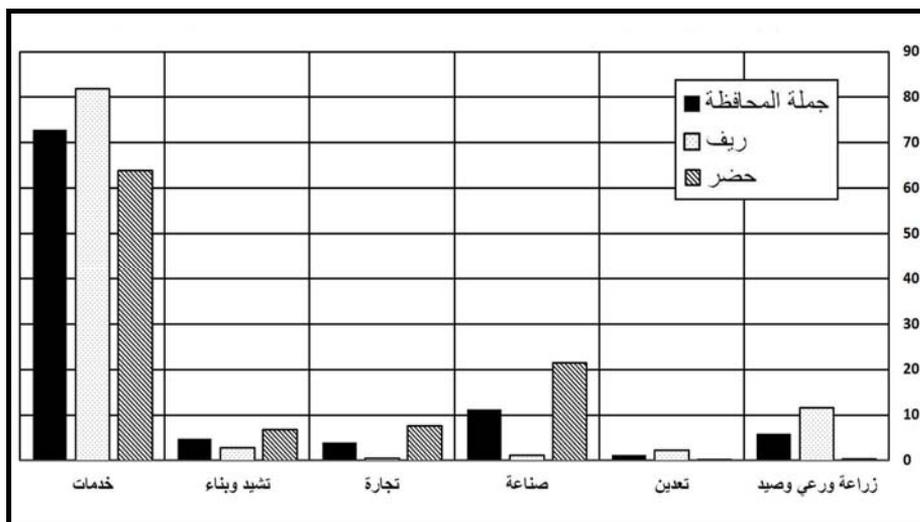
جملة عدد السكان	خدمات	تشيد وبناء	تجارة	صناعة	تعدين	زراعة ورعي وصيد	أقسام النشاط الاقتصادي (%)
14367	63.8	6.8	7.6	21.4	0.1	0.3	حضر
3239	81.8	2.8	0.4	1.2	2.3	11.5	ريف
9697	25.36	0.78	2.2	0.63	0.01	61.02	جملة المحافظة 1974م
17606	72.8	4.8	4	11.3	1.2	5.9	جملة المحافظة 2004م

المصدر: اعتماداً على:

1. مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت): البيانات التفصيلية للتعداد العام للسكان لعام 1394هـ (1974م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد الوطني، مطابع التريكي، الدمام.
2. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (د. ت): النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425هـ (2004م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.

ولا يمكن تفسير هذه النسبة إلا من خلال تحليل نتائج الاستبانة والتي أوضحت أن (79.7%) من عينة الدراسة في الريف تعمل في هذا القطاع منهم (62.3%) يعملون في

المدن المجاورة، ومن النسبة الأخيرة (38.9%) ترجع أصولهم طبقاً لمحل ميلادهم، أو مكان إقامتهم السابق إلى المدن المجاورة حيث لا تبتعد تلك المدن عن القرى بمسافات كبيرة، كما أن هناك عوامل أخرى كثيرة قد أدت إلى هجرة عكسية من المدن إلى القرى المجاورة للقرب المكاني، ولرخص أسعار الأراضي، والمنح السكنية المتوفرة بالقطاع القروي، إضافة إلى رخص المساكن المؤجرة، وتوفر المساكن الخيرية.



شكل (8) : التوزيع النسبي للسكان طبقاً لأقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية في عام 2004م.

وهذا يفسر بعض أبعاد النمو العمراني الريفي الذي لم يتواكب مع تذبذب النمو السكاني وتناقصه بريف المنطقة، وبصفة عامة فإن هذا التحول الحضري في النشاط الاقتصادي بالقطاع الريف أدى إلى تحضر المحلات العمرانية الريفية حتى أن زائر تلك القرى من الغرباء قد لا يلاحظ الفرق بين القرى والمدن في المنطقة، وهذا التحضر من العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية بالقطاع الريفي. كما لوحظ من خلال الدراسة الميدانية أن بعض السكان السعوديين العاملين بقطاع الخدمات يديرون بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالزراعة والورش الحرفية والمحلات التجارية من خلال العمالة الأجنبية الوافدة مقابل نسبة من الربح.

### خ. التغييرات الإدارية والتحول الحضري للمناطق الريفية :

التغييرات الإدارية هي: "محاولات التنظيم المتلاحقة لمتابعة تغييرات اقتصادية سكانية سبقتها، فالنظيم الإداري ليس إلا إطاراً يحتوى كياناً عمرانياً ليتيح له إمكانات الحركة الصحيحة

للتطور والنمو<sup>(1)</sup>. وكنتيجة فعلية للطفرة الاقتصادية التي شاهدها المملكة منذ ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973م، شهدت المملكة تغييرات إدارية لتواكب الواقع الاقتصادي الاجتماعي الجديد فتغيرت التقسيمات الإدارية على المستوى المكاني.

فبعد أن كان التقسيم الإداري حتى (تعداد 1974م) ينطوي على 17 منطقة إدارية، وتتقسم المنطقة الإدارية إلى إمارة وتتقسم الإمارة إلى إمارة فرعية، تتقسم الأخيرة بدورها إلى مسميات سكانية، والمسمى السكاني عبارة عن مدينة أو قرية أو هجرة أو مورد ماء، تغير التقسيم الإداري في التعداد التالي مباشرة (تعداد 1992م) ليصبح عدد المناطق الإدارية 13 منطقة إدارية فقط<sup>(2)</sup> واتبعت في عملية التغيير سياسة الحذف والضم الإداري، وإضافة مناطق غير معمورة إلى أخرى معمورة بهدف تعميمها ونشر التنمية المكانية لاحتواء الواقع الاقتصادي الاجتماعي الجديد، وقد تغيرت أيضا حدود الإمارات فيما بينها مع تغير مسماها من إمارة إلى محافظة فمثلا تغير مسمى إمارة المجمععة إلى محافظة المجمععة، كما تغير مسمى الوحدة الإدارية الصغرى من إمارة فرعية إلى مركز سكاني. وقد اعتمدت الدراسة الحالية على حدود محافظة المجمععة الإدارية الحالية وتم إسقاط الوضع السكاني والعمراني في إطارها الإداري الحالي.

وورد بالتعداد السكاني الحالي (2010م) والتعداد السابق (2004م) تعريفا وتحديدا وإضحاً للفرق بين المدينة والقرية والهجرة والمورد المائي: "المدينة هي كل مسمى سكاني به بلدية أو يزيد عدد سكانه عن (5000 نسمة)، والقرية هي كل تجمع سكاني ثابت وله اسم متعارف عليه وغالباً لا يقل عن (50 نسمة) أو لا تقل عدد المساكن المأهولة فيه عن (10 مساكن)، والهجرة هي كل تجمع سكاني ثابت لا يزيد عدد سكانه غالباً عن (50 نسمة) وتقل المساكن المأهولة فيه عادة عن (10 مساكن)، ويطلق عليه أيضاً المسمى السكاني المشمول، ويدخل ضمن هذا التعريف مواقع العمل الحكومية والخاصة. أما مورد المياه فهو بئر أو مجموعة آبار تتوفر فيها المياه وتستقي منها البادية، وقد تقيم البادية حوله أو يرحلون عنه ولا يوجد به مبان ثابتة"<sup>(3)</sup>.

(1) عمر الفاروق السيد رجب، 1986، ص 83.

(2) مصلحة الإحصاءات العامة، د.ت، ص ص 7-14.

(3) مصلحة الإحصاءات العامة، د.ت، ص ص 12-13.

وقد شهدت محافظة المجمععة ظهور أول هجرة على مستوى المملكة وهي هجرة الأرتاوية (في نهاية عام 1910م الموافق 1328هـ)، والتي تحولت من هجرة إلى قرية رئيسة (مركز خدمة إقليمي) ثم إلى مدينة في عام 1425هـ<sup>(1)</sup>.

وقد أسهمت عدة عوامل إلى تحول عدد من هجر وقرى محافظة المجمعمة مثل الأرتاوية وجلال وتمر وروضة سدير إلى مدن، كالموقع المركزي، والنفوذ الإقليمي والنمو الاقتصادي والسكاني والعمراني المتنامي وحاجة القرى المجاورة إلى مركز خدمة إقليمي، ثم تأتي الوظيفة الإدارية بصور القرار الإداري بتحويل هذه القرية إلى مدينة.

وتتشابه عملية التحول الحضري لتلك القرى مع عملية التحول الحضري لقرى شمال وسط الدلتا من عزبة أو قرية صغيرة إلى مدينة: "والتي تضافرت عدة عوامل في تحولها الحضري، ومن أهمها حاجة الريف إلى مركز خدمة إقليمي يستمد أهميته من توسط موقعة بين القرى المجاورة، وسهولة المواصلات، ووجود سوق إقليمي يشتهر به، ويمتد نفوذه إلى القرى المجاورة، إذ أن الجانب الإقليمي Regional Component هو الأصل في وظيفة هذا المركز، إضافة إلى نموه الاقتصادي والسكاني"<sup>(2)</sup>. وهذا ما ينطبق على عملية التحول الحضري للمحلات العمرانية الريفية في الدلتا المصرية أيضاً، وفي محافظة المجمعمة، مع وجود فروقات طفيفة في عملية التحول الحضري بالمجمعمة وهو ما سيتم تحليله بشكل مفصل - لاحقاً - مع إبراز تأثير عملية التحول الحضري على عملية التنمية العمرانية بشكل كمي في البحث الثالث من الدراسة. ولا شك في أن عملية التحول الحضري للمحلات العمرانية الريفية بالمجمعمة تمثل عاملاً مهماً ومقوماً رئيساً من مقومات التنمية الحضرية والريفية بالمجمعمة.

#### د. خصائص المسكن الريفي والحضري :

##### ▪ النمط المعماري للمسكن :

يتأثر النمط المعماري للمسكن الريفي والحضري بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويوجد بمنطقة الدراسة ثلاثة أنماط معمارية للمباني السكنية، كما يتضح من الجدول (5) والشكل (9)، وهي:

(1) بلدية المجمعمة، 2010م، ص ص 3-9.

(2) عمر الفاروق السيد رجب، 1986، ص ص 69-80.

##### - المساكن الطينية :

وتمثل المباني القديمة بمدن المجمعمة وقراها، وترجع إلى المرحلة الأولى من مراحل التنمية العمرانية (العمران حتى عام 1974م)، وتقتصر على النواحي العمرانية القديمة بمعظم المدن

والقرى بمنطقة الدراسة. وتصل نسبتها إلى نحو (4.5%) من جملة المباني السكنية بحضر المجمع وريفها، وتتباين هذه النسبة بين الحضر (2.1%)، والريف (6.9%). ويتخذ هيكلها العمراني نسيج عمراني تقليدي من النمط المندمج لكثلة من المباني صغيرة المساحة المتلاصقة، والشوارع الضيقة والمنحنية. وهي نمط عمراني منقرض، إذ تعرضت معظم هذه المباني لعمليات الإحلال والتجديد. ونظراً لأهميتها التاريخية والتراثية، فتم إدراجها ضمن أحد المشروعات القومية (مشروع: "لا تطيح"<sup>(1)</sup>) للمحافظة على المباني التاريخية من خلال عمليات الصيانة والترميم.

#### المساكن الشعبية :

وترتبط ببداية عمليات التنمية العمرانية بالمنطقة في السبعينيات من القرن العشرين. وتصل نسبتها إلى نحو (16.2%) من جملة المباني السكنية بحضر المجمع وريفها، وتبلغ هذه النسبة في الحضر (12.8%)، وتزيد قليلاً في الريف لتصل إلى (19.6%). وسادت هذه المباني قبل اعتماد نظام قروض التنمية العقارية، وفي فترات عدم انتظام تقديم هذه القروض بالبنك العقاري في بعض القرى. إضافة إلى التكلفة المالية المنخفضة لهذه المباني، ورخص مواد البناء (الطوب، أو الحجر)<sup>(2)</sup>.

#### المساكن الحديثة :

تعد المساكن الحديثة النمط العمراني السائد بمدن المجمع وقرها، إذ تصل نسبتها إلى نحو (85.1%) في المدن، ونحو (73.5%) في القرى. وترجع إلى المرحلة الثانية والثالثة من مراحل التنمية العمرانية (1975-2010م). وأسهمت المخططات والمنح السكنية، وقروض التنمية العقارية في سيادة هذا النمط المعماري بمنطقة الدراسة. وخصوصاً مع التسهيلات المقدمة للسكان من الجهات التنفيذية المشرفة على قطاع البناء بالبلديات والمجمعات القروية. ويتخذ هيكلها العمراني النسيج الشبكي،

(1) يهدف هذا المشروع إلى الحفاظ على المباني التراثية، وتعويض ملاك المباني التراثية مادياً للحفاظ على هذه المباني لما لها من قيمة تاريخية وسياحية.

(2) بلدية المجمع، 2010م.

الذي يتميز بشبكة شوارع متسعة ومتوازية ومتعامدة، وطريقة البناء الهيكلية التي تعتمد على المسلح كمادة بناء رئيسة، كما يتضح من الجدول (7) والشكل (15)، والنتائج

عنها المباني الخرسانية الحديثة (غالباً فلل)، كما تنتظم هذه المباني وفقاً للمخططات السكنية المعدة من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية.

جدول (5) : التوزيع النسبي لأنماط المساكن بحضر محافظة المجمعرة وريفها في 2004م.

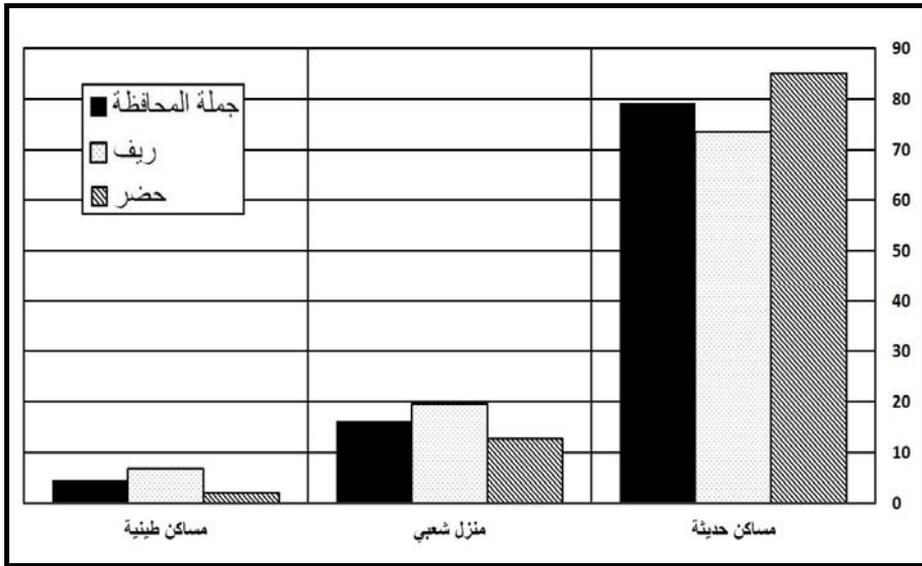
أنماط المساكن (%)	منزل شعبي	مساكن طينية	مساكن حديثة	جملة أعداد المساكن
حضر	12.8	2.1	85.1	16268
ريف	19.6	6.9	73.5	3668
جملة المحافظة	16.2	4.5	79.3	19936

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (د. ت): النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425هـ (2004م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.

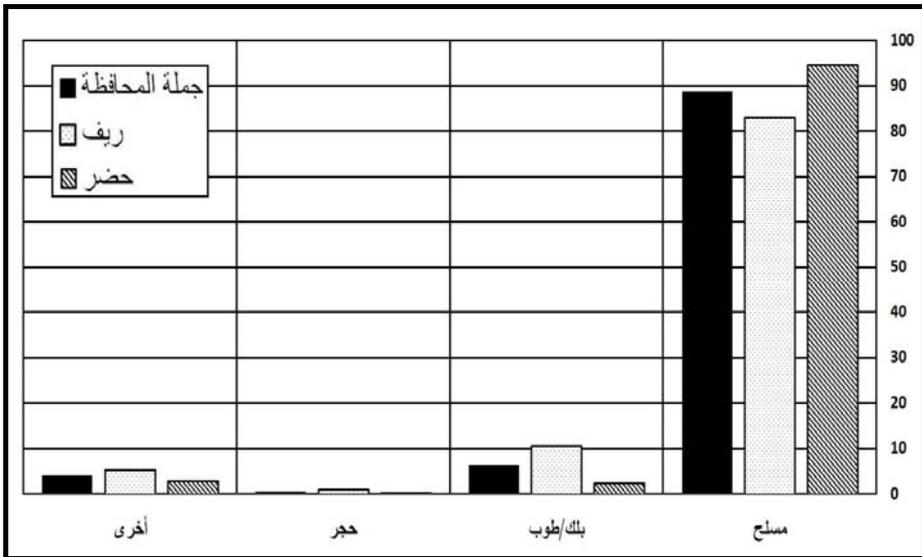
جدول (6) : التوزيع النسبي لأنواع مواد البناء بحضر محافظة المجمعرة وريفها في 2004م.

مادة البناء (%)	مسلح	بلك/طوب	حجر	أخرى	الجملة
حضر	94.6	2.4	0.2	2.8	11161
ريف	83	10.6	1	5.4	2517
جملة المحافظة	88,8	6.5	0.6	4.1	13678

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (د. ت): النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425هـ (2004م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.



شكل (9) : التوزيع النسبي لأنماط المساكن بحضر محافظة المجمعنة وريفها في 2004م.



شكل (10) : التوزيع النسبي لأنواع مواد البناء بحضر محافظة المجمعنة وريفها في 2004م.

▪ الخدمات الملحقة بالمساكن الريفية والحضرية :

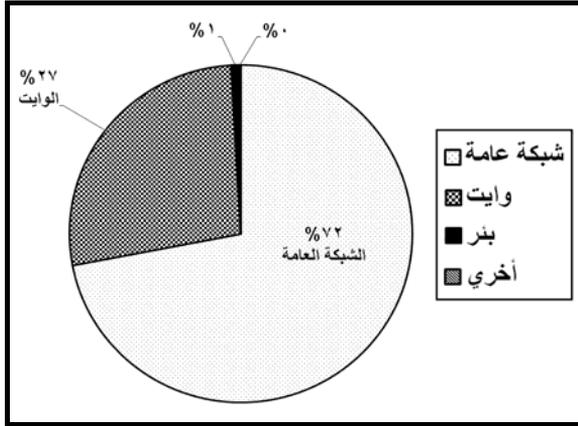
- إمداد المياه للمساكن :

يوثر الإمداد المائي في نشاط حركة البناء وبالتالي التنمية العمرانية، وتتووع طرق إمداد المياه للمساكن بمنطقة الدراسة حسب ما هو مبين في الجدول (7) والشكل (11). وتتوفر المياه لنسبة كبيرة من المساكن في المدن (76%)، والقرى (68%) عن طريق الشبكة العامة، ثم عن طريق الوايت<sup>(1)</sup> بنسبة (23.7%) للمساكن الحضرية، ونحو (30.5%) للمساكن الريفية، وتمثل الطرق الأخرى لإمداد المساكن بالمياه نسبة محدود جداً لا تتعدى (2%) للمساكن بمنطقة الدراسة.

جدول (7) : نسبة المساكن الملحقة بالمياه بحضر محافظة المجمععة وريفها في 2004م.

الجملة	أخري	بئر	وايت	شبكة عامة	مصدر المياه
11161	0.1	0.2	23.7	76	حضر
2517	0.1	1.4	30.5	68	ريف
13678	0.1	0.8	27.1	72	جملة المحافظة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (د. ت): النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425هـ (2004م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.



شكل (11) : نسبة المساكن الملحقة بالمياه النقية في محافظة المجمععة في عام 2004م.

(1) الوايت عبارة عن عربات خاصة مزودة بخزان لنقل المياه الصالحة للاستخدام أو مياه الشرب إلى المساكن.

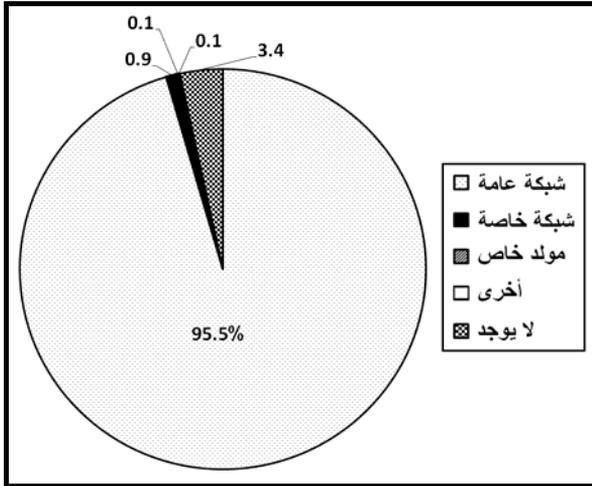
- إمداد الشبكة الكهربائية للمساكن :

أسهمت الشركة السعودية للكهرباء في التوسع في مد الشبكة الكهربائية للمساكن بمدن المجموعة وقراها، ونتج عن ذلك إمداد هذه الخدمة لمعظم المساكن الحضرية (98%)، والمساكن الريفية (93%) حسب ما هو مبين في الجدول (8) والشكل (12). وتعتمد النسبة القليلة الباقية من المساكن بمنطقة الدراسة على مصادر أخرى للطاقة الكهربائية، مثل الشبكة الخاصة (0.9%)، والمولدات الكهربائية (0.1%)، وجرى حالياً العمل لإمداد هذه المساكن بالشبكة العامة للكهرباء.

جدول (8) : نسبة المساكن الملحقة بالكهرباء بحضر المجموعة وريفها في 2004م.

مصدر الكهرباء	شبكة عامة	شبكة خاصة	مولد خاص	أخرى	لا يوجد	الجملة
حضر	98	1,4	0,1	0,1	0,4	11161
ريف	93	0,4	0,1	0,1	6,4	2517
جملة المحافظة	95,5	0,9	0,1	0,1	3,4	13678

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (د. ت): النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425هـ (2004م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.



شكل (12) : نسبة المساكن الملحقة بالكهرباء في محافظة المجموعة في عام 2004م.

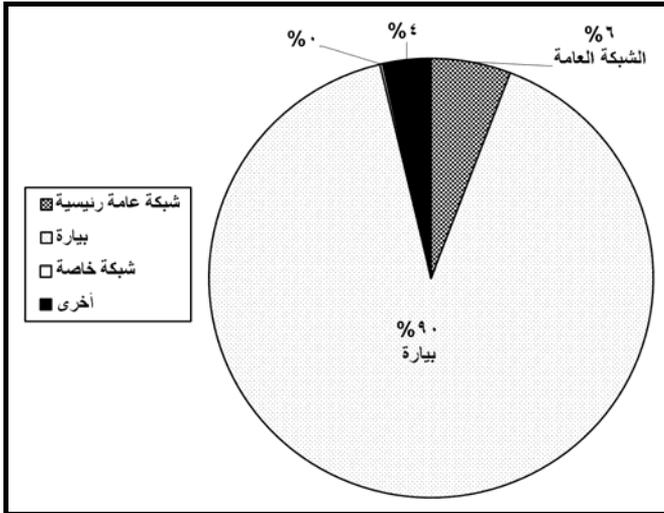
- الصرف الصحي :

الصرف الصحي من الخدمات المهمة التي لم تقدم في حضر المجمع وريفها بشكل موسع، فيتضح من الجدول (9) والشكل (13) أن نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة الرئيسية للصرف الصحي لا تتجاوز (10%) من جملة المساكن في المدن (9.1%)، والقرى (2.5%). وتعد "البيارة" النوع السائد للصرف الصحي (90.5%) بالمساكن في منطقة الدراسة.

جدول (9) : نسبة المساكن الملحقة بالصرف الصحي في 2004م.

نوع الصرف الصحي	شبكة عامة رئيسية	بيارة	شبكة خاصة	أخرى	الجملة
حضر	9.1	90.4	0.2	0.3	11161
ريف	2.5	90.6	0.2	6.7	2517
جملة المحافظة	5.8	90.5	0.2	3.5	13678

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (د. ت): النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425هـ (2004م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.



شكل (13) : نسبة المساكن الملحقة بالصرف الصحي

في محافظة المجمع في عام 2004م.

وتشرف البلديات والمجمعات القروية بالتنسيق مع الوزارات والجهات التنفيذية المختصة بتوفير الخدمات الرئيسية من شبكات المياه وشبكات الكهرباء العامة، وشبكات الصرف الصحي، والهاتف للمساكن التي لا توجد بها هذه الخدمات في الوقت الحالي بمنطقة الدراسة من خلال عدد من المشروعات المطروحة للتنفيذ.

#### هـ. المنح السكنية وتأثيرها على عملية التنمية العمرانية :

المنح السكنية هي قطع أراضي غالباً سكنية الاستخدام توزعها البلديات بالتنسيق مع الجهات المختصة بوزارة الشؤون القروية والبلدية على الأهالي مجاناً وخصوصاً محدودي الدخل، وفقاً لشروط وموصفات معمارية وزمنية. وترتبط المنح السكنية بالمخططات السكنية، فالمنحة السكنية عبارة عن قطعة أرض داخل المخطط السكني، والمخطط السكني عبارة عن مساحة محددة من الأراضي مقسمة إلى قطع صغيرة بناءً على رؤية تخطيطية لاتجاه التنمية العمرانية ومساحتها لتلبية حاجة السكان الحالية والمستقبلية بشكل مستدام. وتشير نتائج الاستبانة بنظام العينة العشوائية أن معظم أرباب الأسر (93.6%) من ملاك المباني بالمدن والقرى - باستثناء قرية وشي - حصلوا على منح سكنية.

#### و. قروض التنمية العقارية ونشاط حركة البناء :

اسهم البنك العقاري في عملية التنمية العمرانية بمنطقة الدراسة، حيث بدأ في عمليات الإقراض في عام 1396هـ - 1976م، وقدم البنك العقاري لسكان المدن والقرى المفحوصة (25670 قرصاً) حتى تاريخ 1431/6/28هـ، قيمة مقدارها (6.5 مليار ريال)<sup>(1)</sup>، وهو ما يشير إلى دور التمويل المالي من خلال قروض التنمية العقارية في نشاط حركة البناء والتعمير بالمنطقة.

#### ي. السياسة الحكومية ودور البلديات في عملية التنمية :

حددت الاستراتيجية العمرانية الوطنية بالمملكة العربية السعودية سياسة التنمية العمرانية من خلال العلاقة بين مفهوم مراكز النمو ومفهوم محاور التنمية العمرانية بهدف الانتشار التدريجي الشامل والمتوازن والمستدام على كامل الحيز المكاني الوطني. والوظيفة التنموية الرئيسية لهذه المراكز هي تدعيم التنمية الإقليمية المتوازنة ونشرها من خلال هذه المحاور التنموية.

(1) صندوق التنمية العقارية، 1431هـ - 2010م.

وتتبلور سياسة الدولة بتدعيم مدينة المجمع بوصفها مركز نمو وطنى بتوطين جميع الخدمات الأساسية كالمرافق العامة والمنشآت التعليمية بجميع المراحل التعليمية والمنشآت التجارية والصناعية والصحية والإدارية والحكومية. كما يدعمها القطاع الخاص بمشروعات استثمارية تجارية وصناعية وخدمية تتكامل مع الدور الحكومى لتميمتها وجعلها قادرة على القيام بدورها في دعم وتنمية المراكز العمرانية المجاورة.

وتأتى مدينة روضة سدير التي تتوسط العمران الحضري والريفي بجنوب المنطقة في المرتبة الثالثة من حيث الدعم الحكومى بوصفها أحد مراكز النمو المحلية والتي يبلغ عددها 82 مركزاً على مستوى المملكة، وهي أقل مستوى فى الخدمات والمرافق من مراكز النمو الوطنية والإقليمية فلا تتوفر بها منشآت التعليم الجامعي وتقتصر على المنشآت التعليمية الثانوية وما قبل الجامعية. بالإضافة إلى المنشآت الحكومية الخدمية والإدارية كالمستشفيات والأمن العام والمحاكم الشرعية والبلديات والمرافق العامة كمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات والطرق، وتشجع الدول القطاع الخاص للمساهمة في دعم عملية التنمية في تلك المراكز بإنشاء الأسواق التجارية والبنوك والمستشفيات. والهدف الرئيس لمراكز الخدمة المحلية هو توصيل الخدمات إلى القرى والهجر المجاورة لها وتنميتها. وتؤكد الاستراتيجية العمرانية الوطنية للمملكة على اتخاذ محاور التنمية كمدخل أكثر شمولية لتحقيق استدامة التنمية العمرانية ومواجهة المشاكل التنموية المركزية وذلك بربط مراكز النمو المختلفة بالمدن المتوسطة والصغيرة والقرى والهجر الأقل تنمية والمهمشة تنموياً لاستهداف تحقيق التنمية المتكاملة والشاملة فيما بينها، وتطوير منظومة حضرية ريفية متوازنة بالحيزات المكانية لمحاور التنمية<sup>(1)</sup>.

وتركز هذه الدراسة على محور التنمية العمرانية القائم بوسط المملكة الذى يمتد من مدينة الخرج مروراً بمدينة الرياض ومنتهياً بمدينة بريدة عاصمة منطقة القصيم، وهذا المحور التنموي يؤثر بشكل فعال في جنوب منطقة الدراسة ويتلشى تأثيره في شمالها الذى يخلو من أي مركز نمو.

(1) وزارة الشؤون البلدية والقروية ، 2001م، ص ص 7-9.

وقد أولت الدولة اهتمامها من خلال السياسة الحكومية بتوجيه وتدعيم التنمية في المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمدن المتوسطة والصغيرة والقرى، وكان هذا أحد الأهداف الاستراتيجية للتنمية العمرانية بالمملكة ومنطقة الدراسة. وبدأت الجهات المعنية بوزارة الشؤون البلدية والقروية بتنظيم المدن والقرى، وخصوصاً مع بداية خطة التنمية الثانية (1395-1400هـ) (1975-1980م). ومن ثم قامت البلديات والمجمعات القروية في المنطقة بعمل المخططات السكنية واعتمادها، ثم توزيعها على الأهالي كمنح سكنية، مع تيسير حصول الأهالي على قروض التنمية العقارية، ومثل ذلك العامل الرئيس في عملية التنمية العمرانية بالمنطقة.

### 3) التحليل الرباعي لمقومات التنمية العمرانية:

وبعد رصد مقومات التنمية العمرانية الرئيسة بمحافظة المجمعة، وباستخدام أسلوب التحليل الرباعي SWOT analysis (جدول 10) يمكن استنباط ما يلي :

**جدول (10) :** نتائج التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف ومكان الفرص والمخاطر.

Weakness <b>ضعف</b>	Strengths <b>قوة</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>* اعتماد السكان والزراعة على موارد مائية غير متجددة في ظل ظروف الجفاف وندرة المياه.</li> <li>* قصور الخدمة التعليمية وارتفاع معدلات الأمية في الريف.</li> <li>* غالبية السكان يعملون بقطاع الخدمات.</li> <li>* تغطي شبكة الصرف الصحي 10% فقط من المساحة المعمورة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>* تربة طميية وطفالية خصبة صالحة للزراعة</li> <li>* توفر المياه الجوفية (حالياً).</li> <li>* التحول الحضري للقرى وتنوع القاعدة الاقتصادية.</li> <li>* موقع استراتيجي وشبكة طرق دولية وإقليمية جيدة.</li> <li>* أراضى فضاء منبسطة متاحة للتنمية واستيعاب السكان.</li> <li>* إمداد المباني بالمياه والكهرباء.</li> </ul>
Threats <b>مخاطر</b>	Opportunities <b>فرص</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>* العواصف الرملية.</li> <li>* الكثبان الرملية بنفود الدهناء.</li> <li>* إهدار الموارد الطبيعية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>* السياسة الحكومية ودور البلديات.</li> <li>* مراكز النمو ومحاوره.</li> <li>* المخططات والمنح السكنية.</li> <li>* قروض التنمية العقارية والزراعية.</li> <li>* الاستثمارات المالية.</li> </ul>

## أ. نقاط القوة Strengths :

### - تربة طميية وطفالية خصبة صالحة للزراعة :

منطقة الدراسة عبارة عن منطقة حوضية سهلية تكثر بها الواحات والأودية، وترتبتها ناتجة عن ترسيبات طميية وطفالية ترجع إلى الزمن الجيولوجي الرابع، وتتكون من الطين والرمل وبعض المواد العضوية، وتتميز بالخصوبة الناتجة عن المواد البركانية التي كانت تجلبها الأودية من منطقة الدرع العربي، وتمثل الأراضي الزراعية الرئيسة بالمنطقة، كما تنتشر عليها معظم المزارع، وهذا ما يفسر التوسعات العمرانية والزراعية بالمنطقة.

وقد تم الاستفادة من بعض التربة الطميية والطفالية الصالحة للزراعة، كما تم استصلاح بعض التربة الطفالية الصالحة جزئياً للزراعة، وتقسيمها وتوزيعها على العاملين في قطاع الزراعة من الأهالي بعد منحهم قروض التنمية الزراعية، ولا تقتصر هذه الأراضي الزراعية على القرى، ولكن تنتشر بالمدن، فنجد مزارع مدينة حرمة التي تقع في شمالها الشرقي. وتمثل المزارع قطاع رئيس من القطاعات الاقتصادية بجميع مدن محافظة المجمعة وقراها لطبيعة المنطقة الريفية، كما تقوم عليها التجارة وصناعة المواد الغذائية كما في مدينتي الأرتاوية وتمير. ويمكن تعظيم الاستفادة من هذا المورد المهم، وخصوصاً أن هناك تربة صالحة للزراعة لم يتم استغلالها بعد في منطقة الدراسة كما يتضح من تحليلات بيانات الاستشعار عن بعد، وتتركز على جانبي الطريق الإقليمي السريع الرياض - القصيم وبعمق 10 كيلو متر.

### - توفر المياه الجوفية (حالياً) :

المصدر الرئيس للمياه بالمنطقة هي المياه الجوفية التي تتمثل في طبقة المنجور، وطبقة الوسيح - البياض، وتتكون هذه الطبقات الثلاث من صخور رملية، وتنتج طبقة المنجور حوالي 40 - 50 لتر في الثانية، وطبقة المنجور حوالي 45 - 55 لتر في الثانية، وطبقة الوسيح حوالي 50 - 65 لتر في الثانية وكانت المنطقة فيما مضى تستمد مياهها لأغراض الشرب والزراعة من طبقة المنجور فقط، وفي الوقت الحاضر طبقة الوسيح - البياض بجانب طبقة المنجور التي تعرضت لاستنزاف مياهها.<sup>(1)</sup> ورغم عن وفرة المياه الجوفية حالياً إلا أن المخزون المائي بهذه الطبقات الجوفية لن يفي باحتياجات السكان والزراعة في المستقبل ويحتاج النظر إلى بدائل أخرى سيتم مناقشتها في نقاط الضعف.

(1) وزارة الزراعة والمياه، 1431، ص ص 66-69.

#### - التحول الحضري للقرى وتنوع القاعدة الاقتصادية :

اتسمت منطقة الدراسة بالطابع الريفي والقاعدة الاقتصادية من الانشطة الأولية (الزراعة والرعي)، وكنتيجة لتحول بعض القرى إلى مدن مثل الأوطاوية وتمير تنوعت القاعدة الاقتصادية لها، واكتسبت الوظيفة التجارية والصناعية والخدمية بجانب الزراعة والرعي، وخاصة مع سياسة الدولة بتنمية المدن المتوسطة والصغيرة والقرى الإدارية الرئيسية، والعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية بتلك المدن والقرى لمنع الهجرة السكانية منها إلى المدن الكبرى الرئيسية بالمملكة. ويقترح في هذا الصدد بتدشين صناعات جديدة كصناعة تعبئة وتجميد اللحوم وخاصة وأن المنطقة تشتهر بالرعي ويوجد بها سوق المجمعلة للماشية بمدينة حَرَمَة وهو سوق إقليمي كبير ويقع على طريق دولي وتوجد بجواره أراضي فضاء تصلح لإقامة منطقة صناعية تخصص في صناعة اللحوم والمواد الغذائية.

#### - موقع استراتيجي وشبكة طرق دولية وإقليمية جيدة :

تتميز محافظة المجمعلة بموقع استراتيجي وشبكة طرق دولية وإقليمية تربطها بأهم مناطق المملكة ومدنها، كما تتوسط مناطق النقل الاقتصادي والسكاني والعمراني في المملكة، ويمر بوسطها أهم محاور التنمية العمرانية بالمملكة العربية السعودية: "محور الخرج - الرياض - القصيم". وحيث أن معظم الأنشطة الصناعية والتجارية بالمحافظة تقع على الطريق الدولي المجمعلة - الكويت والطريق الإقليمي السريع الرياض القصيم فيقترح أن توجه الصناعات القائمة وتدشن صناعات جديدة بما يتوافق مع الموارد المحلية لمنطقة الدراسة ويلبي السوق المحلي (السعودي) والسوق الخارجي (الدولي) مثل صناعة اللحوم والصناعات الغذائية (الخضروات والفاكهة والتمور) وصناعة مواد البناء (البلاط والسيراميك والأدوات الصحية).

#### - أراضي فضاء منبسطة متاحة للتنمية واستيعاب السكان :

تتوفر بجميع مدن محافظة المجمعلة وقراها أراضي فضاء صالحة للتوسعات العمرانية المستقبلية لاستيعاب الزيادة السكانية دون إهدار للموارد البيئية، وخصوصاً مع مراعاة المخططات السكنية بتوجيه النمو العمراني بعيداً عن المزارع والأراضي الصالحة للزراعة. ويقترح تنفيذ مخططات سكانية للقرى المتناهية الصغر في المنطقة حتى لا تتناقص الرقعة

الزراعية بسبب النمو العمراني غير المخطط كما هو الحال في عدد من قرى المنطقة مثل قرية وشي.

#### - إمداد المباني بالمياه والكهرباء :

تتوفر المياه لنسبة كبيرة من المساكن في المدن (76%)، والقرى (68%) عن طريق الشبكة العامة، وتمتد الشبكة الكهربائية لمعظم المساكن الحضرية (98%)، والمساكن الريفية (93%)، وجرى حالياً العمل لإمداد المساكن الأخرى بالشبكة العامة للمياه والكهرباء.

#### ب. نقاط الضعف Weakness :

- اعتماد السكان والزراعة على موارد مائية غير متجددة في ظل ظروف الجفاف وندرة المياه :

على الرغم من وفرة المياه الجوفية بمنطقة الدراسة بتكوينات "المنجور - الواسع - البياض" إلا إنها موارد غير متجددة، وتمثل أهم نقاط الضعف التي تواجه التنمية العمرانية المستدامة، وفي المقابل تسود ظروف الجفاف وقلة الأمطار وتذبذبها، فيبلغ معدلها السنوي 115 ملم ويقتصر سقوطها خلال فصلي الشتاء والربيع. ويقترح ترشيد استهلاك المياه والبحث عن موارد بديلة مستدامة والاستفادة من مياه محطات التحلية بالخليج العربي في الفترة القادمة مع موارد المياه السطحية المتجددة الحالية المؤقتة الناتجة عن مياه السيول والفيضانات، وتدوير هذه الموارد المائية عن طريق معالجتها ثم استخدامها في الزراعة عن طريق الطرق التكنولوجية الحديثة التي تناسب الظروف المناخية للمنطقة.

#### - قصور الخدمة التعليمية وارتفاع معدلات الأمية في الريف :

لوحظ من الدراسة الميدانية قصور الخدمات التعليمية والصحية بالقرى، حيث تقتصر الخدمة التعليمية في بعض القرى الصغيرة مثل قرية وشي على المدرسة الابتدائية، أو قد توجد المدرسة المتوسطة (الإعدادية) في بعض القرى مثل قرية العطار، ولكن كما اتضح من الواقع الميداني وتحليلات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية اقتصر الخدمة التعليمية في معظم القرى على المرحلة الابتدائية والمتوسطة (الإعدادية) فقط، مما أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات الأمية بالريف (25% من سكان الريف أميين). ويقترح

إنشاء مدرسة متوسطة وثانوية بجميع القرى، أو تحويل المدرسة الابتدائية بالقرى المتناهية الصغر مثل قرية وشي إلى جميع المراحل، وخصوصاً وأن عدد سكان القرية الواحدة قد لا يتجاوز خمسين نسمة، ولن يتعدى الأمر سوى تعيين مدرسين جدد أو انتدابهم من القرى أو المدن المجاورة.

#### - غالبية السكان يعملون بقطاع الخدمات :

من نقاط الضعف التي تمثل أحد معوقات التنمية العمرانية بالمنطقة هو اتجاه القطاع العامل من السكان للأنشطة الخدمية والابتعاد عن الأنشطة الانتاجية، فيعمل بقطاع الخدمات حوالي ثلاثة أرباع (72.8%) سكان منطقة الدراسة وتزيد هذه النسبة في ريف المنطقة (81.8%) مقارنة بحضرها (63.8%)، كما لوحظ من خلال الدراسة الميدانية أن بعض السكان السعوديين العاملين بقطاع الخدمات يديرون بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالزراعة والورش الحرفية والمحلات التجارية من خلال العمالة الأجنبية الوافدة مقابل نسبة من الربح. ويقترح مزيد من دراسات الجدوى لإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي بالمنطقة عن طريق الحوافز والاستثمارات المالية لتوجيه القطاع العامل من السكان إلى الأنشطة الانتاجية، وخصوصاً الزراعة والرعي والصناعة.

#### - تغطي شبكة الصرف الصحي 10% فقط من المساحة المعمورة :

الصرف الصحي من الخدمات المهمة التي لم تقدم في حضر المجمع وريفها بشكل موسع، فنسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة الرئيسة للصرف الصحي لا تتجاوز (10%) من جملة المساكن في المدن (9.1%)، والقرى (2.5%). وتشرف البلديات والمجمعات القروية بالتنسيق مع الوزارات والجهات التنفيذية المختصة على إمداد مدن محافظة المجمع وقرائها بالشبكة العامة للصرف الصحي من خلال عدد من المشروعات المطروحة للتنفيذ.

#### ج. مكامن الفرص Opportunities :

#### - السياسة الحكومية ودور البلديات :

تهدف السياسة الحكومية إلى الانتشار التدريجي للتنمية العمرانية الشاملة والمتوازنة والمستدامة بمنطقة الدراسة من خلال محور التنمية: الخرج - الرياض - القصيم، كمدخل

أكثر شمولية لتحقيق استدامة التنمية العمرانية ومواجهة المشاكل التنموية وذلك بربط مركز النمو الوطني (مدينة المجمع) ومركز النمو المحلي (مدينة روضة سدير) بالمدن الأخرى والقرى والهجر الأقل تنمية والمهمشة تنموياً لاستهداف تحقيق التنمية المتكاملة والشاملة فيما بينها، وتطوير منظومة حضرية ريفية متوازنة بمنطقة الدراسة. ويقترح أن توجه البلديات والمجمعات القروية إلى الاستفادة القصوى من توجهات الحكومة التنموية من خلال التوصيات المقترحة بالرؤى المستقبلية للتنمية العمرانية بالمنطقة بهذه الدراسة.

#### - مراكز النمو ومحاورة :

يرتبط مركز النمو الوطني (مدينة المجمع) ومركز النمو المحلي (مدينة روضة سدير) بمحور التنمية العمرانية (الخرج - الرياض - بريدة) والذي يمر بجنوب منطقة الدراسة ويرتبط بعمرانها الرئيس بشبكة جيدة من الطرق السريعة والمسفلتة بإمكانات وفرص تنموية عالية تتمثل في الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية بالإضافة للخدمات الصحية والتعليمية والمالية مما سيؤثر بشكل فعال في تضيق الفجوة التنموية للمناطق العمرانية بجنوب منطقة الدراسة على المدى القريب. ولكن يتلشى تأثيره في شمالها الذي يخلو من أي مركز نمو.

ويقترح اختيار مدينة الأرتاوية بشمال محافظة المجمع كمركز نمو محلي على الأقل لدعم القرى الأقل تنمية والمهمشة تنموياً وخصوصاً المتناهية في الصغر والتي يقل عدد سكانها عن 50 نسمة ولا تتوافر بها أي خدمات، وهذا يمثل أهم أوجه القصور بالاستراتيجية العمرانية لمنطقة الدراسة والمملكة العربية السعودية حيث تنتشر ظاهرة القرى المتناهية الصغر على كافة أرجاء المملكة ولا تدعم تنموياً من القطاعين العام أو الخاص لضعف الإمكانيات الاقتصادية وعدم جدوى المردود الاقتصادي من تنمية مثل هذه القرى بالإضافة إلى المعوقات الطبيعية التي تعزل هذه القرى عن مراكز النمو ولا وجود لمراكز نمو قريبة من هذه القرى كما هو الحال بشمال منطقة الدراسة.

#### - المخططات والمنح السكنية :

قامت البلديات والمجمعات القروية في المنطقة بعمل المخططات السكنية واعتمادها، ثم توزيعها على الأهالي كمنح سكنية، مع تيسير حصول الأهالي على قروض التنمية العقارية، ومثل ذلك العامل الرئيس في عملية التنمية العمرانية بالمنطقة. حيث تشير نتائج

الاستبانة بنظام العينة العشوائية أن معظم أرباب الأسر (93.6%) من ملاك المباني بالمدن والقرى - باستثناء قرية وشي- حصلوا على منح سكنية. ويقترح زيادة منح الأراضي وقروض التنمية العقارية والزراعية والصناعية لتشجيع الاستيطان والانشطة الانتاجية بالمناطق الريفية، وتعميم نظام المخططات والمنح السكنية بالقرى المتناهية الصغر والقرية من المدن المهمة مثل قرية وشي التي تقع في جنوب غرب مدينة المجمعدة للحفاظ على الأراضي الزراعية واستدامة التنمية العمرانية بمنطقة الدراسة والمملكة.

#### - قروض التنمية العقارية والزراعية :

اسهم البنك العقاري في عمليات التمويل المالي من خلال قروض التنمية العقارية في نشاط حركة البناء والتعمير بالمنطقة. والتي بلغت نحو (25670 قرصاً) حتى تاريخ 1431/6/28هـ، بقيمة مقدارها (6.5 مليار ريال)<sup>(1)</sup>. ويوصى بتقديم هذه القروض لسكان القرى المتناهية الصغر للمساهمة في نشر التنمية المتوازنة بالمنطقة.

#### - الاستثمارات المالية :

تتمتع المناطق الحضرية وخصوصاً مدينة المجمعدة بمشروعات مالية واستثمارية، وتتركز تلك المشروعات على محور التنمية الذي يمر بجنوب المنطقة، والطرق الرئيسية، ومن أهم هذه المشروعات المالية والاستثمارية مشروعات الراجحي والعثيم، وتقل هذه الاستثمارات في المدن الصغيرة مثل جلالج وجميع القرى. ويوصى بتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في أنشطة انتاجية وتجارية وخدمية تسمح باستغلال الموارد المتاحة بحضر المنطقة وريفها بشكل مستدام.

(1) صندوق التنمية العقارية، 1431هـ - 2010م.

#### د. مكامن المخاطر Threats :

#### - العواصف الرملية :

تسود المنطقة الرياح الشمالية والشمالية الغربية، وتشتد الرياح صيفاً، وخصوصاً خلال شهري مايو ويوليو، حيث تصل سرعة الرياح إلى 16.5 كم/ساعة، وتكون مثيرة للزوابع والغبار والعواصف الرملية التي تسبب خسائر في الطرق والمزروعات. ويوصى بإجراء

دراسات مناخية وجيومورفولوجية متخصصة لتحديد الطرق المناسبة لحماية المناطق السكنية والمزرعات والطرق من أخطار تلك العواصف والزوابع الرملية، ويمكن في هذا الصدد الاستعانة بعمل أسيجة من الأشجار الحرجية كثيفة الأغصان في اتجاه عمودي بالنسبة للرياح للحد من سرعتها والحفاظ على المباني والزراعات والطرق ولكن بعد مناسبة هذه الطريقة من خلال الدراسات المناخية والجيومورفولوجية حتى لا يكون هناك آثاراً سلبية على الحياة النباتية والبيئة بالمنطقة.

#### - الكتبان الرملية بنفود الدهناء :

تقف الكتبان الرملية "بنفود الدهناء" بوصفها عائقاً للتنمية العمرانية في شمال منطقة الدراسة، كما تتحرك هذه الكتبان لسيادة ظروف الجفاف وخصوصاً في الصيف الذي تشتد فيه سرعة الرياح لتمثل تهديداً على الزراعات والمباني والطرق. وتوصى الدراسة بمكافحة حركة الكتبان من خلال زراعة هذه الكتبان بمحاصيل تتناسب البيئة المحلية والمناخ الصحراوي السائد مثل البطيخ أو الكنتالوب، وإنشاء الحواجز والأسوار أو السياج الشجرية بمنطقة النفود في اتجاه عمودي على اتجاه الرياح.

#### - إهدار الموارد الطبيعية :

تتمثل مظاهر العجز البيئي في: حركة البناء على الأراضي الزراعية في القرى المحرومة من المخططات والمنح السكنية والقروض مثل قرى: "وشي والحائر والعمار والخيس"، مما يمثل إهدار لأحد الموارد الطبيعية المهمة في المنطقة، وقد حدث ذلك أيضاً في بعض المدن قبل نظام المخططات والمنح السكنية مثل مدينة الأرتاوية. واستنزاف الموارد المائية غير المتجددة في الشرب والزراعة والاستعمالات المنزلية والصناعية. والمباني الخرسانية غير المتكيفة مع البيئة.

وللحد من إهدار هذه الموارد البيئية، يوصى بإدراج القرى المحرومة بنظام المخططات والمنح السكنية والقروض الذي أثبتت فعالية في الحفاظ على الرقعة الزراعية في جميع المدن والقرى التي استفادت من هذا النظام. كما يوصى بتدوير الموارد المائية في الأغراض المنزلية والصناعية وري الحدائق والمزارع باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة كما يحدث في البلدان الأوربية التي تتمتع بموارد مائية وفيرة ومتجددة. ويوصى أيضاً بالاستفادة من التجربة الألمانية في الهندسة المعمارية التي طبقت في أواخر الستينيات من القرن العشرين والتي تتلخص في

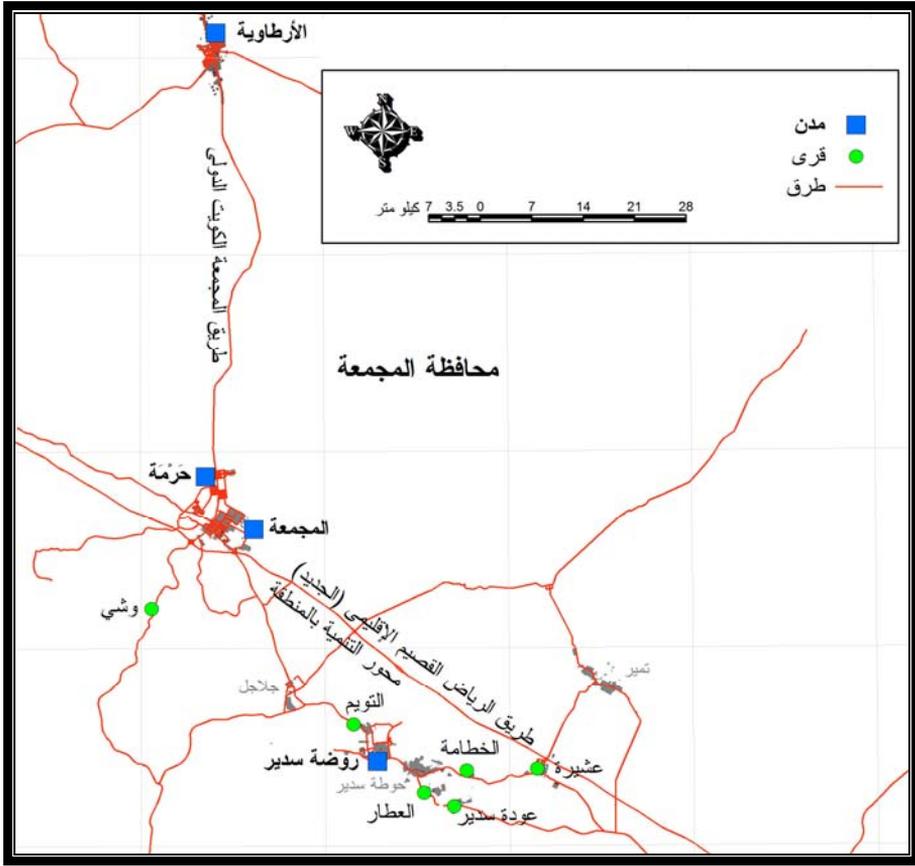
تصميم النوافذ للاستفادة من فترة سطوع الشمس في الإضاءة بديلاً عن الطاقة الكهربائية، واستخدام المواد العازلة في الحوائط التي يصل سمكها ما بين (60-80 سم) لتقليل تأثير المناخ وتقلل من استهلاك الطاقة المستخدمة للتدفئة أو التبريد<sup>(1)</sup>.

## ثانياً : نماذج للتنمية العمرانية بمدن محافظة المجمعة :

### تمهيد :

اختيرت نماذج للتنمية العمرانية لمدن محافظة المجمعة (شكل 14) طبقاً لعدة معايير تختص بالمدينة كالموقع الجغرافي والنشأة والحجم السكاني والشكل والعلاقات المكانية والتركيب الاجتماعي والاقتصادي ولاعتبارات تخطيطية وتنموية، فاخترت مدينة المجمعة كنموذج لمراكز النمو الوطنية وهذا النمط من المدن تم تصنيفه بناءً على عدة معايير تخطيطية وإدارية وتمثل مدينة المجمعة نحو 22 مدينة على مستوى المملكة العربية السعودية ويضم هذا النمط جميع المدن عواصم المناطق الإدارية، ويبلغ عددها 13 مدينة بالإضافة إلى مدن: "المجمعة" (العاصمة الإدارية لمنطقة الدراسة)، "الدوامي"، "الحوطة"، "وادي الدواسر" بمنطقة الرياض، ومدينتي "الطائف" و"جدة" بمنطقة مكة المكرمة، ومدن: "حفر الباطن"، "الجبيل"، "الهفوف" بالمنطقة الشرقية. وتمثل مدينة "المجمعة" أيضاً نموذجاً للمدن البوذية العقديّة الموقع التي يمر بها من جميع الاتجاهات مجموعة من الطرق الدولية والإقليمية والسريعة والرئيسة والفرعية فيمر بوسطها الطريق الدولي: "المجمعة - حفر الباطن - الكويت" ويقسم عمرانها إلى قسمين قسم شرقي يمثل عمرانها الرئيس، وقسم غربي يمثل عمرانها القديم، كما يمر بجنوبها الطريق الإقليمي السريع: "الرياض - القصيم"، وهو يمثل محور التنمية العمرانية الرئيس بالمنطقة.

(1) Streich, 2010, S.22-24



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تحليلات بيانات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.

#### شكل (14): مدن محافظة المجمعة وقراها المفحوصة.

واختيرت مدينة "روضة سدير" التي تتوسط العمران الحضري والريفي بجنوب المنطقة كنموذج لمراكز النمو المحلية ويمثل هذا النمط 82 مدينة على مستوى المملكة العربية السعودية ومن أمثلتها مدينة "أبقيق" بالمنطقة الشرقية ومدينة "المنذب" بمنطقة القصيم ومدينة "تثليث" بمنطقة عسير ومدينة "مهد الذهب" بمنطقة المدينة.

وتعد مدينة "الأرطاوية" نموذجاً لتأثير عملية التحول الحضري للمحلات العمرانية الريفية على التنمية العمرانية بالمنطقة، ونموذجاً لمدن الطرق بالإضافة إلى موقعها في شمال منطقة الدراسة في منطقة يتلاشى فيها تأثير مدينة المجمعة والمدن الأخرى لتصبح مركز الخدمات الحضرية الوحيد في شمال منطقة الدراسة وهو السبب الرئيس في تحولها

الحضري من هجرة إلى قرية إلى مدينة، كما تمثل نموذجاً فريداً للقرية الإسلامية التي بنيت فوق منطقة تالية مرتفعة لدواعي الأمن. ويمثل هذا النموذج مدينة "تمير" ومدينة "حوطة سدير" بمنطقة الدراسة وعدد كبير من مدن المملكة العربية السعودية مثل مدينة "عين بن فهيد" بمحافظة الأسياح.

واختيرت مدينة "حَرَمَة" لتفردا بالوظيفة التجارية على مستوى منطقة الدراسة حيث تشغل الوظيفة التجارية بها حوالي خمس مساحة المدينة وهي عبارة عن سوق إقليمي للماشية والأعلاف يخدم مدن المحافظة وقرراها والمحافظات المجاورة، ولا توجد مدينة مماثلة لها على مستوى المنطقة من حيث الوظيفة التجارية، ولكنها تمثل نموذجاً لعدد من المدن السعودية مثل مدينة الأنعام بمنطقة القصيم. وتمثل حَرَمَة أيضاً نموذجاً للمدن التوابع، حيث تعتمد المدينة في حياتها على مدينة المجمع التي تبعد عنها بحوالي كيلو متر واحد، ولا يشعر زائر المدينة بأنه قد انتقل من المجمع إلى مدينة أخرى تعرف بحَرَمَة فسوق الماشية الإقليمي بحَرَمَة يعرف بسوق المجمع والسجن المركزي بها يعرف بسجن المجمع ولا يوجد بالمدينة مستشفى أو مركز شرطة أو مطافئ أو أي خدمات مدنية وإدارية ويعتمد السكان بشكل كامل على مدينة المجمع ولا تعدوا حرمة سوى أحد أحياء مدينة المجمع، ويضاف إلى ذلك كما يتضح من تحليلات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية أن بلدية المجمع قد نفذت مخططات سكنية في المنطقة التي تفصل بين المدينتين وهذا سيؤدي إلى التهام المدينتين في السنوات الخمس المقبلة. وتتشابه مدينة "حَرَمَة" مع مدينة "جلاجل" التي تعد أيضاً من المدن التوابع التي تعتمد على مدينتي "حوطة سدير" و"روضة سدير" في جميع الخدمات.

## 1) التنمية العمرانية بمدينة المجمع (العاصمة الإدارية ومركز النمو الوطني) :

نشأت المجمع عام 820 هـ على يد عبد الله الشمري على أطلال قرية منيخ القديمة التي دمرت عام 611 هـ بأمر حاكم الأحساء لاعتداء أهلها على الحجاج القادمين من الأحساء عبرها، وظل اسم منيخ يطلق على المجمع لفترة قريبة، ثم اقتصر المسمى على قلعة منيخ التي كانت من أهم معالم القرية المنذرثة حتى أطلق على القرية ذاتها اسم بلدة منيخ أو بلدة القلعة<sup>(1)</sup>، ولا تزال قلعة منيخ حتى الآن من أهم معالم مدينة المجمع.

(1) عبد الله بن محمد البسام، 1348هـ، ص ص 34-37.

وتتفق الآراء في المعاجم والمصادر التاريخية على أن المدينة قد استمدت اسمها من التجمع، سواءً تجمع الأودية التي تتحدّر إليها من حافة طويق في الغرب، أو تجمع القبائل عندما بدأت تنمو المدينة، حيث كانت ملتقى للقوافل في الماضي<sup>(1)</sup>، ونمت وتطورت وازدهرت المدينة حتى أصبحت المركز الإداري لمنطقة سدير، ومركز إمارة المجمع حتى عام 1990م، ثم العاصمة الإدارية لمحافظة المجمع منذ عام 1991م، ومركزاً للنمو الوطني بالمملكة منذ عام 2001م حتى الوقت الحالي (2010م).

وتقع مدينة المجمع على السفوح الشرقية لجبال طويق، بين دائرتي عرض  $25^{\circ}$  و  $20' 52''$  N و  $12' 56' 25''$  N وخطى طول  $12' 19' 45''$  E و  $8' 24' 45''$  E. ويحدها شمالاً مدينة حرمة، ومدينة الأوطاوية، وبعض القرى والهجر، وبعض المرتفعات الجبلية ونفود الدهناء، وشرقاً مدينة تمير وتجمعاتها الريفية، وغرباً بعض الأودية والمزارع التي تشتهر بها، وجنوباً طريق "الرياض المجمع - القصيم - المدينة المنورة" الإقليمي السريع والعمران الرئيس لمنطقة الدراسة والمتمثل في مدن: "جلال"، "حوة سدير"، "روضة سدير"، والمناطق الريفية المحيطة بتلك المدن (شكل 14).

وتبتعد مدينة المجمع عن مدينة الرياض بحوالي 175 كم، وعن مدينة بريدة عاصمة منطقة القصيم بحوالي 150 كم، وعن مدينة حفر الباطن على الحدود السعودية الكويتية العراقية بحوالي 300 كم، وتتاخمها من جهة الشمال مدينة حرمة.

ومدينة المجمع مدينة هضبية تقع على هضبة نجد السفلى في منطقة سهلية منبسطة ذات تربة خصبة، وموارد مياه جيدة. وتتميز المدينة بموقع بؤري عقدي ناتج عن التقاء شبكة من الطرق الدولية والإقليمية والمحلية من جميع الجهات، ومن أهم الطرق التي تخترقها طريق مكة المكرمة - المجمع - الكويت الدولي الذي يمر بمدن حرمة والأوطاوية وينتهي بحفر الباطن شمالاً. ولا يقل طريق الرياض - المجمع - القصيم - المدينة المنورة الإقليمي أهمية عن طريق المجمع الكويت الدولي، حيث يمثل محور تنمية للمنطقة حيث تتركز عليه الخدمات والأنشطة الصناعية والمشروعات المالية والاستثمارية الضخمة ويربط مدينة المجمع بمدن وقرى شمال المنطقة وجنوبها بشبكة من الطرق الرئيسية والفرعية.

---

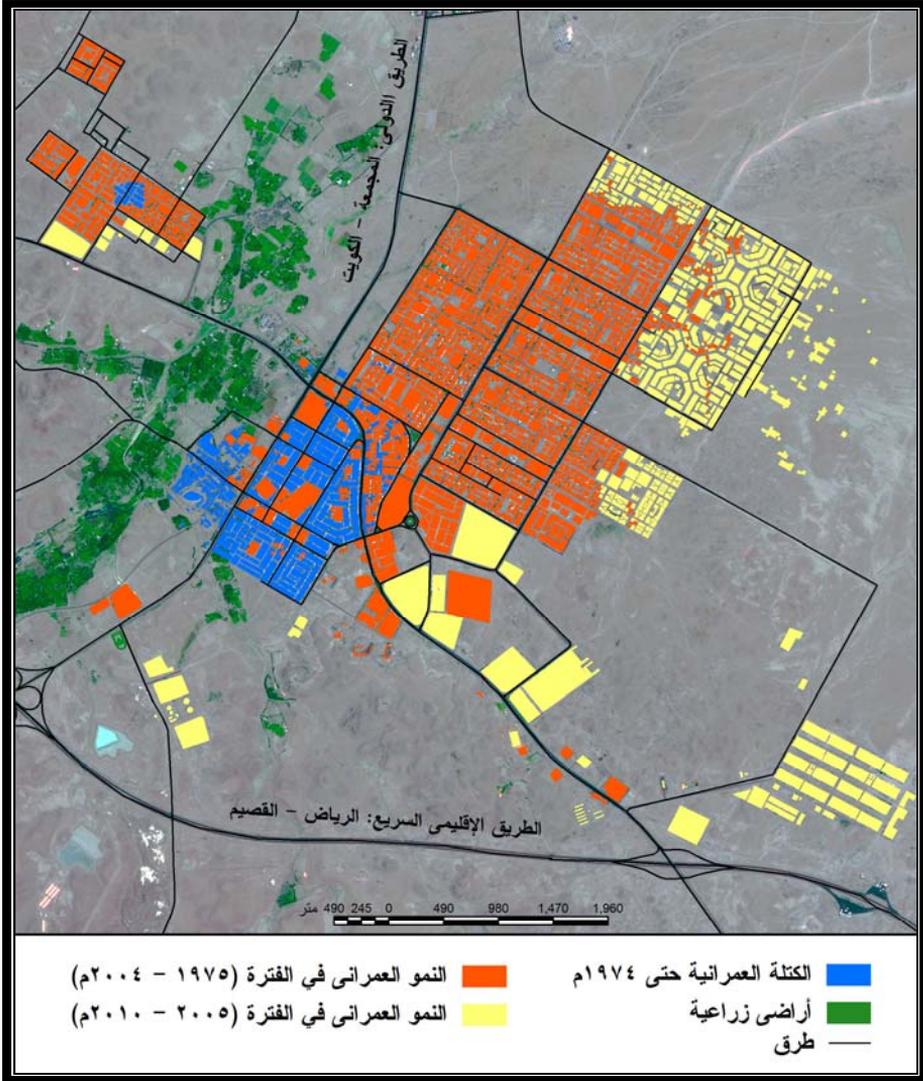
(1) ياقوت شهاب الدين بن عبد الله الحموي، 1986م؛ ج ج لويجر، 1390هـ - 1970م؛ الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، 1394هـ - 1974م.

وقد شهدت مدينة المجمعنة تنمية عمرانية كبيرة كغيرها من سائر المدن السعودية نتيجة للنمو الاقتصادي والسكاني، وقيام الدولة بدعم التنمية العمرانية بالمدينة بدءً بتنفيذ العديد من المخططات السكنية وهي عبارة عن مساحات خالية من العمران على شكل مربع أو مستطيل مقسم إلى قطع أراضي ثم توزيع هذه القطع السكنية مجاناً على الأهالي في شكل ما يعرف بالمنح السكنية، وتقديم قروض التنمية العقارية، مما أدى إلى نشاط حركة البناء المصاحبة لنمو السوق العقارية وتنامي مساحة المدينة.

ويتضح من تحليلات بيانات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، حجم التنمية العمرانية واتجاهاتها ونمطها العمراني، وتركيبها الوظيفي من خلال الشكل (15) الذي يوضح النمو العمراني للمدينة، والشكل (16) الذي يعرض لاستخدامات الأرض بالمدينة، ومنهما يمكن استخلاص النتائج التالية:

- بلغت مساحة الكتلة العمرانية للمدينة (1.14 كم<sup>2</sup>) وذلك حتى عام 1974م وتتكون من (1641 مبنى)، وتتكون من ثلاثة أقسام، القسم الجنوبي الغربي ويمثل النواة العمرانية القديمة التي أنشئت عام 820هـ على أطلال قرية منيح المنذرة. ويتميز النمط العمراني لهذه النواة القديمة بالنسيج التقليدي المتميز بالبيوت المتلاصقة والصغيرة المساحة، والمبنية بالطوب اللبن، وبشوارعها الضيقة المتعرجة. وهو ما يميز معظم العمران الريفي القديم في إقليم نجد بأن الصفة المتماسكة Compact لبيوت القرية كانت بمنزلة حماية للقرية بأكملها<sup>(1)</sup>، وهو ما يصدق بالنسبة للنواة القديمة للمجمعنة، يضاف إليها الأسوار الخارجية التي كانت تحيط بالمدينة، وتوجد منها بعض الآثار حتى الآن، والقلعة القديمة التي تمثل وسط هذه النواة القديمة بالإضافة إلى برج المرقب وقد بنيت المدينة القديمة على منطقة مرتفعة، يمثل البرج والقلعة أعلى نقطة ارتفاع فيها تبلغ 720 م<sup>2</sup> فوق سطح البحر.
- تحاط النواة العمرانية القديمة بالمزارع من جميع الجهات، فيما عدا اتجاه الشرق حيث يلاصقها الطريق الدولي مكة المكرمة - المجمعنة - الكويت، ويطلق عليه أيضاً داخل المدينة طريق الملك عبد الله، وهو الطريق الرئيس بالمدينة، والذي تتوزع عليه الأنشطة التجارية والتعليمية والإدارية والخدمية. ويقسم هذه النواة العمرانية القديمة شارع الملك فيصل إلى جزئين : جزء قديم جداً يمثل النشأة الأولى

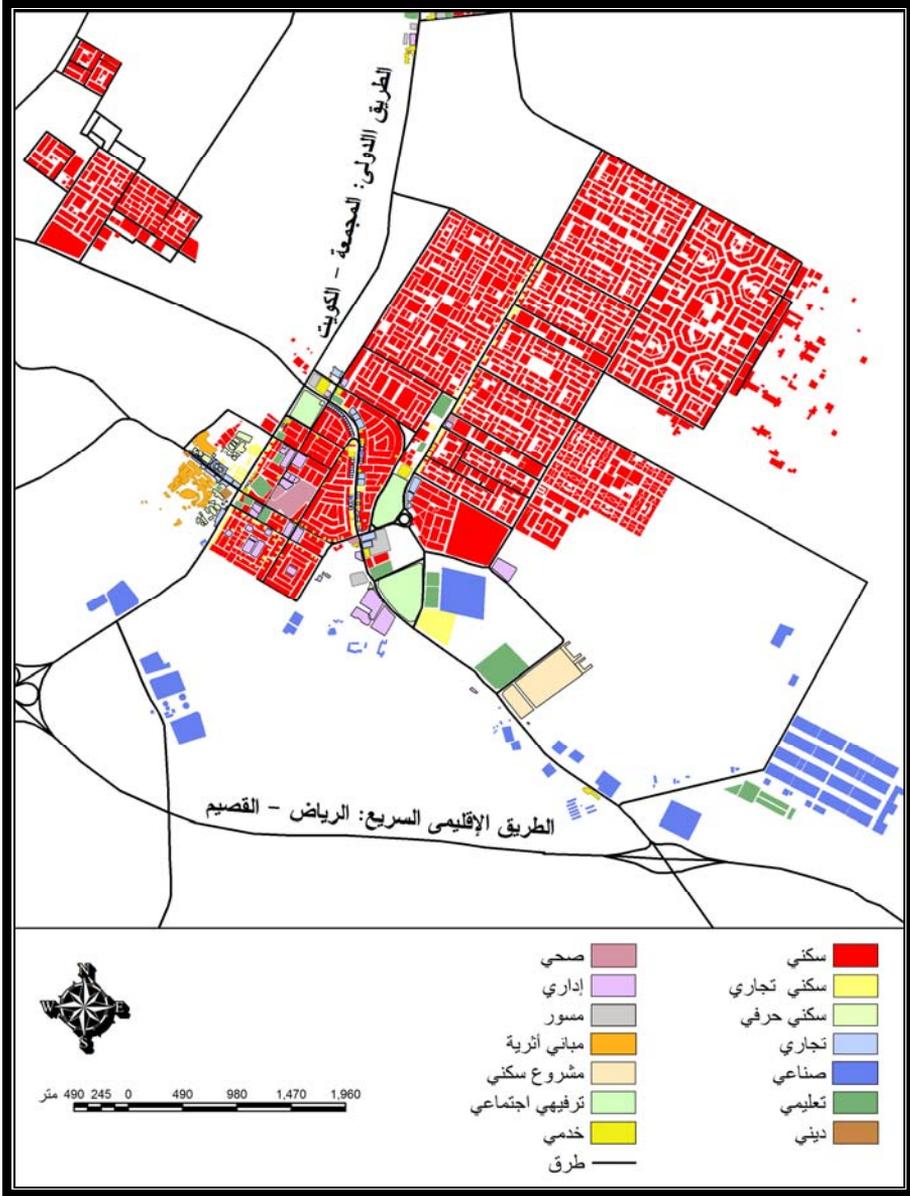
(1) السعيد البدوي، 1984م، ص29.



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدرج بالدراسة الميدانية (فبراير - مايو 2010م).

شكل (15) : النمو العمراني لمدينة المجمع في الفترة (1974 - 2010م).



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدريب بالدراسة الميدانية (فبراير . مايو 2010م).

شكل (16) : استخدامات الأراضي بمدينة الجمعة في عام 2010م.

للمدينة وتقع جنوبه، ويسوده الاستخدام الحرفي والمباني التاريخية الأثرية التي تمثل الاستخدام السياحي ومن أهمها القلعة وبرج المرقب ومتحف المجموعة (بيت ربيعة) وعدد من المباني التي أدرجت ضمن المشروعات السياحية تحت شعار "لا تطيح"، ويقطن هذا الجزء من هذه الكتلة السكان الأجانب وخصوصاً العمالة المصرية والهندية والبنجالية التي تعمل بالورش الحرفية والمزارع المجاورة، ونسبة محدودة من السعوديين ذوى الدخل المنخفض.

أما الجزء الثاني من هذه الكتلة القديمة فيقع شمال شارع الملك فيصل، ويسوده الاستخدام التجاري وعدد محدود من المباني السكنية التي يوجد بدورها الأراضي بعض الورش الحرفية والمحلات التجارية. ومعظم المباني وخصوصاً على طول شارع الملك فيصل تتكون من دور واحد، وعدد قليل دورين فقط، ويسوده النشاط التجاري مثل محلات الخضار والفاكهة والأسماك، ويوجد بها السوق المركزي بالمدينة (سوق الخضار والفاكهة) وهو سوق مركزي لتجارة الخضار والفاكهة والأسماك أيضاً بنظام الجملة والقطاعي. كما توجد مدرسة ابتدائية وعدد من المساجد، وبنك الراجحي.

ومما سبق يتضح أن الوظيفة الرئيسة لهذه الكتلة القديمة بقسميها الشمالي والجنوبي هي النشاط الحرفي والتجاري وخصوصاً تجارة الخضار والفاكهة، وأغلب الظن أن ذلك يرجع لملاصقتها بالمزارع الرئيسة بالمدينة والتي تحيطها من كل الجوانب عدا الاتجاه الشرقي.

- القسم الشمالي الغربي ويمثل أحد التجمعات القروية وهي قرية "الفشحة" التي ضمت للنطاق العمراني للمدينة عندما نمت في الفترة التالية (1975 - 2004م)، وأصبحت حياً من أحياء المدينة وهي تقع في شمال غرب النواة القديمة والمزارع الملاصقة لها، ويوجد به عدد محدود من المساكن الريفية الشعبية القديمة.

- القسم الشرقي ويمثل الامتدادات الجديدة والرئيسة للكتلة العمرانية القديمة، ويرجع تاريخ بناء مبانيه لفترة الستينيات والسبعينيات الميلادية حتى عام 1974م. ويضم هذا القسم منطقة الأعمال المركزية بالمدينة حيث يتركز به معظم الإدارات الحكومية والبنوك والشركات والدوائر الحكومية ومبنى البلدية والأمن والمرافق والخدمات الصحية والتعليمية والمحاكم الشرعية والشرطة والجوازات، وفرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويحيط بهذا القسم طريق الملك عبد الله الذي يمثل حدوده الغربية والجنوبية، وطريق الملك فهد الذي يتعامد على طريق الملك عبد الله، ويمثل حدوده

الشمالية والشرقية، ويمر شارع الملك فيصل بوسط هذا القسم ويتعامد مع طريق الملك فهد وينتهي عند طريق الملك عبد العزيز. وبصفة عامة ينتشر على الشوارع الرئيسية التي تحيط بمنطقة الأعمال المركزية المؤسسات الحكومية والمالية والتجارية والصناعية والخدمية بكثافة عالية.

- مثل الاتجاه الشمالي الشرقي اتجاه النمو الرئيس بالمدينة في مرحلة النمو الثانية في الفترة (1975 - 2004م)، فقد نمت الكتلة العمرانية القديمة في هذا الاتجاه مكونة بعض الأحياء السكنية الجديدة كحي الفجاء والأندلس والملك عبد العزيز، ونتج عن هذا النمو ظهور ثلاثة شوارع رئيسة هي شارع الملك عبد العزيز وشارع الأمير سلطان بن عبد العزيز وشارع الأمير سلمان بن عبد العزيز وقد تركزت الأنشطة التجارية والخدمية على هذه الشوارع وخصوصاً شارع الملك عبد العزيز الذي يوجد به هايبر بندا، وهايبر العثيم. وبصفة عامة فمنطقة الامتداد الجديدة تمثلت في أحياء سكنية مع تواجد للأنشطة التجارية والخدمية على امتداد الشوارع الرئيسية سالفة الذكر.

- امتد التوسع العمراني للمدينة في اتجاه الشمال الغربي ليضم إحدى التجمعات الريفية (قرية "الفشخة") التي نمت من خلال انضمامها للمدينة في تلك الفترة من خلال المخططات والمنح السكنية وقروض التنمية العقارية. ويسود بهذه الكتلة العمرانية الاستخدام السكني.

- بلغت حجم الإضافة العمرانية في هذه المرحلة (5.2 كم<sup>2</sup>)، لتزيد المساحة العمرانية للمدينة في عام 2004م حوالى خمس مرات ونصف ما كانت عليه في عام 1974م، إذ بلغت نسبة الزيادة العمرانية (555%) في نهاية الفترة الزمنية (1975 - 2004م). وهذه الزيادة العمرانية قد تواكبت معها زيادة سكانية بلغت نسبتها (603%)، إذ زاد عدد سكان المدينة حوالى ست مرات، من (6827 نسمة) في عام 1974م إلى (41197 نسمة) في عام 2004م.

- يفسر عملية النمو العمراني في تلك الفترة بجانب النمو السكاني سياسة الدولة بتتمة المدن المتوسطة وخصوصاً العواصم الإدارية لتخفيف الضغط على المدن الكبرى الرئيسية كالرياض وجدة والدمام، وذلك باستهداف تلك المدن ومنها مدينة المجمع بالمخططات السكنية وتوزيع قطع الأراضي المخططة كمنح سكنية على المواطنين، إضافة إلى تيسير قروض التنمية العقارية كعوامل رئيسة أدت إلى نشاط حركة البناء في تلك الفترة.

- تمثل الفترة (2005-2010م) المرحلة الأخيرة من مراحل التنمية العمرانية بالمدينة، ويمكن أن يطلق عليها إن جاز التعبير: "مرحلة التنمية العمرانية الموجهة"، فتصنيف المدينة استراتيجياً كمركز نمو وطني متساوية في ذلك مع المدن الكبرى الرئيسة في المملكة كالرياض العاصمة السياسية وخصوصاً في عمليات الدعم التنموي، أدى إلى توجيه التنمية إلى مدينة المجمع، فأُنشئت عدة مناطق صناعية بجنوب المدينة عند مدخلها الرئيسين من طريق الرياض - المجمع - القصيم - المدينة المنورة، كما أنشئت بها جامعة المجمع وتم تدشين وافتتاح عدة كليات تابعة للجامعة الجديدة كالكلية التقنية وكلية المجتمع وكلية البنات.

وتم التخطيط لإنشاء مطار المجمع، وتم تخطيط وتسوير موقع المطار بشمال شرق المدينة، كما تم تنفيذ العديد من المخططات السكنية، فامتد العمران في اتجاهين رئيسيين هما الاتجاه السابق الشمالي الشرقي، والاتجاه الجنوبي الشرقي وذلك بقوة الجذب الموجهة والمخططة من خلال المطار في اتجاه الشمال الشرقي حيث نمت المدينة في هذا الاتجاه مكونة حي الأندلس، وحي المطار، ومن خلال المناطق الصناعية والمقر الرئيس للجامعة الجديدة في الجنوب الشرقي، مما أدى إلى نمو المدينة في هذا الاتجاه مكونة حي الجامعيين.

- زادت المساحة العمرانية للمدينة في نهاية هذه الفترة عام 2010م حوالى ثماني مرات ونصف (845%) مثل مساحتها في عام 1974م، من نحو (1.14 كم<sup>2</sup>) في عام 1974م إلى نحو (9.7 كم<sup>2</sup>) في عام 2010م.

وبلغت حجم الإضافة العمرانية الجديدة في الست سنوات الأخيرة فقط (2005-2010م) نحو (3.3 كم<sup>2</sup>) وهو ما يمثل حوالى ثلاثة أمثال (290%) حجم المدينة منذ نشأتها عام 820هـ حتى عام 1394هـ الموافق عام 1974م. على حين تزايدت المساحة العمرانية في ست سنوات فقط في نهاية المرحلة الأخيرة عام 2010م حوالى مرة ونصف (152%) مثل مساحتها عام 2004م ولم يتزايد السكان بنفس المقدار فقد تزايد السكان في عام 2010م بحوالي مرة وخمس (121%) مثل عدد السكان عام 2004م، من (41197 نسمة) عام 2004م إلى (49945 نسمة) عام 2010م<sup>(1)</sup>.

(1) صدرت المؤشرات الإحصائية لإجمالي سكان المملكة فقط طبقاً للنتائج الأولية لتعداد السكان والمسكن عام 2010م، ولم تصدر حتى تاريخه، أي بيانات عن تعداد سكان محافظة المجمع أو مدنها أو قرأها، ومصدر عدد سكان مدينة المجمع عام 2010م هو البيانات غير المنشورة الصادرة عن بلدية المجمع بتاريخ 2010/7/3م.

وهو ما يشير إلى أن عملية التنمية العمرانية بالمدينة في الفترة الأخيرة، ترجع إلى سياسة الدولة في دعم التنمية العمرانية في مدينة المجمع من خلال توطين العديد من المشروعات المالية والصناعية والخدمية والتعليمية والصحية المركزية بالمدينة والناجمة عن تصنيف المدينة كمركز نمو وطني يمر من جنوبها أحد أهم محاور التنمية في المملكة.

وخلاصة القول إن مدينة المجمع من خلال الاستراتيجية الوطنية للمملكة (2001 - 2020م) قد صنفت كمركز نمو وطني، ومن عام 2001م قامت بلدية المجمع مدعمة من وزارة الشؤون البلدية والقروية بتنفيذ العديد من المخططات السكنية وتوزيعها كمنح سكنية للمواطنين بالإضافة إلى تنفيذ عدد كبير من مشروعات البنية الأساسية كالكهرباء والصرف الصحي والمياه النقية والهاتف، وتشبيد الطرق والكباري العلوية عند مداخل المدينة ومخارجها، وإنشاء عدد من المناطق الصناعية بجنوب المدينة بالإضافة إلى إنشاء المرحلة الأولى من جامعة المجمع والمتمثلة في عدد من الكليات، وجرى حالياً الانتهاء من المرحلة الثانية والتي تكتمل فيها الكليات الأخرى، ومعظم المرافق التعليمية الملحقة بالجامعة. ويجرى العمل حالياً في إنشاء مطار المجمع، كما سبق وأن توطنت بالمدينة معظم الدوائر الحكومية المركزية والخدمية والجوازات والشرطة وجميع المرافق.

وتصنف بلديتها من الفئة (ب) وهي تأتي في المرتبة الإدارية الثانية من حيث مقومات التنمية بعد العاصمة السياسية للبلاد. وبالتالي تحولت المدينة إلى مركز جذب سكاني للقرى المجاورة بالمحافظة وبعض المحافظات المجاورة مثل محافظة الزلفي، ومحافظة شقراء. مما أدى إلى تسارع معدلات التنمية العمرانية بالمدينة بشكل منظم ومخطط فالامتدادات الحديثة بالمدينة منذ عام 1975 حتى عام 2010م، يتميز هيكلها العمراني بنسيج شبكي، من أهم سماته الشوارع الفسيحة المتوازية والمتعامدة، والمباني الخرسانية الحديثة، والمتوسط العام للمباني دورين، والحالة العمرانية جيدة، ولا غرابة في أن حجم الإضافة العمرانية بالمدينة (3.3 كم<sup>2</sup>) في السنوات الست الأخيرة (2005- 2010م) يفوق الحجم العمراني في عام 2010م لمدينة حرمة (2.3 كم<sup>2</sup>)، أو مدينة جلال (1.4 كم<sup>2</sup>)، أو مدينة روضة سدير (3 كم<sup>2</sup>).

## 2) التنمية العمرانية بمدينة حَرَمَة (مدينة تجارية) :

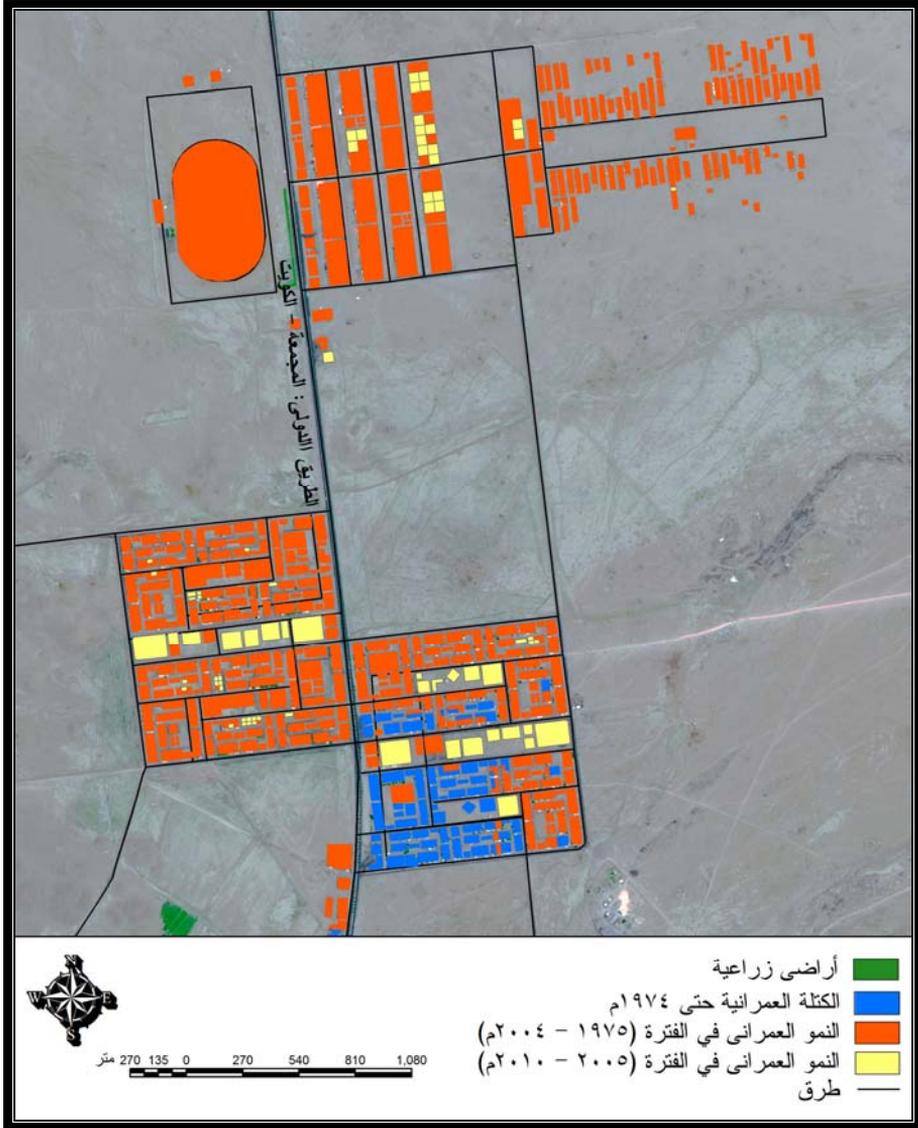
تقع مدينة حرمة شمال مدينة المجمع بحوالي واحد كيلو متر، بين دائرتي عرض  $25^{\circ}$  و  $56^{\circ} 1' N$  و  $25^{\circ} 58' 48'' N$  وخطي طول  $45^{\circ} 19' 56'' E$  و  $45^{\circ} 22' 57'' E$ . وردت في المصادر التاريخية: "حرمة بفتح الحاء وإسكان الراء وفتح الميم هي من بلدان سدبر، وفيها زرع ونخل وتروى من وادي الكلب، أنشئت عام 770هـ على أطلال إحدى بلدان سدبر المنذثرة بواسطة إبراهيم بن حسين بن مدلج الوائلي<sup>(1)</sup>.

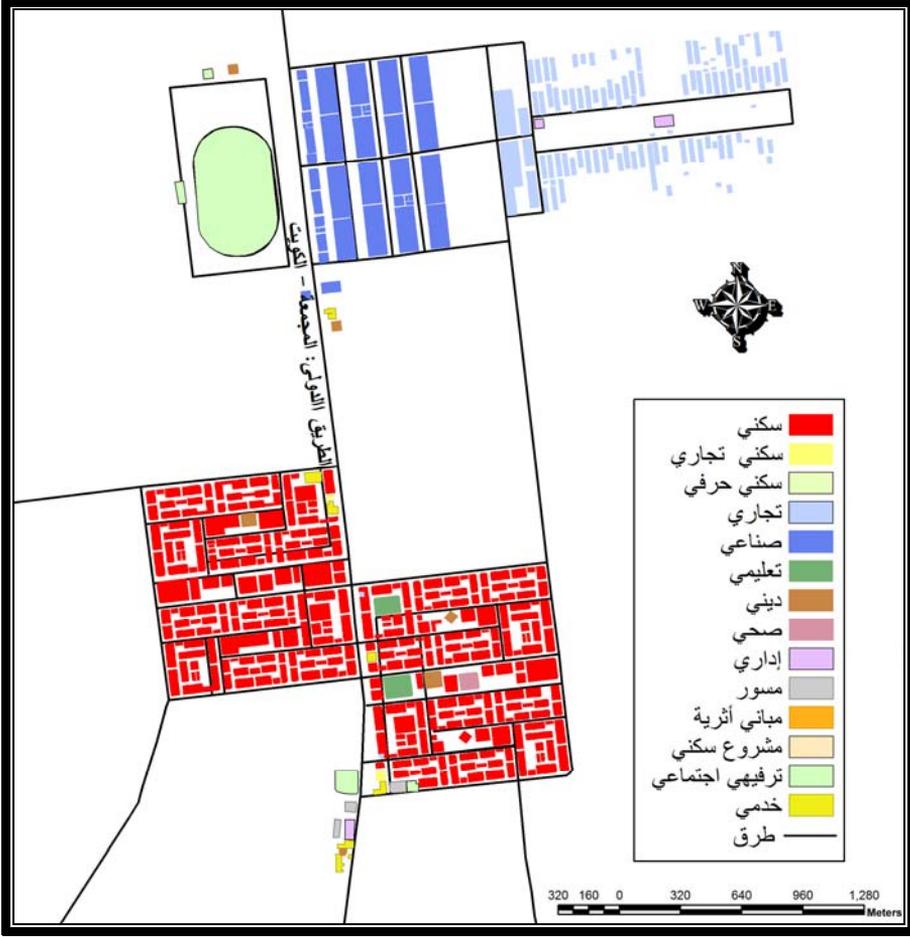
وكانت حَرَمَة حتى عام 1974م قرية تابعة لبلدية مدينة المجمع، وقد بلغت مساحتها العمرانية (59309م<sup>2</sup>)، لتمثل حوالي 9% من جملة مساحتها العمرانية في الوقت الحالي (2010م)، كما يتضح من تحليلات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية والنتائج عنهما الشكل (17) والشكل (18)، والتي تشير أيضاً إلى أن الهيكل العمراني لقرية حَرَمَة في ذلك الوقت يتخذ النسيج الشبكي ذو الشوارع الفسيحة، المتوازية والمتعامدة، والمسكن الخرسانية الحديثة، وبدل ذلك على أن مباني قرية حَرَمَة الطينية القديمة قد أزيلت وحل مكانها المباني السكنية الخرسانية الحديثة بشكل منظم ناتج عن المخططات السكنية التي نفذتها بلدية المجمع في ذلك الحين، وتقع هذه الكتلة العمرانية شرق طريق الملك عبد الله (طريق: المجمع - حفر الباطن - الكويت).

وتحولت حَرَمَة إدارياً إلى مدينة في عام 1403هـ - 1993م، وقد نتجت عن عملية التحول الحضري لقرية حَرَمَة نهضة عمرانية، فقد زادت مساحتها العمرانية في عام 2004م حوالي 10 مرات (1032%) مثل مساحتها عام 1974م، حيث بلغت مساحتها العمرانية نحو (2.1 كم<sup>2</sup>) لتمثل بذلك حوالي أربعة أخماس (81.3%) المساحة الإجمالية للمدينة في الوقت الحالي (2010م).

ومن الملاحظ أن النمو العمراني الهائل للمدينة في الفترة (1975 - 2004م) لم يتواكب مع نمو سكاني مماثل، فعلى حين زادت المساحة العمرانية حوالي 10 مرات وثلاث المرة، زادت أعداد السكان في المقابل ثلاثة مرات فقط (300%)، من (2467 نسمة) في عام 1974م إلى (7403 نسمة) عام 2004م.

(1) عبد الله بن محمد البسام، توفي 1348هـ، ص34، انظر أيضاً: ج ج لوريير، 1390هـ - 1970م؛ الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، 1394هـ - 1974م.





المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدريب بالدراسة الميدانية (فبراير . مايو 2010م).

شكل (18) : استخدامات الأراضي بمدينة حرمة في عام 2010م.

وقد نمت المدينة بشكل مخطط في اتجاهين رئيسيين، هما الاتجاه الشمالي، والاتجاه الغربي. وتمثل النمو في الاتجاه الشمالي في ثلاث نويات عمرانية: النواة العمرانية الأولى هي امتداد للنمو العمراني في الفترة السابقة، حيث زادت مساحة الكتلة العمرانية القديمة، على هيئة مباني سكنية خرسانية حديثة، مع بعض الخدمات كالوحدة الصحية وأربع مدارس للبنين والبنات وهم مدرسة الملك سعود الابتدائية (بنين) بحزمة، ومدرسة الملك سعود الابتدائية (بنات) بحزمة، ومدرسة متوسطة وثانوية (بنين) وفرع آخر (بنات)، ومحطتي وقود وبعض المحلات التجارية، وثلاث مساجد، وحديقة.

وامتد العمران شمال النواة الأولى شرق طريق الملك عبد الله مكوناً النواة العمرانية الثانية، والتي انقسمت إلى قسمين: قسم غربي يقع شرق طريق الملك عبد الله مباشرة وهو عبارة عن منطقة صناعية مقسمة إلى بعض المصانع والعديد من الورش الحرفية الخاصة بصيانة وسمكرة وميكانيكا السيارات.

وقسم شرقي يلاصق المنطقة الصناعية من الشرق وهو عبارة عن سوق إقليمي لتجارة الماشية والأعلاف الحيوانية، ويخدم هذا السوق محافظة المجمع والمحافظة المجاورة، ويقع على الطريق الدولي: "المجمعة - حفر الباطن - الكويت" وتبلغ مساحته (340262م<sup>2</sup>) ويمثل بذلك حوالي (16.2%) من المساحة العمرانية الإجمالية للمدينة في عام 2010م، ويتكون السوق من مبنى الإدارة (ملحق 3 صورة 1) والوحدة الطبية البيطرية لمتابعة الحالة الصحية للحيوانات والكشف عليها قبل البيع والشراء وإعطاء الأمصال الوقائية، ويبلغ عدد حظائر الماشية 605 حظيرة تتراوح مساحتها ما بين (331.6م<sup>2</sup>) إلى (5766.8م<sup>2</sup>)، وتخصص هذه الحظائر إلى نوع محدد من الحيوانات طبقاً للمساحة، فتخصص الحظائر كبيرة المساحة للجمال والصغيرة للماشية، ويخدم السوق عدد كبير من السيارات المخصصة لنقل الماشية، ويمتد نفوذ السوق التجاري الإقليمي إلى جميع مدن وقرى محافظة المجمع.

كما امتد العمران غرب الامتداد السابق (المنطقة الصناعية) على الضفة الغربية لطريق الملك عبد الله مكوناً النواة العمرانية الثالثة وهي عبارة عن ميدان الأمير فيصل للفروسية، ومزرعة، ومسجد. ونمت المدينة في الاتجاه الغربي مكونة منطقة سكنية ذات نسيج شبكي مخطط يتميز بالشوارع الفسيحة والمباني الخرسانية، وفي أقصى القسم الشمالي الشرقي من هذه المنطقة السكنية توجد محطة كهرباء ومحطة وقود متكاملة، ويتخلل المنطقة السكنية أربعة مساجد، وقطع أراضى فضاء مسورة، وفي أقصى الجنوب الشرقي من المنطقة السكنية، على امتداد الضفة الغربية لطريق الملك عبد الله يوجد بشكل منفصل

سجن المجمع المركزي، وقاعة احتفالات، ومسجد، ومحطة وقود متكاملة ملحق بها مبنى سكنى سياحي عبارة عن شقق مفروشة.

وفي الفترة الزمنية (2005 - 2010م) اقتصر النمو العمراني على ملء الفراغات البينية في الكتلتين السكنيتين الشرقية والغربية، والمنطقة الصناعية لقطع الأراضي المسورة والتي ظلت فضاء في الفترة الزمنية السابقة، وبلغت حجم الإضافة العمرانية في عام 2010م (0.2 كم<sup>2</sup>) لتمثل بذلك حوالي (10%) من جملة مساحة الكتلة العمرانية للمدينة والتي بلغت (2.3 كم<sup>2</sup>).

وترجع الطفرة العمرانية بالمدينة إلى توزيع الأراضي السكنية التي تم منحها للسكان بالمجان مدعمة بقروض التنمية العقارية الميسرة، إضافة إلى المنشآت الصناعية والتجارية والتي تمثلت في سوق المجمع المركزي للماشية والأغنام والإبل والمنطقة الصناعية للذين شيدا بدعم مالي من بلدية المجمع ليخدا كل مدن المحافظة وقرها.

### (3) التنمية العمرانية بمدينة الأرتاوية : (نموذجاً لتأثير عملية التحول الحضري للمحلات العمرانية الريفية على التنمية العمرانية بالمنطقة)

تقع مدينة الأرتاوية بين دائرتي عرض  $26^{\circ} 19' 43'' N$  و  $26^{\circ} 35' 49'' N$  وخطي طول  $45^{\circ} 19' 43'' E$  و  $45^{\circ} 22' 9'' E$ . ويحيطها من الشمال والشرق رمال نفود الدهناء ومن الغرب روضة السيلة ومدينة الزلفي ونفود الثويرات، ومن الجنوب مدينتي حزمة والمجمعة.

وأنشئت الأرتاوية عام 1328هـ-1910م، كأول هجرة في الملكة العربية السعودية بواسطة عدد من عائلات قبيلتي مطير وحرب ، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى شجر الأرتي الذي يكثر بها<sup>(1)</sup>. ثم نمت عمرانياً وتحولت إلى إحدى قرى منطقة سدير ، ومحافظة المجمعة.

ونمت الأرتاوية غرب طريق المجمع الكويت الدولي (طريق الملك عبد الله) حتى بلغت مساحة كتلتها العمرانية في عام 1974م نحو (0.5 كم<sup>2</sup>) لتمثل حوالي (5.6%) من جملة مساحة المدينة الحالية، وبلغ عدد سكانها (3075 نسمة).

(1) عبد الله بن محمد البسام، 1348هـ، ص 39.

وتتكون الكتلة العمرانية من النواة القديمة لقرية الأرتاوية، والتي تمثل نموذجاً فريداً للقرية الإسلامية التي بنيت فوق منطقة تلية مرتفعة لدواعي الأمن، فيتوسطها سوق كبير على شكل دائرة مكونة من محلات تجارية صغيرة المساحة لا تتعدى مساحتها  $2 \times 2$ م، وتكاد تكون جميع المحلات التجارية متساوية المساحة والارتفاع ومبنية من الطوب اللبن ويوجد بهذا السوق مدخلان أحدهما يقابله الجامع الرئيس في القرية ويحيط بالجامع المباني السكنية الطينية ومن خلفه المزارع.

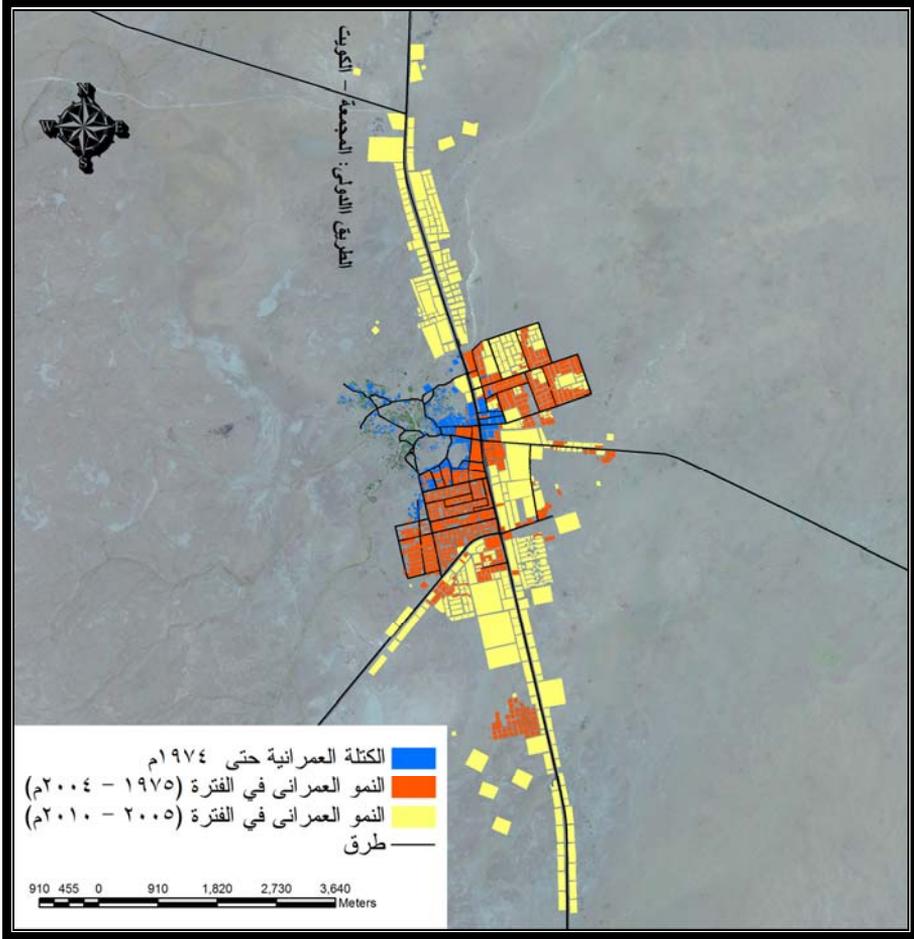
والمدخل الآخر للسوق ينحدر إلى أسفل، ويؤدي إلى مجموعة أخرى من المساكن الطينية صغيرة المساحة والمتلاصقة والتي تتميز بالشوارع الضيقة المتعرجة والتي لا تسمح بدخول السيارات الخاصة الصغيرة فيها. وعندما تقف في هذه المنطقة التاريخية القديمة ترى المدينة وشوارعها الرئيسة بالكامل.

وقد امتد العمران الحديث المكون من المساكن الشعبية والمساكن الخرسانية الحديثة، ليحيط بالنواة العمرانية القديمة وخصوصاً جهة الشرق (شكل 19) ولكن بشكل عشوائي غير مخطط على النقيض من الوضع في حَرَمَة والمجمعة.

ويسود الاستخدام التجاري بهذه النواة القديمة (شكل 20) حتى في عمرانها الحديث حيث تمثل المنطقة التجارية الرئيسة بالمدينة، فيحيط بسوقها القديم سوق آخر مركزي حديث لتجارة المواد الغذائية والملابس والخضار والفاكهة واللحوم والأسماك إضافة إلى بعض الورش الحرفية والمطاعم (ملحق 3 صورة 2)، وتعرف المنطقة بحي الخليج، وهو أحد أحياء المدينة حالياً، ويقطن هذا الحي نسبة كبيرة من الأجانب، وخصوصاً اليمانيين، والهنود، والبنجاليين.

وفي الفترة (1975 - 2004م) امتد العمران في اتجاه الشرق من الكتلة القديمة وعلى امتداد الضفة الشرقية لطريق الملك عبد الله مكوناً حي الفبصلية وحي المصيف، كما امتد في اتجاه الجنوب من الكتلة العمرانية القديمة مكوناً حي سلطنة وحي الفيحاء.

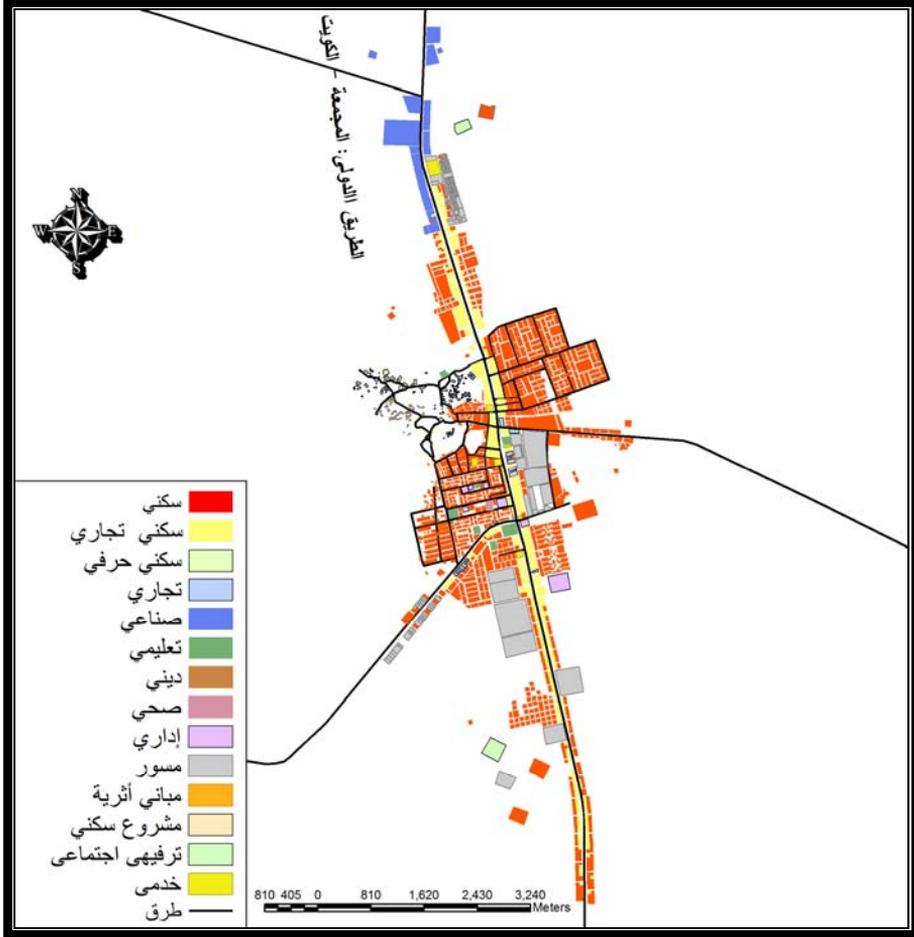
ويمثل حي سلطنة منطقة الأعمال المركزية للمدينة الحالية، إذ تتركز به جميع الدوائر الحكومية مثل المحاكم الشرعية ومقر هيئة المعروف والنهي عن المنكر ومستشفى الأرتاوية العام (ملحق 3 صورة 3) والشرطة والدفاع المدني والبنوك والشركات والمؤسسات المالية والتجارية والإدارية، ويتكون الهيكل العمراني للحي من النسيج الشبكي المخطط، وجميع مبانيه من المباني الخرسانية الحديثة، ويوجد به مجموعة من الشوارع الرئيسة التي تتركز عليها الاستخدامات الإدارية والمالية والتجارية والخدمية، مثل شارع الملك فيصل الذي ينتهي بحي الخليج في المنطقة التاريخية القديمة بالمدينة، وشارع عائشة أم المؤمنين، وشارع الملك خالد. في حين تسود الأحياء الأخرى الاستخدام السكني.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق الترتيب بالدراسة الميدانية (فبراير - مايو 2010م).

شكل (19) : النمو العمراني لمدينة الأرتاوية في الفترة (1974 - 2010م).



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدريب بالدراسة الميدانية (فبراير - مايو 2010م).

شكل (20) : استخدامات الأراضي بمدينة الأرتاوية في عام 2010م.

وتصل مساحة العمران في هذه الفترة إلى (3.3 كم<sup>2</sup>) وهذه المساحة العمرانية تقارب حوالى ثلث (29.6%) مساحة المدينة الحالية. وبهذا تكون الكتلة العمرانية قد زادت في هذه الفترة حوالى ست مرات وربع (628%) مثل مساحتها عام 1974م، وفي المقابل زاد السكان بمقدار خمس مرات (500%) مثل حجم السكان عام 1974م. إذ بلغ عدد السكان عام 2004م (15378 نسمة). وترجع التنمية العمرانية في تلك الفترة لمشروعات البنية الأساسية من إنشاء ورصف الطرق والمخططات السكنية والمنح والقروض العقارية بصفة أساسية. وتسارع العمران بشكل هائل في الفترة الأخيرة (2004 - 2010م)، إذا بلغت مساحة الكتلة العمرانية في عام 2010م (9.4 كم<sup>2</sup>)، وهو ما يمثل حوالى ثلاثة مرات وثلث (338%) مثل مساحة العمران عام 2004م، وما يقرب من ثماني عشرة مرة (1786%) مثل مساحة العمران عام 1974م. وتمثل أيضاً ما يقرب من ثلثي (64.8%) المساحة الإجمالية للمدينة الحالية.

وقد نمت المدينة في هذه الفترة بشكل شريطي على امتداد الضفة الشرقية والغربية لطريق الملك عبد الله في اتجاه الشمال والجنوب لتكون أحياء سكنية جديدة ومنطقتين صناعيتين في نهاية الجهة الشمالية من المدينة تتكون من مجموعة من المصانع وعدد من الورش الحرفية التي تتخصص غالباً في صيانة وإصلاح السيارات.

ويرجع نشاط حركة البناء وتسارع التنمية العمرانية في المدينة في الفترة الأخيرة (2005-2010م) إلى عامل رئيس وهو عملية التحول الحضري لقرية الأرتاوية بإنشاء بلدية الأرتاوية عام 1425هـ - 2004م التي مارست إدارتها للمدينة من هذا العام وقامت بتنفيذ العديد من المخططات السكنية وشدت وأنشأت المنطقتين الصناعيتين بشمال المدينة، ثم وزعت الأراضي المقسمة والمخططة كمنح سكنية على الأهالي مدعومة بقروض التنمية العقارية ورخص البناء، ومزودة بالخدمات الرئيسة الملحقة كالصرف الصحي والكهرباء والمياه النقية وشبكة الهاتف الأرضية، وغيرها من المنشآت التعليمية والصحية والأمنية.

وتمثل بذلك مدينة الأرتاوية نموذجاً لتأثير عملية التحول الحضري للمحلات الريفية على عملية التنمية العمرانية بالمنطقة، والدليل أن حجم الإضافة العمرانية الحديثة في الست سنوات الأخيرة، بعد تحول قرية الأرتاوية إلى مدينة مثل حوالى ثلثي المساحة الإجمالية للمدينة.

#### 4) التنمية العمرانية بمدينة روضة سدير (مركز النمو المحلي) :

تعد مدينة روضة سدير من أشهر وأقدم بلدان منطقة سدير، إذ أنشئت عام 334هـ<sup>(1)</sup>، وتشغل جزءاً من وادي سدير المعروف بوادي الفقى، وتقع في منتصف منطقة سدير بين دائرتي عرض 25° 36' 19'' N و 25° 38' 9'' N وخطى طول 45° 31' 28'' E و 45° 35' 50'' E.

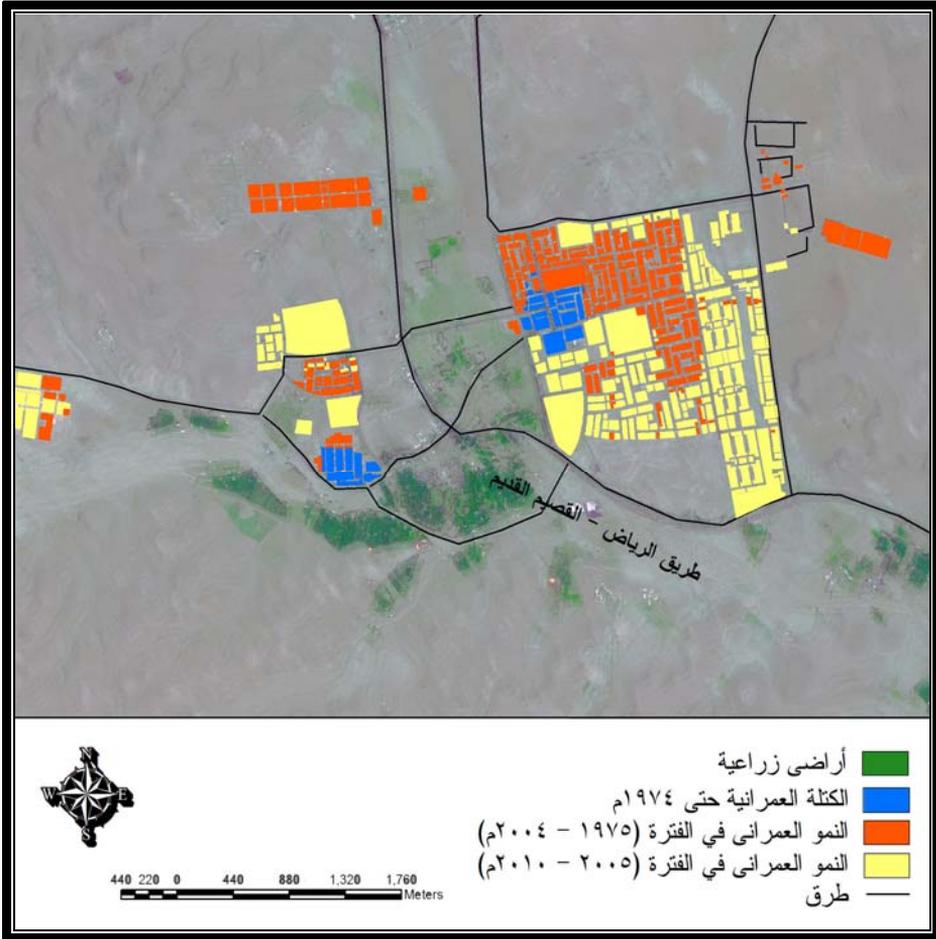
ويلاحظ من خلال تحليلات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية عمليات الإحلال والتجديد لمباني روضة سدير الطينية القديمة، وقد حل مكانها مباني خرسانية حديثة وبعض المساكن شعبية. وقد بلغت مساحتها العمرانية في عام 1974م حوالى (0.2 كم<sup>2</sup>) ممثلة بذلك نحو (7.1%) من المساحة الإجمالية للمدينة الحالية.

ويلاحظ من خلال الشكل (21) والشكل (22) أن الكتلة العمرانية نمت على هيئة نواتين عمرانيتين: الأولى في مكان نشأة قرية روضة سدير القديمة، بجنوب المدينة الحالية، بين مزارع وادي سدير، بعد أن أزيلت جميع مبانيها الطينية، وحلت مكانها مباني خرسانية حديثة، وقد اتخذت شكل مندمج شبه دائري. والنواة الثانية نمت في فترة لاحقة في الاتجاه الشمالي الشرق من النواة الأولى على شكل مربع عمراني ذى نسيج شبكي وشوارع متوازية ومتعامدة ومتسعة، ومباني خرسانية حديثة، لتمثل بذلك النواة للكتلة العمرانية الرئيسة للمدينة الحالية. ويسود النواتين القديمتين الاستخدام السكنى.

وفي الفترة التالية (1975-2004م) زاد عدد سكان المدينة حوالى خمس مرات (499%)، من (698 نسمة) في عام 1974م إلى (3482 نسمة) في عام 2004م. في حين زادت المساحة العمرانية بحوالى ست مرات (598%)، إذ بلغت مساحتها العمرانية نحو (1.3 كم<sup>2</sup>) في عام 2004م.

وفي بداية هذه الفترة تحولت قرية روضة سدير إلى مدينة بإنشاء بلدية روضة سدير عام 1395هـ - 1975م، فقامت البلدية بتنفيذ عدة مشروعات تنموية من رصف للطرق وتشجير وتنظيم الحدائق وتسوير المقابر، وإنشاء سوق مركزى للمدينة، ومسلخ، بالإضافة إلى مد شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحى، وإنشاء الدوائر الحكومية والإدارية والمنشآت التعليمية والصحية والأمنية وتوزيع المنح السكنية على المواطنين طبقاً للمخططات السكنية في شمال وغرب النواة العمرانية الأولى، وشمال وشرق النواة العمرانية الثانية بالكتلة الرئيسة للمدينة الحالية. وهي الاتجاهات الرئيسة التي نما العمران فيها فى هذه الفترة كما يتضح من الشكل (21). وقد تركزت الاستخدامات التجارية والحرفية والخدمية على امتداد الطريق الرئيس بالمدينة فى حين توزعت المدارس والمساجد على الطريق وداخل الكتلة العمرانية (شكل 22).

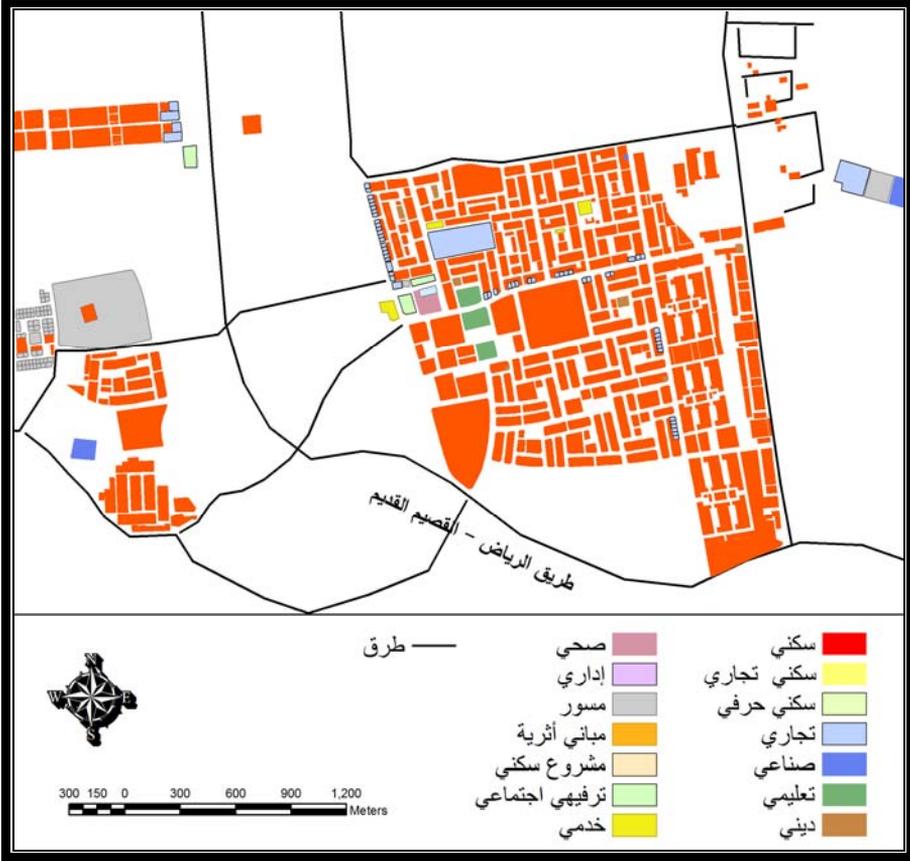
(1) عبد الله بن محمد البسام، 1348هـ، ص ص 39-40.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدرج بالدراسة الميدانية (فبراير - مايو 2010م).

شكل (21) : النمو العمراني لمدينة روضة سدير في الفترة (1974 - 2010م).



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدرج بالدراسة الميدانية (فبراير - مايو 2010م).

شكل (22) : استخدامات الأراضي بمدينة روضة سدير في عام 2010م.

وشهدت المدينة نمواً عمرانياً متسارعاً في السنوات الست الأخيرة (2005 - 2010م)، حيث زادت مساحتها العمرانية حوالى مرتين وأربع أخماس (282%) مثل مساحتها في 2004م، وحوالى أربعة عشرة مرة (1399%) مثل مساحتها في عام 1984م. إذ بلغت مساحة كتلتها العمرانية نحو (3 كم<sup>2</sup>) في عام 2010م. وتتمثل مقومات ودوافع التنمية العمرانية بالمدينة في الفترة الأخيرة إلى التصنيف الاستراتيجي للمدينة كمركز نمو محلي على مستوى المملكة، وبالتالي رفع مستوى الخدمات والبنية الأساسية وتتنوع القاعدة الاقتصادية للمدينة ووجود تمثيل أعلى للدوائر الحكومية، فنجد مثلاً مقر وزارة الشؤون البلدية والقروية بروضة سدير، مما دفع بعجلة التنمية بشكل سريع مقارنة بالمدن الأخرى، وهذا يفسر حركة التوسع العمراني الكبيرة، حيث تمثل حجم الإضافة العمرانية الحديثة في الست سنوات الأخيرة حوالى ثلثي (57.3%) مساحة الكتلة العمرانية للمدينة في عام 2010م.

### ثالثاً : نماذج للتنمية العمرانية لقرى محافظة المجمعة :

#### تمهيد :

اختارت الدراسة نماذج للتنمية العمرانية لقرى محافظة المجمعة من خلال عدة معايير تختص بالقرية منها الموقع الجغرافي والنشأة والحجم السكاني والشكل والتركيب الاجتماعي والاقتصادي والقرب من المدينة، وقد اختيرت ست قرى (شكل 14) قرية "التويم" وهي نموذجاً للقرى الصناعية المتحضرة وتتخصص في الصناعات الخدمية مثل إصلاح وصيانة السيارات والمعدات الزراعية وتخدم جنوب منطقة سدير بكامل حضرها وريفها، ومن أمثلتها في منطقة الدراسة قرية "أم الجماجم" وقرية "أم رجوم" ويخدمان القسم الشمالي من منطقة الدراسة. وتعد قرية "عشيرة" نموذجاً للقرى متعددة الوظائف مثل قرية "الشعب" وقرية "القاعية". في حين تمثل قرية "عودة سدير" نموذجاً لمراكز استقطاب الخدمات الريفية بالمنطقة ومن أمثلتها قرى: "مبايض" و"الخطامة" و"مشاش عوض" و"الداخلة" و"جراب". وتعد قرية "الطار" نموذجاً للقرى التجارية، أما قرية "وشي" فهي نموذجاً للقرى المتناهية الصغر والمهمشة تنموياً بمنطقة الدراسة ومن أمثلتها المتعددة قرى "الخيص" و"الحصون" و"العمار" و"الروضة" و"الجنيفي" و"المعشبة" و"الحائر" و"الخفس" و"بوضاء" و"أم سدره".

#### 1) التنمية العمرانية بقرية التويم (قرية صناعية متحضرة) :

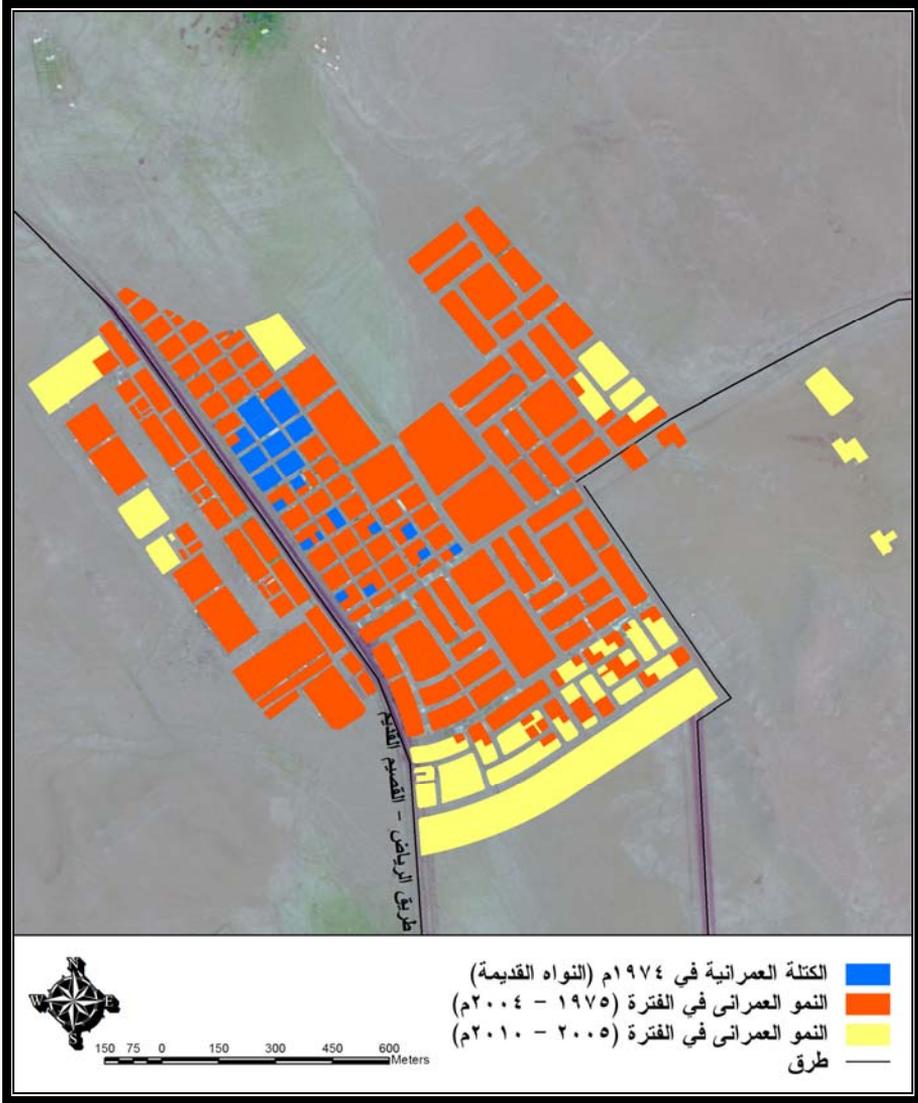
تقع قرية التويم على الطريق العام القديم الذى يربط (الرياض - سدير - المجمع - القصيم)، بين مدينتي روضة سدير عاصمتها الإدارية شرقاً، ومدينة جلاجل غرباً، بين دائرتي عرض  $25^{\circ} 38' 23''$  N و  $25^{\circ} 39' 23''$  N وخطى طول  $45^{\circ} 32' 43''$  E و  $45^{\circ} 7' 34''$  E . ويمر بشمال القرية الطريق الإقليمي السريع (الرياض - المجمع - القصيم) الذى يمثل أحد أهم محاور التنمية بالمملكة ومنطقة الدراسة.

وقرية التويم هي إحدى قرى سدير الصناعية المتحضرة، ومن أكبر قرى سدير والمجمع سكاناً و عمراناً، فتحتل المرتبة الثانية من حيث حجم السكان البالغ فى عام 2004م (1758 نسمة) وأيضاً من حيث الحجم العمراني، فتبلغ مساحتها العمرانية فى عام 2010م نحو (1,1 كم<sup>2</sup>).

وقد نشأت القرية على الطريق العام القديم الذى يربط (الرياض - سدير - المجمع - القصيم)، وبلغت مساحتها العمرانية فى عام 1974م (0,04 كم<sup>2</sup>). ثم نمت القرية فى الفترة التالية (1975-2004م) فى جميع الاتجاهات على جانبي الطريق، مكونة كتلة عمرانية رئيسة على الضفة الشرقية للطريق القديم فى اتجاه الرياض، كما يتضح من الشكل (23) والشكل (24) مع تركيز واضح للخدمات والاستخدامات التجارية والإدارية المهمة كمقر مركز إمارة التويم، وبنك الراجحي، ومحطة وقود متكاملة، بالإضافة إلى الاستخدام التعليمي والديني والمتمثل فى أربع مدارس لجميع المراحل التعليمية وخمس مساجد.

وتركز على الضفة الغربية للطريق فى اتجاه الرياض المنطقة الصناعية على طول امتداد القرية بالإضافة إلى صالة كبرى للاحتفالات تعرف بملتقى أهالي التويم، وحديقتين للأمير سلمان بن عبد العزيز. وتتخصص المنطقة الصناعية فى الصناعات الخدمية وهى عبارة عن ورش حرفية لإصلاح وصيانة السيارات والمعدات الزراعية وتخدم جنوب منطقة سدير بكامل حضرها وريفها.

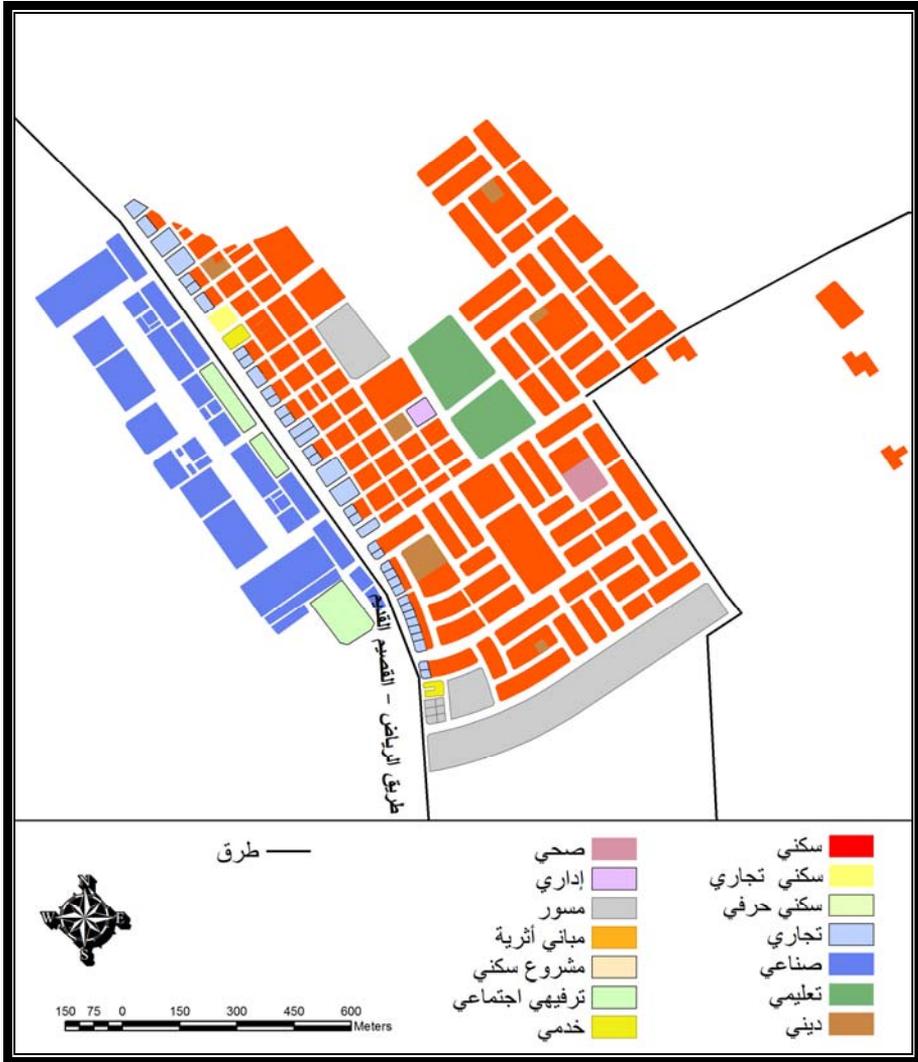
وتمثل هذه الفترة الزمنية مرحلة النهضة العمرانية بالقرية وتكون عمرانها الرئيس، حيث زادت الكتلة العمرانية للقرية حوالى واحد وعشرين مرة (2117%) مثل مساحتها عام 1974م. إذ بلغت مساحتها العمرانية فى عام 2004م (0.8 كم<sup>2</sup>)، لتمثل حوالى ثلاثة أرباع (73.7%) المساحة العمرانية الكلية للقرية الحالية. وفى مقابل نمو القرية العمراني زاد السكان حوالى ثلاث مرات (301%) فى نفس الفترة (1975 - 2004م)، من (583 نسمة) فى عام



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدرج بالدراسة الميدانية (فبراير . مايو 2010م).

شكل (23) : النمو العمراني لقرية التويم في الفترة (1974 - 2010م).



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق الترتيب بالدراسة الميدانية (فبراير . مايو 2010م).

شكل (24) : استخدامات الأراضي بقرية التويم في عام 2010م.

1975م إلى (1758 نسمة) في عام 2004م. واقتصرت عملية البناء في القرية في السنوات الست الأخيرة على أراضي المنح التي سبق وأن وزعت على الأهالي من إمارة التويم بالتنسيق مع بلدية روضة سدير في الفترة السابقة، ومازال بعضها مسوراً، أو تحت الإنشاء كما يتضح من الشكل (24).

وترجع عملية التنمية العمرانية للقرية وخصوصاً في الفترة (1975 - 2004) إلى تحول القرية إلى قرية رئيسة (مركز استقطاب خدمات ريفية) تشرف على بعض القرى والهجر وموارد المياه المجاورة. حيث أنشئت بها مقر مركز إمارة التويم ( مجلس قروي) في عام 1405 هـ - 1984م، وصاحب ذلك إنشاء المنطقة الصناعية بالقرية، وتوزيع المنح السكنية والمنح الزراعية أيضاً على أهالي التويم مدعوم بقروض التنمية العقارية والزراعية.

## 2) التنمية العمرانية بقرية عشيرة (قرية متعددة الوظائف) :

تقع قرية عشيرة على طريق الرياض القصيم القديم، بين وادي المياه (العتش) والطريق السريع الجديد الرياض القصيم ومدينة تمرير وقرية تمرية شمالاً، ووادي سدير ومحافظة تادق جنوباً، وبحيبتها من الغرب قريتي العطار والخطامة ومدينتي روضة سدير وحوطة سدير، بين دائرتي عرض  $25^{\circ} 34' 21'' N$  و  $25^{\circ} 36' 53'' N$  وخطي طول  $45^{\circ} 45' 40'' E$  و  $45^{\circ} 49' 15'' E$ . كما تحيبتها مساحات واسعة من المزارع.

وتعد قرية عشيرة من القرى الإدارية الرئيسية حيث يوجد بها مركز إمارة عشيرة (مجمع قروي)، وقد أكسبها موقعها الاستراتيجي بين الطرق الرئيسية - وخصوصاً الطريق الإقليمي السريع الرياض القصيم الذي كما سبق الذكر من أهم محاور التنمية العمرانية بالملكة ومنطقة سدير ومحافظة المجمعة . الوظيفة التجارية بجانب الوظيفة الخدمية كمركز هام لاستقطاب الخدمات الريفية ويمتد نفوذ خدماتها إلى قرى وهجر سدير المجاورة، وكذلك الوظيفة الزراعية حيث تشتهر بالمزارع الواسعة التي تمتد على طول وادي سدير، وخصوصاً زراعة الخضار والفاكهة والنخيل مع الرعي. والوظيفة الصناعية بإنشاء عدد من المناطق الصناعية.

وقد نمت القرية عمرانياً على ثلاث مراحل، بلغت مساحتها العمرانية في الفترة الأولى (منذ نشأتها حتى عام 1974م) حوالي (0.06 كم<sup>2</sup>)، ثم زادت مساحتها ست مرات وتلثي المرة (666%) في المرحلة الثانية (1975-2004م)، إذ بلغت مساحتها العمرانية (0.4

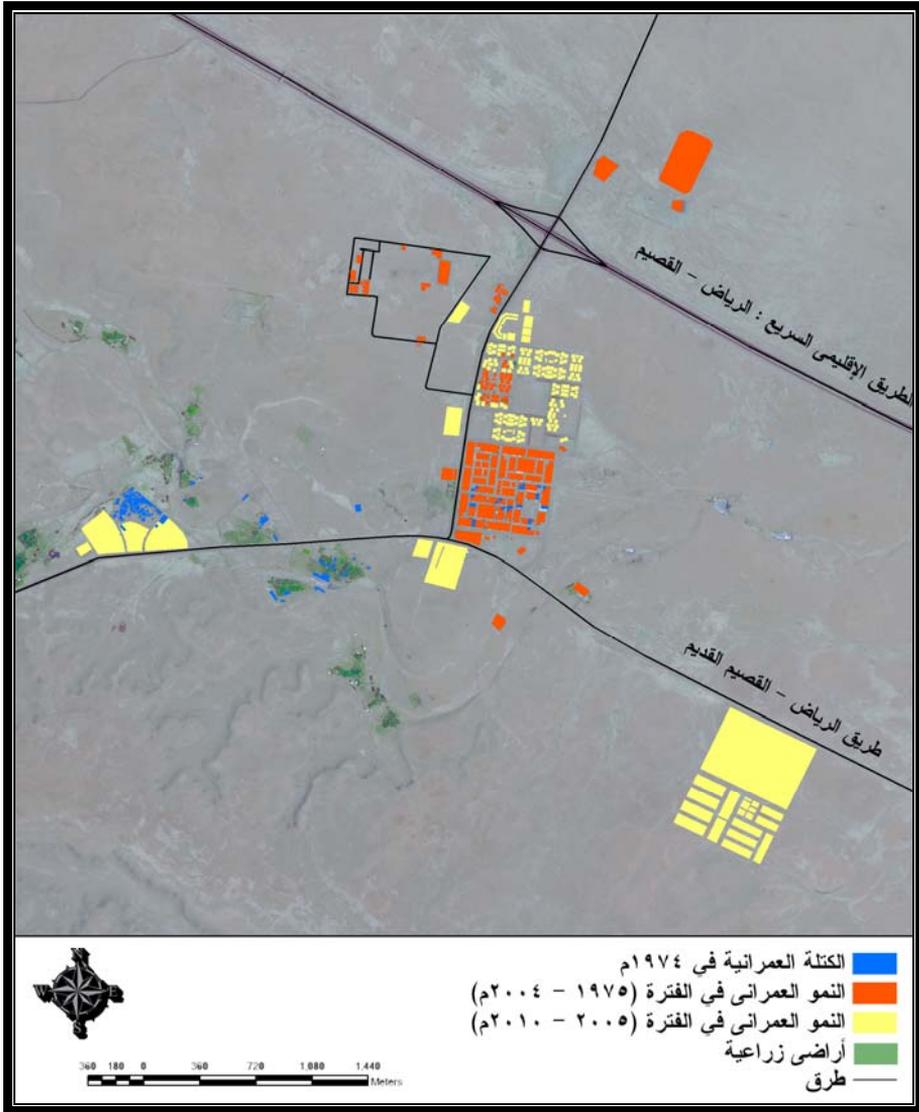
كم<sup>2</sup>). على حين زاد سكانها بما يقرب من مرتين (198%) في نفس الفترة، فكان عدد سكانها عام 1975م (648 نسمة) تزايد في عام 2004م إلى (1285 نسمة). ثم شهدت القرية طفرة عمرانية في المرحلة الثالثة (2005 - 2010م)، فزادت المساحة العمرانية للقرية ثلاث مرات ونصف (357%) مثل مساحتها في المرحلة الثانية، إذ بلغت مساحة كتلتها العمرانية نحو (1.1 كم<sup>2</sup>)، وزادت بحوالي عشرين مرة (2018%) مثل مساحتها عام 1974م. ومثل حجم الإضافة العمرانية الجديدة في السنوات الست الأخيرة فقط حوالى ثلثي (67%) المساحة الإجمالية للقرية.

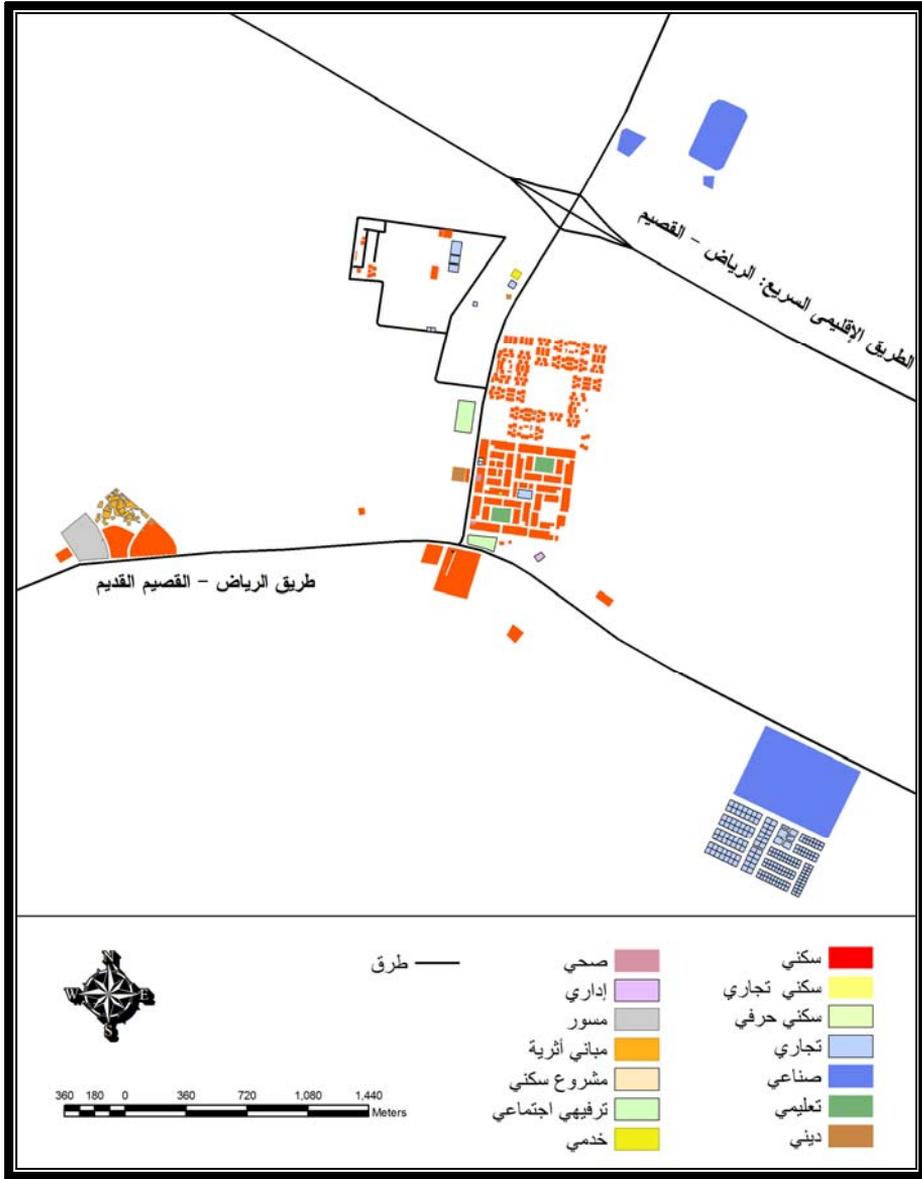
ويتضح من الشكل (25) والشكل (26) أن القرية نمت في جميع الاتجاهات على شكل نويات متعددة أقرب ما تكون لنموذج النويات المتعددة Multi-nuclei-model لأولمان وهاريس<sup>(1)</sup>، فقد نمت النواة العمرانية القديمة والتي تتكون من مباني طينية صغيرة المساحة وشوارع متعرجة وشديدة الضيق وتتخذ شكلاً مندمجاً، في جنوب غرب القرية، وتحيطها المزارع من جميع الاتجاهات، وقد نمت في المرحلة الثانية في اتجاه الجنوب في مخطط سكني يتكون من مباني سكنية خرسانية وبعض قطع الأراضي المسورة.

ونمت النواة الثانية التي تمثل العمران الرئيس للقرية والتي تقع على طريق الرياض القصيم القديم في اتجاه الشمال من خلال عدد من المخططات السكنية، حتى شارفت الطريق الإقليمي السريع الرياض القصيم الجديد، وتركزت الاستخدامات التعليمية والخدمية والتجارية والصحية والترفيهية على امتداد الطريق الرئيس بالقرية والذي يربط بين طريق الرياض القصيم القديم والطريق الجديد السريع.

وفي الاتجاه الشمالي الشرقي من النواة الثانية، ظهرت نواة عمرانية ثالثة في المرحلة الثانية من مراحل نمو القرية، عبارة عن مجمع أسواق تجارية وحدقتين ومخطط سكني معظمه أراضي مسورة أو تحت الإنشاء. وكان النمو في المرحلة الثالثة في القسم الغربي من هذه النواة، وفي الفترة المقبلة سيتم استكمال المباني تحت الإنشاء وبناء قطع الأراضي المسورة إن شاء الله، حيث منحت لأهالي عشيرة مدعمة بقروض التنمية العمرانية.

(1) انظر: محمد مدحت جابر، 2006م، ص 444؛ فتحى محمد أبو عيانة، 1999م، ص ص 259-264؛ Knox، 1995، S. 814؛ Leser et al.، 1997، pp. 84-107؛ Palen، 2005،





المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدرج بالدراسة الميدانية (فبراير . مايو 2010م).

شكل (26) : استخدامات الأراضي بقرية عشيرة في عام 2010م.

وتخطى عمران القرية الطريق السريع شمالاً مكوناً النواة العمرانية الرابعة فى ثلاث مناطق صناعية جديدة، كما اتجه العمران فى أقصى جنوب شرق القرية مكوناً النواة الخامسة وهى عبارة عن مخطط صناعى تجارى عبارة عن قطع أراضى مسورة وتحت الإنشاء، إذ تتم عمليات البناء فى هذه المواقع حالياً، وهى عبارة عن منطقة صناعية للصناعات الغذائية، وسوق مركزى للماشية والأغنام والأبل على غرار سوق المجمع الرئيس بمدينة حرّمة.

### 3) التنمية العمرانية بقرية عودة سدير (مركز استقطاب الخدمات الريفية) :

تعد قرية عودة سدير أحد مراكز استقطاب الخدمات الريفية بسدير ( قرية خدمية)، وتقع فى جنوب شرق محافظة المجمع على طريق الرياض القصيم القديم، بين دائرتي عرض  $25^{\circ} 32' 23''$  N و  $25^{\circ} 33' 46''$  N وخطى طول  $45^{\circ} 40' 48''$  E و  $45^{\circ} 42' 11''$  E. فى منطقة سهلية منبسطة يبلغ متوسط ارتفاعها 800م، بين وادى سدير الذى يمر بشمالها، وشعيب وارط الذى يمر بجنوبها. وتلاصق القرية الحدود الإدارية الشمالية لمحافظة تادق، وروضة المشرات، وتجاورها قرية العطار، وقرية عشيرة، وقرية الخطامة، ومدينة حوطة سدير.

وتقع النواة العمرانية القديمة جنوب طريق الرياض القصيم بين منطقة زراعية واسعة تحيط بها من كل الجهات، فيما عدا اتجاه الجنوب، وتتخذ النواة العمرانية القديمة شكل مندمج، شبه دائري، مكون من مباني طينية وشوارع شديدة التعرج والضيق، بعضها مغلق النهايات.

ثم نمت المدينة فى المرحلة الأولى من نموها العمرانى (منذ النشأة حتى 1974م) فى اتجاه الشمال متخطية المزارع وطريق الرياض القصيم القديم فى مخططات سكنية أعدت بشكل تنموي مستدام، حتى لا تنمو القرية على حساب الأراضي الزراعية. وبلغت مساحة الكتلة العمرانية فى تلك المرحلة (0.9 كم<sup>2</sup>) لتمثل حوالى (17.5%) من المساحة الكلية للقرية الحالية. وساد الاستخدام السكنى عمران المدينة فى هذه المرحلة.

ونمت القرية فى المرحلة الثانية (1975 - 2004م) فى جميع الاتجاهات، وكان الاتجاه الشرقى هو الاتجاه الرئيس الذى مثل أكبر إضافة عمرانية فى تلك الفترة (شكل 27) وقد زادت مساحة القرية العمرانية ثلاث مرات (319%) مثل مساحتها فى المرحلة الأولى، إذ بلغت المساحة العمرانية للقرية (293627 م<sup>2</sup>) لتمثل بذلك حوالى (38.4%) من المساحة العمرانية الكلية للقرية. وساد الاستخدام السكنى أيضاً عمران القرية (شكل 28) مع بناء أربع

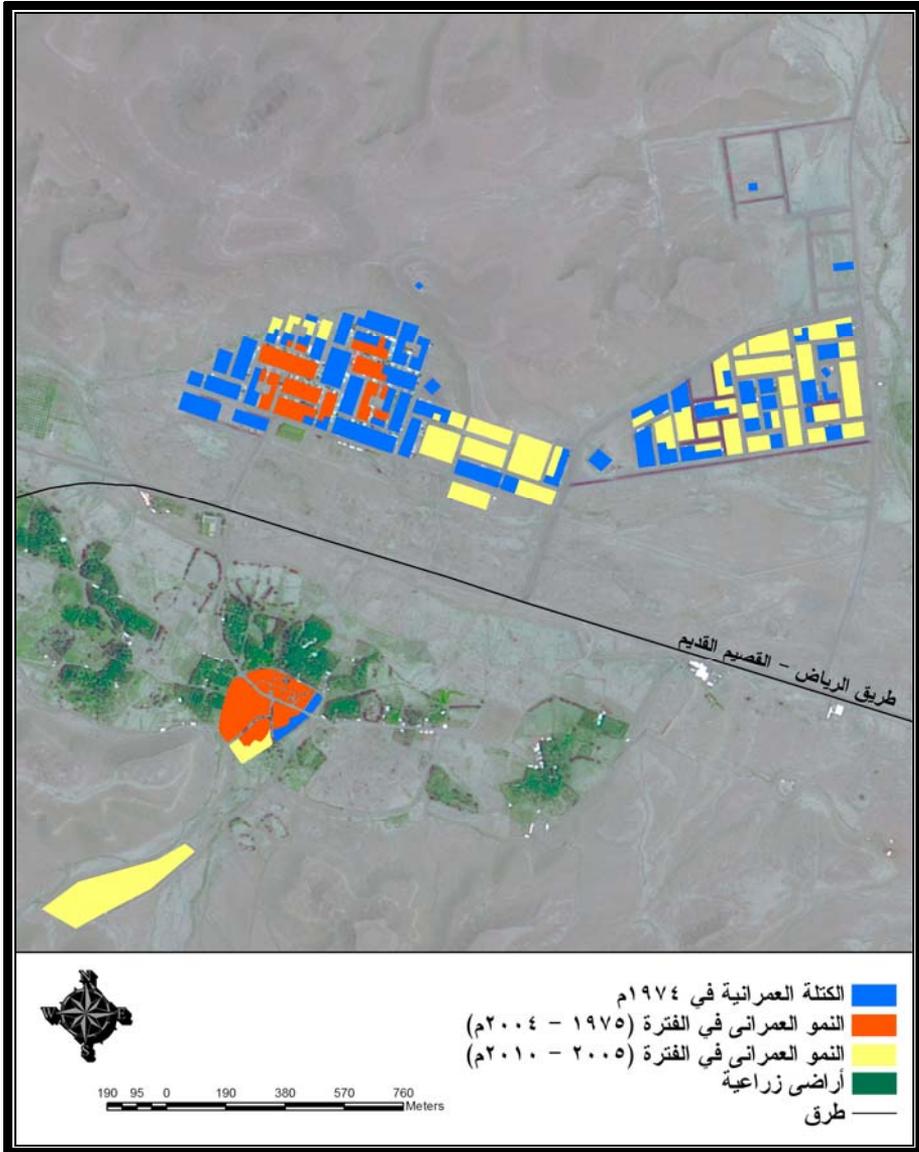
مدارس للبنين والبنات (ابتدائية، ومتوسطة وثانوية)، وثلاثة مساجد ووحدة صحية، ومقر إمارة عودة سدير (مجمع قروى)، ومركز شرطة.

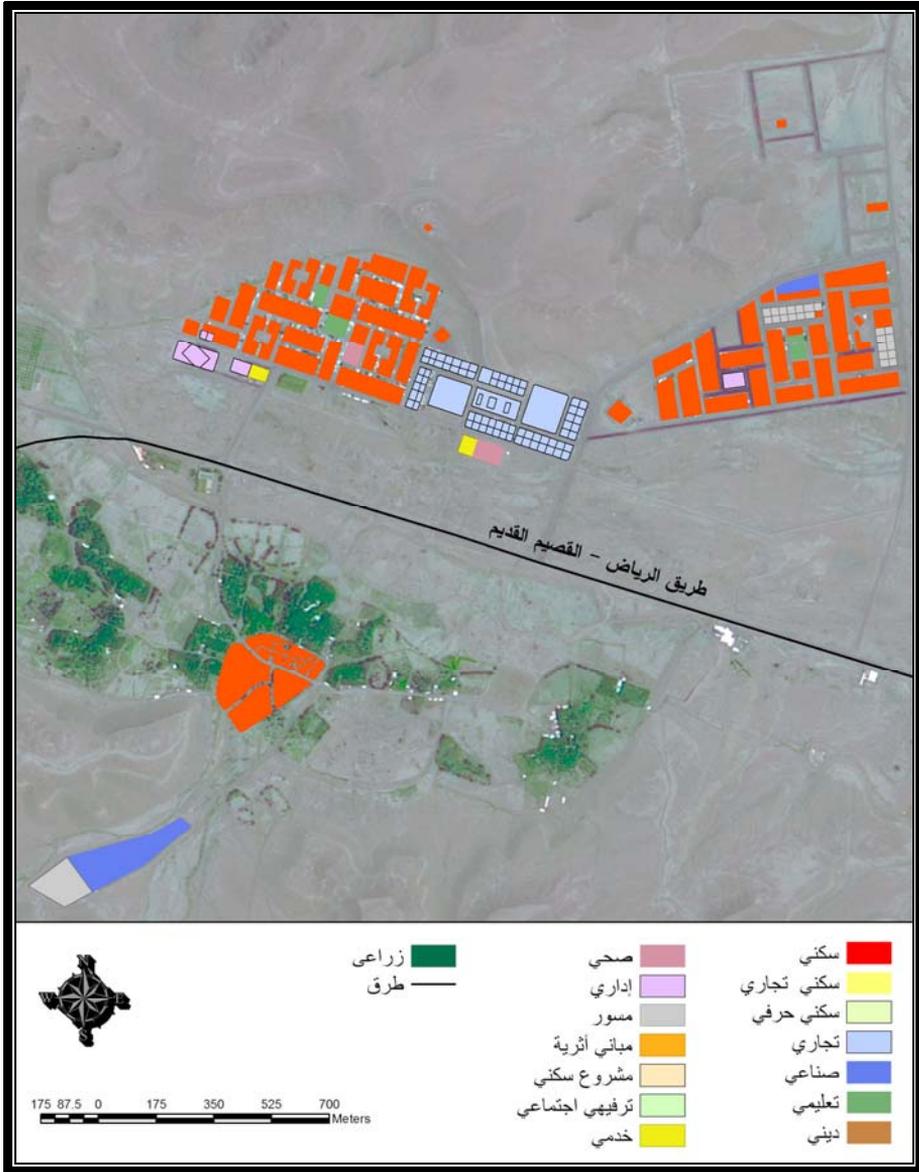
وفي المرحلة الثالثة (2005 - 2010) نمت المدينة في اتجاه الشرق عن طريق ملء الفراغات البيئية بين قطع أراضي المخططات السكنية المنفذة من المرحلة السابقة، وفيها تم الانتهاء من تشييد السوق التجاري المركزي بالقرية لخدمة القرية والقرى والهجر المجاورة، ووحدة مطافئ، وإسعاف، ووحدة صحية، إضافة إلى بعض الورش الحرفية الأهلية. وتعد سياسة الدولة ممثلة في وزارة الشؤون البلدية والقروية بتنفيذ المخططات السكنية لتنظيم استعمالات الأراضي وتوجيه عملية التنمية العمرانية بالتنسيق مع البلديات ومراكز الإمارات (المجالس القروية) من خلال توزيع المنح السكنية على الأهالي، متواكبة مع حصولهم على قروض التنمية العقارية والزراعية، في معظم قرى ومدن المملكة ومنها قرية عودة سدير، مما أدى إلى النسيج الشبكي الذي يتسم بالشوارع المتسعة والمتوازية والمتعامدة والمباني الخرسانية الحديثة.

#### 4) التنمية العمرانية بقرية العطار (قرية تجارية) :

تقع قرية العطار جنوب غرب مدينة حوطة سدير على طريق الرياض القصيم القديم، بين دائرتي عرض  $25^{\circ} 33' 45'' N$  و  $25^{\circ} 34' 42'' N$  وخطي طول  $45^{\circ} 38' 3'' E$  و  $45^{\circ} 39' E$ . ويجاورها شرقاً قرية عودة سدير، وشمالاً وادي سدير وقرية الخطامة، وجنوباً شعيب وراط، ومحافظة ثادق.

وقرية العطار القديمة قد انضمت إلى عمران مدينة حوطة سدير، وأصبحت أحد أحيائها السكنية (حي العطار). ونمت قرية العطار الحالية على هيئة بعض المباني السكنية المتناثرة والمتباعدة في وسط المزارع في جنوب شرق مدينة حوطة سدير - وتحديداً حي العطار (قرية العطار القديمة) بجنوب شرق المدينة - وهي مساكن شعبية ومساكن حديثة خرسانية يرجع تاريخ بنائها إلى بداية السبعينيات الميلادية من القرن العشرين. وهي تمثل النواة العمرانية الأولى لقرية العطار في موضعها الجديد الذي انتقلت إليه القرية بشكل غير مخطط ، كما تمثل هذه النواة الجديدة مرحلة النمو الأولى التي تنتهي عام 1974م بمساحة إجمالية لهذه النواة العمرانية تبلغ نحو (0.01 كم<sup>2</sup>) لتمثل نسبة ضئيلة جداً من المساحة الكلية للمدينة تبلغ حوالى (1.5%). وفي المقابل بلغ عدد سكان القرية في تعداد 1974م نحو (436 نسمة).





المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدريب بالدراسة الميدانية (فبراير . مايو 2010م).

شكل (28) : استخدامات الأراضي بقرية عودة سدير في عام 2010م.

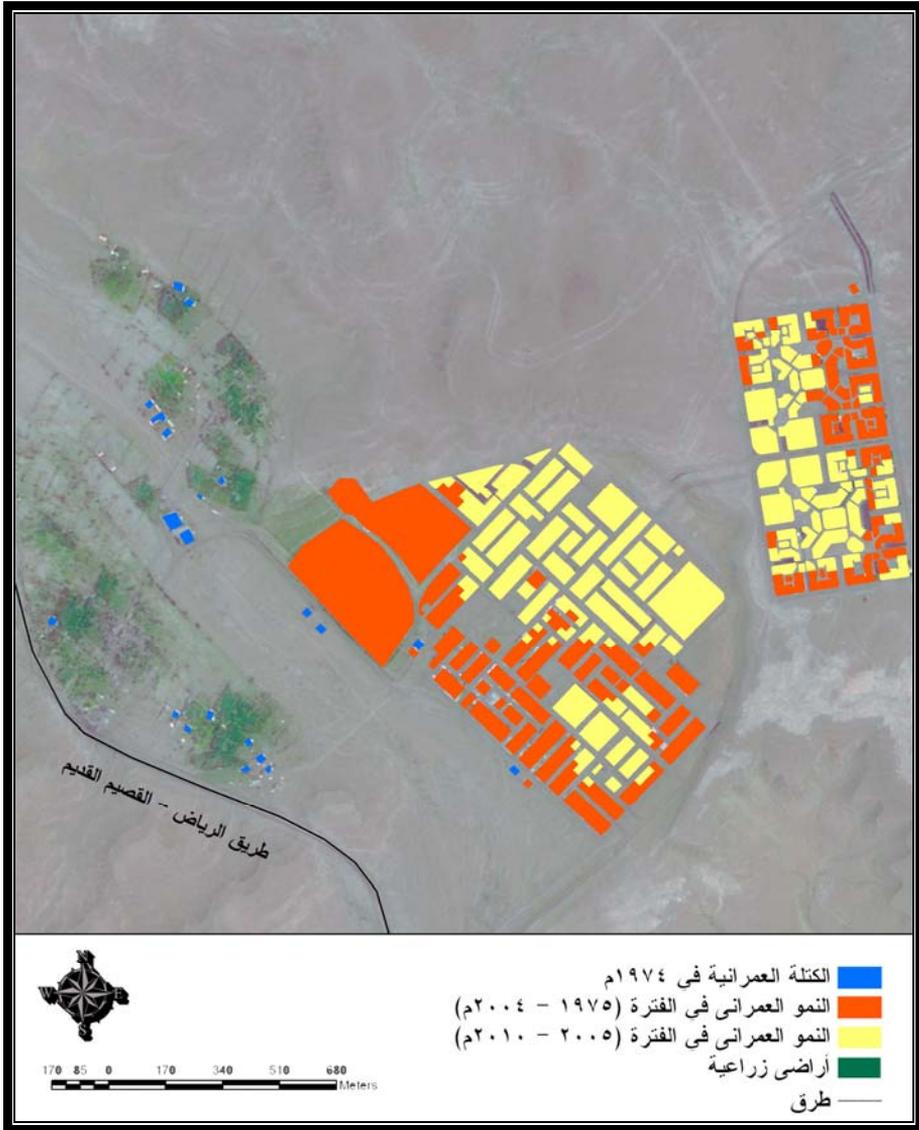
وشهدت القرية في المرحلة الثانية (1975 - 2004م) نهضة عمرانية هائلة، ومخططة من بلدية حوطة سدير بالتنسيق مع وزارة الشؤون القروية والبلدية وذلك بتنفيذ مخططات القرية السكنية والمرافق والخدمات الأساسية، وتوزيع المنح السكنية والزراعية وقروض التنمية العمرانية والزراعية أيضاً على أهالي العطار. فزادت مساحتها العمرانية حوالى خمساً وثلاثين مرة (3503%) مثل مساحتها في المرحلة الأولى، إذ بلغت مساحة الكتلة العمرانية للقرية عام 2004م نحو (0.4 كم<sup>2</sup>) تمثل بذلك حوالى نصف (51%) المساحة الإجمالية للقرية والتي بلغت نحو (0.79 كم<sup>2</sup>) في نهاية المرحلة الثالثة (2005 - 2010م).

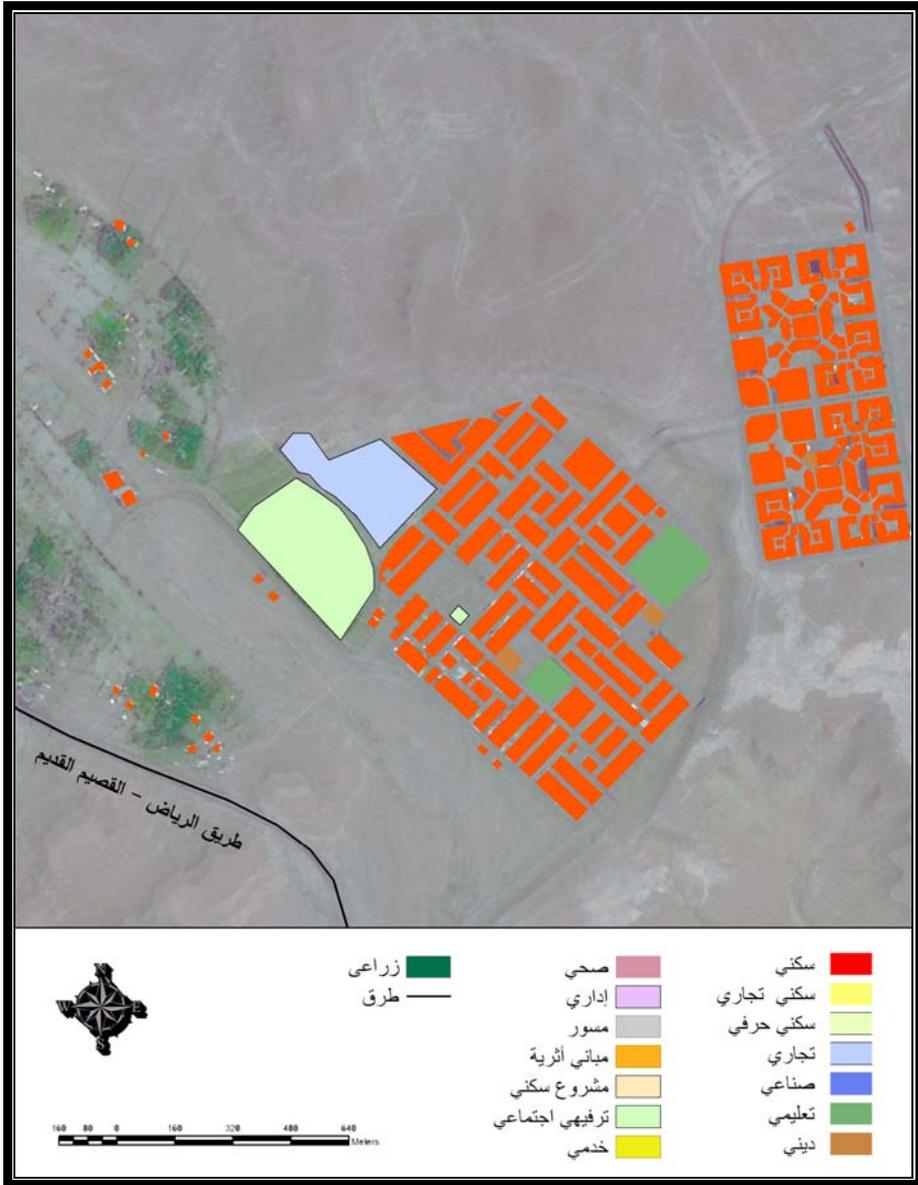
كما يتضح من الشكل (29) والشكل (30) أن القرية قد نمت في الاتجاه الشرقي والجنوب الشرق على هيئة كتلتين عمرانيتين: الكتلة الأولى وهي الكتلة الرئيسة ويسودها الاستخدام السكنى ثم الاستخدام التجاري، الذى يتمثل في مجمع الأسواق المركزي الحضري المتكامل، بالإضافة إلى سوق الماشية والإبل والأعلاف، ويخدم السوق المركزي وسوق الماشية المدن والقرى المجاورة لتضاف بذلك الوظيفة التجارية بجانب وظيفتها الزراعية فى الأساس. وبجانب الاستخدام السكنى والتجاري تتوزع بعض الاستخدامات الأخرى متمثلة في الوحدة الصحية، ومدرسة ابتدائية للبنين، ومدرستين (بنين وبنات) للمرحلة المتوسطة والثانوية. ومكتب بريد، وصيدلية، وحديقة عامة وثلاث مساجد. وتقع الكتلة العمرانية الثانية شرق الأولى وهي عبارة عن فيلات سكنية مخططة، وملحق بها مدرسة ابتدائية للبنات وروضة اطفال.

##### 5) التنمية العمرانية بقرية الخظامة (قرية سكنية) :

تقع قرية الخظامة جنوب الطريق الإقليمي السريع "الرياض القصيم" بين مدينة تمير في شمال الشرق، ومدينة حوطة سدير فى جنوب الغرب، ويحيطها وادى المياه (العنتش) من جهة الشمال، ووادي سدير من جهة الجنوب. وتتبع القرية إدارياً مدينة حوطة سدير، وتقع في منطقة سهلية منبسطة، بين دائرتي عرض  $25^{\circ} 34' 59'' N$  و  $25^{\circ} 35' 33'' N$  وخطى طول  $45^{\circ} 40' 55'' E$  و  $45^{\circ} 42' 26'' E$ .

وتعد قرية الخظامة من القرى حديثة النشأة المرتبطة بالطريق، ويتمز هيكلها العمراني بالنسيج الشبكي المخطط، الذى يتسم بالشوارع المتسعة المستقيمة والمتوازية، والمباني الخرسانية الحديثة (الفلل). وقد نمت القرية في جميع مراحل تطورها العمراني طبقاً لمخططات سكنية.





المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق الترتيب بالدراسة الميدانية (فبراير . مايو 2010م).

شكل (30) : استخدامات الأراضي بقرية العطار في عام 2010م.

وبلغت مساحتها العمرانية فى عام 1974م نحو (0.15 كم<sup>2</sup>) وتكونت الكتلة العمرانية للقرية من بلوكات سكنية مستطيلة الشكل وتنقسم إلى عدد من المباني السكنية الحديثة (قل).

ونمت القرية فى المرحلة التالية (1975 - 2004م) فى جميع الاتجاهات، مكونة الكتلة العمرانية الرئيسة للقرية، والتي تبدو على شكل مستطيل، وتصل مساحتها إلى نحو (0.5 م) لتمثل حوالى (42.6%) من جملة مساحة القرية الحالية.

وتمثل النمو فى الفترة التالية (2005 - 2010م) فى ملء بعض الفراغات البنينة للمخططات السكنية التي لم يتم البناء عليها فى المرحلة السابقة (شكل 31).

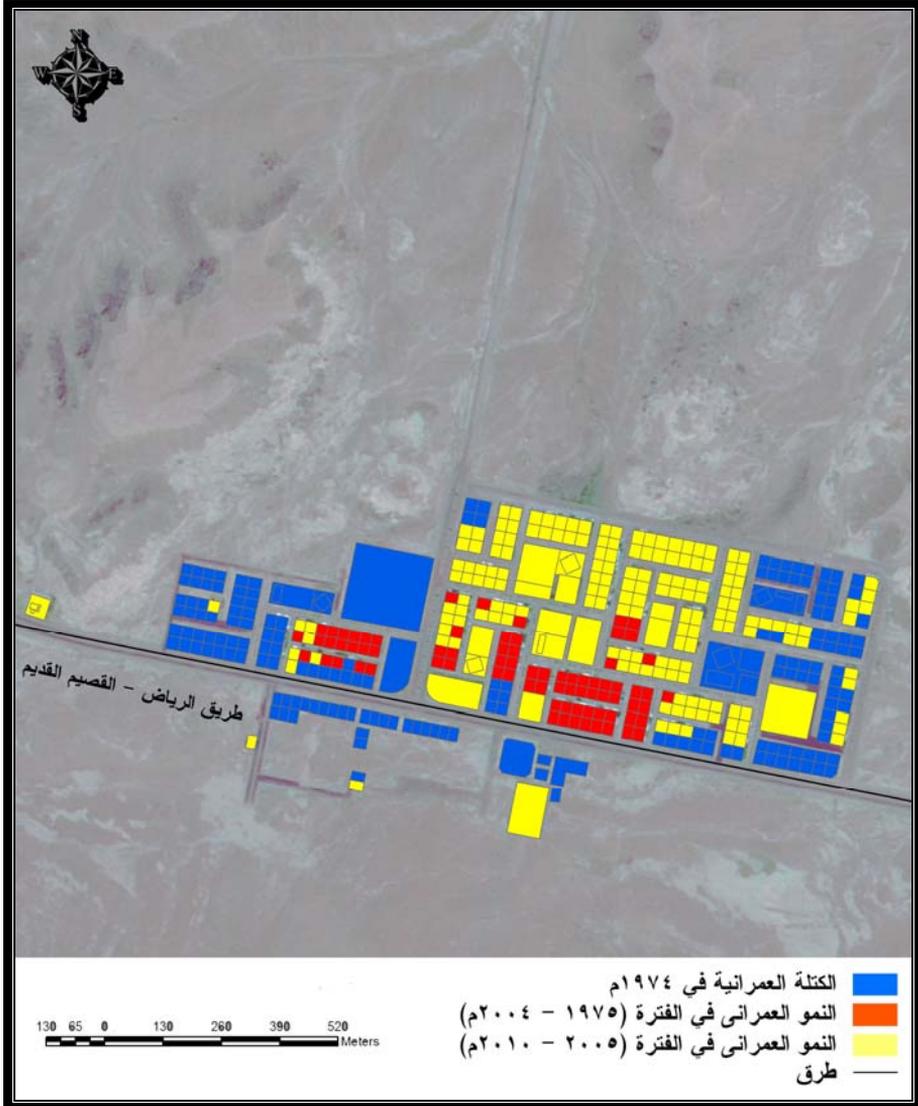
ويتضح من الشكل (32) أن استخدام الأرض الرئيس بالقرية هو الاستخدام السكنى، ويوجد بالقرية مدرستان للمرحلة الابتدائية (بنين، بنات)، ومركز صحى، ومحلين للتموينيات، وأراضي فضاء مسورة فى غرب القرية فى مناطق المخططات السكنية الجديدة. وتمثل هذه الأراضي المسورة النمو العمرانى المستقبلى للقرية. وترجع عملية التنمية العمرانية الموجهة بالقرية إلى عملية التمويل المالى من خلال قروض التنمية العقارية والمنح السكنية فى جميع مراحل نمو القرية.

## 6) التنمية العمرانية بقرية وشى (قرية متناهية الصغر) :

تقع قرية وشى جنوب غرب مدينة المجمع والطريق الإقليمى السريع " الرياض القصيم"، بين دائرتي عرض 25° 47' 40" N و 25° 48' 15" N وخطى طول 45° 15' 8" E و 45° 15' 52" E. ويجاورها شرقاً قرية الحائر وعدد من الهجر، وغرباً قرية الرويضة، وقرية العمار، وقرية الخيس.

وأهم ما يلاحظ على قرية وشى والقرى المجاورة لها هو الحجم السكاني الصغير جداً طبقاً للنتائج التفصيلية لتعداد السكان والمساكن فى المسميات السكانية (منطقة الرياض) لعام 2004م، فيبلغ سكان قرية وشى (50 نسمة) ، وقرية الحائر (164 نسمة)، وقرية الرويضة (178 نسمة)، وقرية العمار (139 نسمة)، وقرية الخيس (73 نسمة).

وقرية وشى لا تمثل فقط نموذجاً للقرى متناهية الصغر بمنطقة الدراسة من حيث الحجم السكاني أو العمراني، وإنما تتشابه هذه القرى من حيث تناقص عدد السكان وثبات النمو العمراني وخصوصاً فى السنوات الست الماضية، وكذلك فى كونها مهمشة تنموياً، ومناطق





المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدرج بالدراسة الميدانية (فبراير . مايو 2010م).

شكل (32) : استخدامات الأراضي بقرية الخطامة في عام 2010م.

طاردة للسكان، لتعكس بوضوح الفجوة التنموية بين تلك القرى المتناهية في الصغر وباقي المراكز العمرانية الحضرية والريفية بمنطقة الدراسة. فقد تناقص عدد سكان القرية من 90 نسمة في عام 1974م إلى 50 نسمة في عام 2004م، في حين زادت المساحة العمرانية للقرية عام 2004م بحوالي مرتين وثلاثي (242%) مثل مساحتها في عام 1974م، وترجع هذه الزيادة العمرانية المواكبة لتناقص السكان إلى عمليات الإحلال والتجديد لمباني القرية الطينية القديمة والصغيرة المساحة بمباني شعبية كبيرة المساحة.

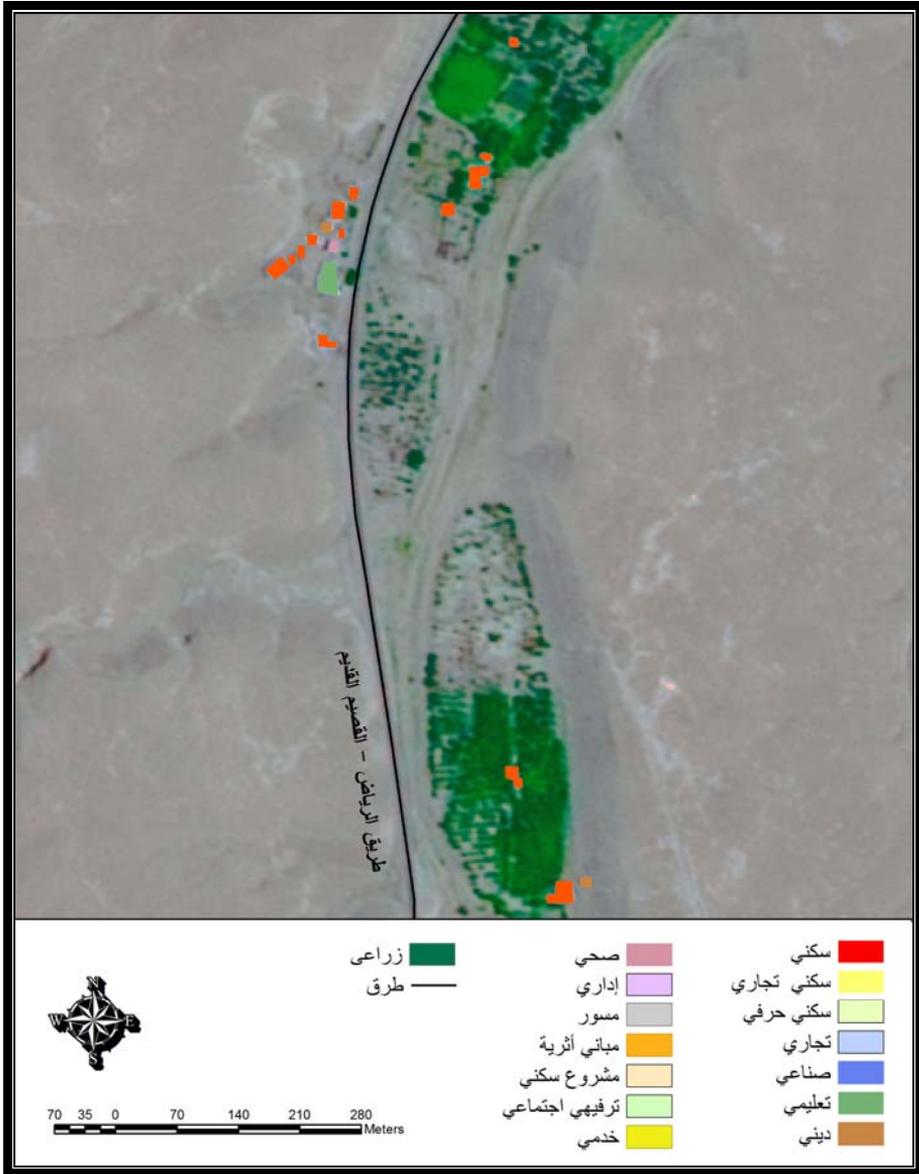
ويفسر تناقص سكان هذه القرية والقرى الأخرى بالمجمعة والمملكة إلى سياسة الدولة بتشجيع انتقال السكان من القرى الصغيرة جداً (أقل من 200 نسمة)، التي تفتقر أيضاً إلى مقومات النمو إلى مراكز التجمعات القروية المجاورة<sup>(1)</sup>.

وتتضح هذه السياسة العمرانية للدولة من خلال الشكل (33)، الذي يوضح استخدامات الأراضي بقرية وشي، إذ تظهر مباني القرية بشكل غير منتظم، ولا توجد مخططات سكنية بالقرية كما يتضح بالمرئية الفضائية بخلفية خريطة استخدام الأراض بالقرية. وفعلياً لم يحظى سكان القرية بمنح سكنية وقروض التنمية العقارية لعدم وجود مخططات للقرية لصغر حجمها وعدم وجود مردود اقتصادي من تنميتها. وهذا الأمر يمثل خطورة كبيرة على استدامة التنمية العمرانية بالمملكة، لوجود مئات القرى المتناهية الصغر - إن جاز التعبير - والتي تنتظم في ثلاثة أنماط:

\* **نمط حر النمو وسائد مثل وشي**، التي وإن تناقص عدد سكانها حالياً نتيجة انتقال البعض إلى مدينة المجمع ومدينة جلاجل لسهولة الحصول على منح سكنية وقروض التنمية العقارية بهما، إضافة إلى العمل بقطاع الخدمات بالمدينتين. إلا إنه من المتوقع تغير هذا الوضع في المستقبل إن شاء الله بانتقال السكان من مدينة المجمع إلى قرية وشي بعد اكتمال جميع منشآت جامعة المجمع وما سيترتب عليه من وظائف وخصوصاً للعمالة الأجنبية، وبالتالي السكن في القرية لارتفاع قيمة الإيجار بمدينة المجمع، مثل الوضع في الرياض.

---

وزارة الشؤون القروية والبلدية، 2001م، ص13.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على :

- تحليلات نظم المعلومات الجغرافية والمعالجة الرقمية لبيانات الاستشعار عن بعد.
- المراجعة الحقلية والرفع والرصد الميداني ومناطق التدرج بالدراسة الميدانية (فبراير . مايو 2010م).

شكل (33) : استخدامات الأراضي بقرية وشي في عام 2010م.

ويلاحظ من الشكل (33) أنه تم البناء في مزارع القرية على الأراضي الزراعية، وكنتيجة للهجرة العكسية المتوقعة إن شاء الله من المجمع إلى وشي ستنتشط عملية البناء على الأراضي الزراعية. وهذا يمثل أحد أخطر مظاهر العجز البيئي في المملكة التي نجحت إلى حد كبير من الحد من الزحف العمراني على رقعتها الزراعية من خلال المخططات السكنية ونظام المنح والقروض.

\* **نمط مقيد النمو كلياً** ومحدود مثل قرية الثويرات بنفود الثويرات بمحافظة الزلفي بمنطقة الرياض، التي قام الباحث بعمل دراسة ميدانية استطلاعية بها بهدف دراسة هذا النوع العمراني الفريد المعروف "بالعقل". و"عمران العقل" عبارة عن قرى صغيرة جدا يتراوح سكانها بين 20 نسمة إلى 100 نسمة كحد أقصى، وتتخذ شكلاً دائرياً محاط من جميع الاتجاهات بالكثبان الرملية الثابتة التي تمثل عائقاً للتوسع العمراني للقرية، وينتشر عمران العقل بمحافظة الزلفي فقط.

\* **نمط مقيد النمو جزئياً** ومحدود ينتشر بمنطقة القصيم، ويعرف بعمران الخبوب، عبارة عن تجمعات عمرانية صغيرة في منطقة منخفضة الارتفاع محاطة من معظم الاتجاهات بنطاق رملي أو حجري مرتفع، وحررة النمو في أحد الاتجاهات.

## الخاتمة :

خلصت الدراسة التي تناولت عرض مقومات التنمية العمرانية وطبقت على نماذج حضرية ونماذج ريفية إلى تصنيف للمقومات وفقاً للتحليل الرباعي SWOT analysis على النحو التالي:

**أولاً: نقاط القوة** Strengths وتتمثل في التربة الطميية والطفالية الخصبة والتربة الطفالية الصالحة للزراعة وتوفر المياه الجوفية والتحول الحضري للقرى وتنوع القاعدة الاقتصادية والموقع الاستراتيجي وشبكة الطرق الدولية والإقليمية الجيدة، والأراضي الفضاء المنبسطة المتاحة للتنمية واستيعاب السكان، وإمداد المباني بالمياه والكهرباء.

**ثانياً: نقاط الضعف** Weakness وتتمثل في اعتماد السكان والزراعة على موارد مائية غير متجددة في ظل ظروف الجفاف وندرة المياه وقصور الخدمة التعليمية وارتفاع معدلات الأمية في الريف، واتجاه القطاع العامل من السكان للأنشطة الخدمية والابتعاد عن الأنشطة الانتاجية، فيعمل بقطاع الخدمات حوالي ثلاثة أرباع (72.8%) سكان

منطقة الدراسة و تزيد هذه النسبة في ريف المنطقة (81.8%) مقارنة بحضرها (63.8%)، وتغطي شبكة الصرف الصحي 10% فقط من المساحة المعمورة.

**ثالثاً: مكامن الفرص Opportunities** وتتمثل في السياسة الحكومية ودور البلديات ونظام المخططات والمنح السكنية وقروض التنمية العقارية والزراعية والاستثمارات المالية.

**رابعاً: مكامن المخاطر Threats** وتتمثل في العواصف الرملية والكثبان الرملية بنفود الدهناء وإهدار الموارد الطبيعية مثل حركة البناء على الأراضي الزراعية في القرى المحرومة من المخططات والمنح السكنية، واستنزاف الموارد المائية غير المتجددة في الشرب والزراعة والاستعمالات المنزلية والصناعية، والمباني الخرسانية غير المتكيفة مع البيئة.

ومن خلال تطبيق ذلك على نماذج حضرية ونماذج ريفية ثبتت للباحث جوانب ايجابية وجوانب سلبية يرى الباحث ضرورة الأخذ بها في مستقبل التنمية على النحو المعروض في التوصيات التالية:

- 1- توصى الدراسة بتدشين صناعات جديدة بما يتوافق مع الموارد المحلية لمنطقة الدراسة ويلبى السوق المحلي (السعودي) والسوق الخارجي (الدولي) مثل صناعة اللحوم والصناعات الغذائية (الخضروات والفاكهة والتمر) وصناعة مواد البناء (البلاط والسيراميك والأدوات الصحية).
- 2- يقترح تنفيذ مخططات سكنية للقرى المتنامية الصغر في المنطقة حتى لا تتناقص الرقعة الزراعية بسبب النمو العمراني غير المخطط كما هو الحال في عدد من قرى المنطقة مثل قرية وشي.
- 3- ترشيد استهلاك المياه والبحث عن موارد بديلة مستدامة والاستفادة من مياه محطات التحلية بالخليج العربي في الفترة القادمة مع موارد المياه السطحية المتجددة الحالية المؤقتة الناتجة عن مياه السيول والفيضانات، وتدوير هذه الموارد المائية عن طريق معالجتها ثم استخدامها في الزراعة عن طريق الطرق التكنولوجية الحديثة التي تناسب الظروف المناخية للمنطقة.
- 4- تحسين الخدمة التعليمية وإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي بالمنطقة عن طريق الحوافز والاستثمارات المالية لتوجيه القطاع العامل من السكان إلى الأنشطة الانتاجية

وخصوصاً الزراعة والرعي والصناعة والاستفادة القصوى من توجهات الحكومة التنموية من خلال التوصيات المقترحة بالرؤى المستقبلية للتنمية العمرانية بالمنطقة بهذه الدراسة.

5- يقترح اختيار مدينة الأرتاوية بشمال محافظة المجمع كمرکز نمو محلی علی الأقل لدعم القرى الأقل تنمية والمهمشة تنموياً وخصوصاً المتناهیة فی الصغر والتي یقل عدد سكانها عن 50 نسمة ولا تتوافر بها أي خدمات، وهذا یمثل أهم أوجه القصور بالاستراتيجية العمرانية لمنطقة الدراسة والمملكة

6- زیادة منح الأراضي وقروض التنمية العقارية والزراعية والصناعية لتشجيع الاستيطان والانشطة الانتاجية بالمناطق الريفية، وتعميم نظام المخططات والمنح السكنية بالقرى المتناهیة الصغر والقريبة من المدن المهمة مثل قرية وشى التي تقع فی جنوب غرب مدينة المجمع للحفاظ علی الأراضي الزراعية واستدامة التنمية العمرانية بمنطقة الدراسة والمملكة.

7- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فی أنشطة انتاجية وتجارية وخدمية تسمح باستغلال الموارد المتاحة بحضر المنطقة وریفها بشكل مستدام.

8- مكافحة حركة الكثبان من خلال زراعة الكثبان الرملية بنفود الدهناء بمحاصيل تناسب البيئة المحلية والمناخ الصحراوي السائد مثل البطیخ أو الكنتالوب، وإنشاء الحواجز والأسوار أو السياج الشجرية بمنطقة النفود فی اتجاه عمودي علی اتجاه الرياح للحد من سرعتها والحفاظ علی المباني والزراعات والطرق ولكن بعد مناسبة هذه الطريقة من خلال الدراسات المناخية والجيومورفولوجية حتى لا يكون هناك آثاراً سلبية علی الحياه النباتية بالمنطقة.

9- للحد من إهدار الموارد البيئية، یوصی بإدراج القرى المهمشة تنموياً بنظام المخططات والمنح السكنية والقروض الذى أثبتت فعالية فی الحفاظ علی الرقعة الزراعية فی جميع المدن والقرى التي استفادت من هذا النظام.

10- یوصی بتدوير الموارد المائية فی الأغراض المنزلية والصناعية وری الحدائق والمزارع باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة كما يحدث فی البلدان الأوربية التي تتمتع بموارد مائية وفيرة ومتجددة.

11- يوصى أيضاً بالاستفادة من التجربة الألمانية في الهندسة المعمارية التي طبقت في أواخر الستينيات من القرن العشرين والتي تتلخص في تصميم النوافذ للاستفادة من فترة سطوع الشمس في الإضاءة بدلاً عن الطاقة الكهربائية، واستخدام المواد العازلة في الحوائط التي يصل سمكها ما بين (60 - 80 سم) لتقليل تأثير المناخ وتقلل من استهلاك الطاقة المستخدمة للتدفئة أو التبريد (Streich, 2010, S.22-24).

## الملاحق

### ملحق (1) : استمارة العمل الميداني

#### دراسة التنمية العمرانية بمحافظة الجمعة

عزيزي المواطن/عزيزتي المواطنة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد:

فيجربى الباحث دراسة ميدانية عن التنمية العمرانية بمحافظة الجمعة، بهدف دراسة النمو العمراني واستخدامات الأراضي وتطور الخدمات وتنوع الأنشطة الاقتصادية ومدى تحقيقها المأمول من أهداف التنمية العمرانية في سبيل رفاهية المواطن في محافظة الجمعة. مع العلم بأن بيانات هذه الاستمارة لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط، ولا يطلب منك كتابة الاسم عليها. شاكرًا لكم حسن تجاوبكم وتعاونكم.

أجب عن الأسئلة التالية كتابيا أو بوضع علامة ( √ ) أمام العبارات التي تختارها:

- 1- مكان الإقامة الحالي.....
- 2- مكان الإقامة السابق..... محل الميلاد.....
- 3- متي تم بناء هذا المسكن.....
- 4- ما سبب اختيار هذا المكان.....
- 5- الحالة التعليمية: \* أمي ( ) \* يقرأ ويكتب ( ) \* الابتدائية ( ) \* المتوسطة ( ) \* الثانوية العامة وما دون الجامعة ( ) \* الجامعة وما فوق الجامعة ( ) .
- 6- المهنة: تصنف مهنتك تحت أي نشاط اقتصادي؟: \* زراعة ( ) \* صناعة ( ) \* تجارة ( ) \* خدمات ( ) \* التشييد والبناء ( ) \* تعدين ( )
- \* أخرى ما هي:.....
- 7- اسم جهة العمل:..... مكان العمل:.....
- 8- حدد الخدمة أو الخدمات التي تحتاجها ولا تتوفر في قرينتك أو مدينتك:  
\* خدمات حكومية ( ) \* علاج ( ) \* تسوق ( ) \* تعليم ( )  
\* تنزه أو سياحة ( ) \* أخرى ما هي:.....

- 9- كم مرة تذهب للحصول على هذه الخدمة أو الخدمات : \* يومياً ( ) \* أسبوعياً ( )  
 \* شهرياً ( ) \* سنوياً ( )  
 \* أخرى ما هي:.....
- 10- اذكر اسم المدينة التي تحصل منها على هذه الخدمة أو الخدمات:.....
- 11- مصدر المياه: \* شبكة عامة ( ) \* وايت ( ) \* بنر ( )  
 \* أخرى ما هي:.....
- 12- مصدر الكهرباء: \* شبكة عامة ( ) \* شبكة خاصة ( ) \* مولد خاص ( )  
 \* أخرى ( )
- 13- نوع الصرف الصحي: \* شبكة عامة رئيسة ( ) \* بيارة ( ) \* شبكة خاصة ( )  
 \* أخرى ( )
- 14- نوع المسكن: \* شقة ( ) \* فيلا ( ) \* بيت شعبي ( )  
 \* أخرى ما هي:.....
- 15- ما نوعية حيازة المسكن؟: \* ملك ( ) \* مستأجر ( ) \* خيري ( )  
 \* أخرى ما هي:.....
- 16- هل تمتلك منحة سكنية؟: \* نعم ( ) \* لا ( )
- 17- ما مصدر تمويل بناء المسكن؟: \* تمويل من صندوق التنمية العقارية ( )  
 \* تمويل من بنوك ( ) \* تمويل من جهات خيرية ( ) \* تمويل شخصي ( )  
 \* أخرى ما هي:.....
- 18- ما عدد الأراضي السكنية التي تمتلكها؟: \* قطعة أرض سكنية ( )  
 \* قطعتان سكنيتان ( ) \* ثلاث قطع سكنية أو أكثر ( )
- 19- مساحة المسكن: \* أقل من 200 م<sup>2</sup> ( )  
 \* 200 - 400 م<sup>2</sup> ( )  
 \* أكثر من 400 م<sup>2</sup> ( )
- 20- عدد الغرف: \* أقل من ثلاث غرف ( ) \* 3 - 5 غرف ( )  
 \* أكثر من 5 غرف ( )
- 21- عدد دورات المياه: \* دورة مياه واحدة ( ) \* 2 - 3 دورات ( )  
 \* أكثر من 3 دورات ( )
- 22- مساحة حديقة المسكن (إذا وجدت) : \* أقل من 50 م<sup>2</sup> ( ) \* 50 - 100 م<sup>2</sup> ( )  
 \* 101 - 150 م<sup>2</sup> ( ) \* أكثر من 150 م<sup>2</sup> ( )

- 23- ما عدد الزوجات في عصمتك؟ ( للذكور فقط):.....هل الزوجات تسكن في منزل واحد؟: \* نعم ( ) \* لا ( )
- 24- ما عدد أفراد الأسرة؟:..... حدد الدخل الشهري بالريال:.....
- 25- هل تمتلك سيارة؟ ..... ما عدد السيارات التي تمتلكها الأسرة؟:.....
- 26- ما الصعوبات التي واجهتك في أثناء بناء المسكن؟ :  
 \* انخفاض السيولة المادية ( ) \* صعوبة توفير مواد البناء ( ) \* قلة الأيدي العاملة ( )  
 \* ارتفاع تكاليف عملية البناء ( ) \* ارتفاع أسعار الأراضي ( )  
 \* أخرى ما هي:.....
- 27- ما الخدمات التي ترى أنها مهمة وتحتاجها المنطقة في الوقت الحالي:.....
- 28- ما أسباب نشاط حركة البناء في قرينك أو مدينتك خلال العشرين سنة الأخيرة؟:.....
- 29- هل هناك تجمع للعائلات أو القبائل في مناطق النمو الجديدة؟ أين؟ وما سبب ذلك من وجهة نظرك؟:.....
- 30- إذا كان لديك أية إضافة تود ذكرها فتفضل بذكرها باختصار:.....

شكراً جزيلاً على إكمال الاستبانة،،،

الباحث



### ملحق (3)

### الصور الفوتوغرافية



صورة (1) : مبنى إدارة سوق الماشية والأعلاف بمدينة حزمَة.



صورة (2) : نموذج للاستخدام التجاري بمدينة الأرتاوية.



صورة (3) : مستشفى الأرتاوية العام بحي سلطنة.



صورة (4) : نموذج للمباني التاريخية (متحف المجمع) بمدينة المجمع.



صورة (5) : نموذج لحجرة الضيافة العربية ببيت ربيعة بمدينة المجمع.



صورة (6) : مركز اجتماعي وثقافي بقرية العطار .



صورة (7) : سوق الخضار والفاكهة واللحوم بقرية "عودة سدير".



صورة (8) : المنطقة التجارية بشارع الملك فيصل بمدينة المجمعة.



صورة (9) : مدرسة ابتدائية ومتوسطة (إعدادية) بقرية التويم.



صورة (10) : أطلال قرية عشيرة القديمة، وقد انتقلت القرية الحالية شمال هذا الموقع بحوالى (6 كم).

## المراجع والمصادر

أولاً : المراجع والمصادر العربية :

1. أحمد حسن إبراهيم (1985م): الخصائص العمرانية لمدينة الأحمدى، رسائل جغرافية (رقم 79)، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت.
2. أحمد حسن إبراهيم (1994م): الموقع والموضع وأثرهما على العمران في مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسائل جغرافية (رقم 174)، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت.
3. أحمد السيد الزامل (2001م): الضوابط الطبيعية وأثرها على شبكة العمران في محافظة الإحساء بالمملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 38، ص ص 1-37.
4. بلدية المجمع (2010م) : بيانات غير منشورة، المجمع، المملكة العربية السعودية.
5. ج. ج لوريمر (1390 هـ - 1970م): دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج 4 و ج 6، ترجمة المكتب الثقافي لحاكم قطر، قطر.
6. الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (1394 هـ - 1974م): صفة جزيرة العرب، اليمامة، الرياض.
7. الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة (2010م): التقارير المناخية السنوية لمحطات الرصد الجوى بمحافظة المجمع، الرياض.
8. السعيد إبراهيم البدوي (1983م): العمران الريفي في إقليم نجد بالمملكة العربية السعودية (1)، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 15، ص ص: 17-37 .
9. السعيد إبراهيم البدوي (1984م): العمران الريفي في إقليم نجد (2)، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 16، ص ص: 17-45.
10. السعيد إبراهيم البدوي، ومحمد عبد اللطيف عصفور (1983م): الدراسات الميدانية في جغرافية العمران مع دراسات تطبيقية على المجمع والدرعية والدمام في المملكة العربية السعودية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

11. صلاح عبد الجابر عيسى (2007م): جغرافية الريف، إطار منهجي متكامل، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم.
12. صلاح عبد الجابر عيسى (2008م): دراسات جغرافية عن البيئة الريفية، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم.
13. صلاح عبد الجابر عيسى (1999م): مصادر دراسة العمران في المملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 34، ص ص: 73-124.
14. صندوق التنمية العقارية (2010): إجمالي عدد القروض العقارية ومبالغها والمصروف والمسدد في الفترة (1396-1431هـ) (1976-2010م)، بيانات غير منشورة، إدارة الصندوق العقاري بالمجموعة.
15. عبد الله بن محمد البسام (توفى 1348هـ): تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق، ج 1 و ج 2، (مخطوطان).
16. عبد الله بن ناصر الوليعي (1417هـ - 1977م): جيولوجية وجيومورفولوجية المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، الرياض.
17. على بن محمد شيبان العريشي (2003م): الهجرة الريفية إلى المدن في منطقة جازان (دراسة تطبيقية على مدينة صامطة)، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 41، ص ص: 251-303.
18. عمر الفاروق السيد رجب (1986م): البرارى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
19. عمر الفاروق السيد رجب (1984م): مدن قناة السويس، عوامل النمو وتغيرات التركيب والوظائف، مركز بحوث الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، القاهرة.
20. فتحي محمد أبو عيانة (1986م): التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الاسكندرية.
21. محمد بن حمد الهدلق (1407هـ - 1987م): مدينة المجمعة، دراسة في جغرافية العمران الحضري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

22. محمد بن صالح عبد الله الريدي (1431هـ - 2010م): الإحصاءات والتعدادات السكانية في المملكة العربية السعودية خلال 80 عاماً (1431-1351هـ / 1932-2010م)، دار ميرينا للخدمات الطباعية، الرياض.
23. محمد بن صالح عبد الله الريدي (1426هـ - 2005م): دراسات في سكان المملكة العربية السعودية، مصادر المعلومات والبيانات السكانية، دار ميرينا للخدمات الطباعية، الرياض.
24. محمد بن صالح عبد الله الريدي (1421هـ - 2001م): مدينة بريدة: نموها الحضري وعلاقتها الإقليمية، الطبعة الثالثة، المكتبة التراثية، الرياض.
25. محمد مدحت جابر (2006م): معجم المصطلحات الجغرافية والبيئية، مركز البحوث والدراسات البيئية، جامعة المنيا.
26. محمد عبد الرحمن الشرنوبى (2005م): السكان، دراسة جغرافية اجتماعية ديموجرافية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
27. محمود بن سليمان العُقيلي (2009م): مراكز النمو ودورها في التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت.
28. محمود توفيق (2007م): منهجية البحث العلمى مع التطبيق على البحث الجغرافى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
29. مساعد بن عبد الرحمن الجخيدب (1429هـ - 2008م): التنمية العمرانية الريفية بمنطقة القصيم، دراسات جغرافية، الجمعية الجغرافية السعودية، العدد 15، الرياض، ص ص: 1-169.
30. مصلحة الإحصاءات العامة (د. ت): البيانات التفصيلية للتعداد العام للسكان لعام 1394هـ (1974م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد الوطني، مطابع التريكي، الدمام.
31. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (د. ت): النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425هـ (2004م) في المسميات السكانية (منطقة الرياض)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.

32. نبيل سيد امبابي (1995): تطبيقات الاستشعار من بعد في دراسة امكانات التوسع العمراني في بعض مدن دولة الامارات العربية المتحدة، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 27، ص ص 1-24.
33. وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية والمساحة الجيولوجية الأمريكية (1383هـ - 1963م): سلسلة أبحاث جيولوجية مختلفة، خريطة جيولوجية رقم: ج م - 207 أ، واشنطن.
34. وزارة الزراعة والمياه (1399هـ-1988م): السودان في المملكة العربية السعودية، الرياض.
35. وزارة الزراعة والمياه (1405هـ-1994م): أطلس المياه، الرياض.
36. وزارة الشؤون البلدية والقروية (1420هـ-2001م): الاستراتيجية العمرانية الوطنية، الرياض.
37. ياقوت شهاب الدين بن عبد الله الحموي (1986م): معجم البلدان، دار الصادر، بيروت.

#### ثانياً : المراجع والمصادر الأجنبية :

38. Al Sahhaf, N. (2000): The Use of Remote Sensing and Geographic Information System Technologies to Detect, Monitor, and Model Urban Change in Riyadh, Saudi Arabia, Ph.D. Thesis, University of California.
39. Arishi, A. (1991): Towards a Development Strategy; The role of 39- Small Towns in Urbanization and Rural Development Planning in Jizan Province, Saudi Arabia, Ph.D. Thesis, University of Salford.
40. Aubrecht, C. (2009): 3D – Landnutzungsmodellierung durch Integration von Fernerkundung & GIS, Analyse funktionaler Strukturen im urbane Raum, VDM Verlag.
41. Baldauf, A. (2007): Entertainment Cities, Stadtentwicklung und Unterhaltungskultur, Springer Wien New York
42. Burrough, P. & McDonnel, R. (1998): Principles of Geographical Information Systems, 2<sup>nd</sup> Edition, OUP Oxford.
43. Campbell, J. (2007): Introduction to Remote Sensing, 4<sup>th</sup> Edition, Taylor & Francis.
44. Clark, P. & Rilee, M. (2010): Remote Sensing; Observing and Interpreting the Electromagnetic Spectrum, 1<sup>st</sup> Edition, Springer.
45. DeMers, M. (2009): GIS for Dummies, John Wiley & Sons.
46. Heywood, I. et al. (2006): An Introduction to Geographical Information Systems, 3<sup>rd</sup> Edition, Prentice Hall.

47. Kennedy, M. (2009): *Introducing Geographic Information Systems*, 2<sup>nd</sup> Edition, John Wiley & Sons.
48. Kilchenmann, A. & Raumer, H. (1999): *GIS in der Stadtentwicklung; Methodik und Fallbeispiele*, Springer – Verlag Berlin.
49. Knox, P. & Mayer, H. (2009): *kleinstadte und Nachhaltigkeit*, Birkhauser Basel.
50. Lillesand, T. et al. (2008): *Remote Sensing and Image Interpretation*, 6<sup>th</sup> Edition, John Wiley & Sons.
51. Lioyd, C. (2009): *Spatial Data Analysis; An Introduction for GIS users*, 1<sup>st</sup> Edition, OUP Oxford.
52. Longley, P. et al (2005): *Geographic Information Systems and Science*, 2<sup>nd</sup> Edition, John Wiley & Sons.
53. Mather, P. (2004): *Computer Processing of Remotely Sensed Image*, 3<sup>rd</sup> Edition, Wiley Blackwell.
54. Ministry of Agriculture and Water Land Management Department (1984): *General Soil Map of Kingdom of Saudi Arabia*, General Map No. 83 & 100, Scale 1: 250,000.
55. Pacione, M. (2009): *Urban Geography, Global Perspective*, 3<sup>rd</sup> Edition, Routledge.
56. Peterson, G. (2009): *GIS Cartography*, 1<sup>st</sup> Edition, CRC Press.
57. Scally, R. (2009): *GIS for Environmental Management*, ESRI Press.
58. Schowengerdt, R. (2006): *Remote Sensing; Methods for Image Processing*, 3<sup>rd</sup> Edition, Academic Press.
59. Streich, B. (2010): *Stadtplanung in der Wissengesellschaft, ein Handbuch*, Dietrich Reimer Verlag GMBH, Berlin.

\* \* \*